عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

اتجاهات العاملين نحو دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة

Attitudes of workers towards the role of partnership between the public sector and workers in the field of renewable energy

إعداد الطالب

محمد مطيع حسين حريزات

الرقم الجامعي (0330011910097)

المشرف

الاستاذ الدكتور ماجد حسني صبيح

قُدّمَ هذ استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص (الإدارة والسياسات العامة)

2021/2020م

اتجاهات العاملين نحو دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة

Attitudes of workers towards the role of partnership between the public sector and workers in the field of renewable energy

إعداد الباحث:

محمد مطيع حسين حريزات

بإشراف:

الأستاذ الدكتور ماجد حسني صبيح

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في 2021\12\21م

أعضاء لجنة المناقشة

1. رئيس اللجنة الأستاذ الدكتور ماجد حسني صبيح .....

2. ممتحناً داخلياً الدكتور يونس أبراهيم جعفر .....

5.2.2022

3. ممتحناً خارجياً الدكتور عبد الفتاح أحمد الشملة .....

التفويض

أنا الموقع أدناه محمد مطيع حسين حريزات، أفوض جامعة القدس المفتوحة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الاشخاص، عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

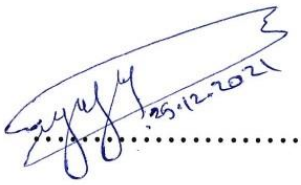

التوقيع: .....

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا } [سورة طه ،الاية 114]

{يرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَات} [سوره المجادلة، الاية 11]

الاهداء

الى من عشقت ترابها .... فلسطين الحبية

الى من ضحوا لأجلنا.... شهدنا الابرار

الى من يصارعوا الالم في الليل والنهار.. جراحنا البواسل

الى من يعانون في زنازين وباستلات العدو.. اسرانا الاحرار

الى التي جنتي تحت اقدامها..... أمي الحبيبة

الى من اختلط عرقه بذرات التراب ليراني متعلما .... ابي الغالي

الى روح اختي هيماء ورح الدكتور علي صلاح رحمهما الله

الى زوجتي ورفيقة دربي "زهراء"

الى فلذات كبدي "علاء وعمر وبراء وآمنة "

الى اهلي جميعا واصدقائي

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

رب أوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي، الحمد والشكر لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وعلو مكانه، يسرني ان اتقدم بالشكر وعظيم الامتنان **للأستاذ الدكتور ماجد صبيح** الذي كان خير مشرف وناصح وموجه لي طيلة فتره هذه الدراسة ، كما ويسرني ان اتقدم بالشكر الى الممتحن الخارجي **الدكتور عبد الفتاح شملة** والممتحن الداخلي **الدكتور يونس جعفر** لتقديمهم النصح والملاحظات لاثراء الدراسة.

ويسرني ايضا ان اتقدم لجامعتي جامعة القدس القدس المفتوحة، ولعمادة البحث العلمي والدراسات العليا والى اساتذتي جميعا أخص بالذكر **الدكتور شاهر عبيد والدكتور صلاح صبري والدكتور محمود ملحم**.

كما واتقدم بالشكر الى محكمين اداة الدراسة، وجميع من ساعدني من مجتمع البحث، ومن جميع الزملاء الذين ساعدوني في شركة كهرباء الجنوب، كما واتقدم بالشكر من الصديق **والاخ منور الغفيان** بشكل خاص والى جميع من ساعدني طيلة فترة البحث بشكل عام.

الباحث

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اتجاهات العاملين في مجال الطاقة نحو دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة، وذلك من حيث دورها في التنمية الاقتصادية والتخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ، والتلوث البيئي، وإلى السياسات التي تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة، والوقوف على المعيقات التي تؤثر في هذه الشراكة.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم تحليلها باستخدام برنامج الرزم الاحصائية (SPSS)، حيث تكون مجتمع الدراسة من المدراء والمهندسين العاملين في المؤسسات العامة التي تنظم قطاع الطاقة والكهرباء في فلسطين (سلطة الطاقة والموارد الطبيعة، الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء، مجلس تنظيم قطاع الكهرباء) وايضا المدراء والمهندسين في الشركات الخاصة لتوزيع الكهرباء وبلغ عدد مجتمع الدراسة (284) مديرا ومهندسا تم اخذ عينة ميسرة منهم بلغت (167) مفردة.

خلصت الدارسة الى ان هناك دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الإحتلال الإسرائيلي ، وفي التنمية الاقتصادية ، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة ، حيث جاءت الإستجابات بدرجات مرتفعة وكان هناك فروق في استجابات المبحوثين تعزى لمتغير مكان العمل في حين لم تكن هناك فروق في استجابات المبحوثين تعزى للمتغيرين طبيعة العمل ، والمؤهل العلمي.

كما خلصت الدراسة الى ان افضل النماذج التي يمكن استخدامها في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة هو نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) . وتوصلت الدراسة أيضا الى وجود معيقات سياسية واقتصادية وادراية وقانونية تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بدرجة مرتفعة ، كما توصلت الدراسة في مجال السياسات الداعمة للشراكة تشجيع الإستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة ، وفرض ضرائب بيئية على الشركات المنتجة للتلوث ، وتحفيز تمويل مشروعات الطاقة المتجددة.

اوصت الدراسة المؤسسات العامة المسؤولة والمنظمة لقطاع الطاقة والكهرباء بوضع الخطط الإستراتيجية –قصيرة وطويلة الاجل –للبدء بشراكات فعالة مع القطاع الخاص كذلك اعتماد نموذج عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) لملاءمته مشاريع البنى التحتية لا سيما قطاع الطاقة المتجددة، والعمل على تعزيز دور القطاع الخاص وايجاد مناخ تشاركي ملائم ، وبناء جسور الثقة مع القطاع العام ، كذلك العمل على تحديث وتنظيم الأنظمة

الخاصة بالشراكة اداريا وقانونيا بما يتلاءم مع الحالة الفلسطينية ورسم وصنع السياسات التحفيزية للدخول في شراكات فعالة تساعد في بناء اقتصاد قوي.

Abstract

This study aimed to identify the trends of energy workers towards the role of public-private partnership in the field of renewable energy, in terms of its role in economic development and mitigating the Palestinian energy dependence on the Israeli occupation economy, and environmental pollution, and to the policies that support public-public partnership and in the field of renewable energy, and to identify the obstacles that affect this partnership.

The questionnaire was used as a data collection tool that was analyzed using the statistical package (SPSS) program, where the study community consisted of managers and engineers working in public institutions that organize the energy and electricity sector in Palestine (Palestinian energy & natural resources authority, Palestinian Electricity Transmission Ltd. (PETL), Palestinian Electricity Regulatory Council (PERC) And also the managers and engineers in the private electricity distribution companies. The number of the study community was (284) managers and engineers. A soft sample was taken of them (167) singles.

The conclusion of this study states that there is a role for public-private partnership in renewable energy infrastructure in economic development, and in reducing mitigating energy dependency and minimizing environmental pollution From the perspectives of energy workers, as it came to high degrees, and there were differences in the respondents' responses due to the workplace variable, while there were no differences of the responses of the respondents based on the variables of: the nature of work and educational qualification

The study also concluded that the best model that can be used in the public-private partnership in the field of renewable energy is the Build, Operate and Transfer of Ownership (BOT) model . The study also found that there are political, economic, administrative and legal obstacles strongly facing the partnership between the two sectors. The public and private sector, and it is important to provide supportive policies for the company in order to overcome the obstacles.

It is recommended by researcher for the responsible public institutions which are regulating the energy and electricity sector to develop strategic plans - short and long-

term - to start partnerships with the private sector as well as to adopt the build-operate-transfer (BOT) contract model for its suitability for infrastructure projects, especially the renewable energy sector, as well as to work on Strengthening the role of the private sector, creating a participatory atmosphere and building bridges of trust with the public sector, beside working to modernize and organize the systems of partnership administratively and legally in line with the Palestinian situation, and planning and making incentive policies to enter into effective partnerships that help build a strong economy.

جدول المحتويات

الفصل الأول :خلفية الدراسة ومشكلتها 1

1.1 المقدمة 1

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها 2

3.1 فرضيات الدراسة 4

4.1 اهداف الدراسة 5

5.1 أهمية الدراسة 6

6.1 متغيرات البحث الرئيسية 7

7.1 أنموذج البحث 7

8.1 حدود الدراسة 8

9.1 محددات الدراسة 8

10.1 مصطلحات الدراسة 8

الفصل الثاني: الإطار النظري والادبيات السابقة 11

2.1 مقدمة 11

2.2 القطاعين العام والخاص 11

1.2.2 مفهوم القطاع العام 11

2.2.2 هيكلية القطاع العام الفلسطيني 12

3.2.2 مفهوم القطاع الخاص 13

4.2.2 ادوار القطاعين العام والخاص في فلسطين 14

3.2 الشراكة 15

1.3.2مفهوم الشراكة 15

2.3.2 دور القطاعين العام والخاص في الشراكة 18

3.3.2 ميزات وفوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص 18

5.3.2 انواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص 20

6.3.2 مبررات الشراكة بين القطاع العام والخاص 23

7.3.2 مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص 24

8.3.2 مخاطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص: 24

4.2 الطاقة المتجددة 25
1.4.2 مفهوم الطاقة 25
2.4.2 مصادر الطاقة المتجددة 27
3.4.2 تكاليف الطاقة المتجددة 28
4.4.2 ايجابيات وسلبيات الطاقة المتجددة 29
5.4.2 أهمية الطاقات المتجددة 30
6.4.2 خصائص مصادر الطاقة المتجددة 31
7.4.2 مزايا التوجه نحو الطاقة المتجددة في المنظمة العربية 31
8.4.2 هيكلة قطاع الكهرباء في فلسطين 32
5.2 التبعية الاقتصادية والطاقوية في فلسطين 36
1.5.2 تبعية الاقتصاد الفلسطيني 36
2.5.2 تبعية الطاقة في فلسطين 37
6.2 التنمية الاقتصادية 41
7.2التلوث البيئي 41
8.2 الدراسات السابقة 45
1.8.2 الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص 45
2.8.2 الدراسات السابقة التي تناولت الطاقات المتجددة 53
3.8.2 الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والطاقات المتجددة 57
4.8.2 تعليق الباحث على الدراسات السابقة 59
الفصل الثالث: طريقة وإجراءات الدراسة 62
1.3مقدمة: 62
2.3 منهج الدراسة: 62
3.3 مجتمع الدراسة: 62
4.3 عينة الدراسة: 63
5.3 أدوات الدراسة: 64
6.3 صدق أداة الدراسة: 65
1.6.3 الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين): 65
2.6.3 صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة: 66
7.3 ثبات أداة الدراسة: 68
8.3 خطوات تطبيق الدراسة: 68

9.3 متغيرات الدراسة: 69
10.3 المعالجة الإحصائية: 69
11.3 تصحيح المقياس (مفتاح المتوسطات الحسابية لنتائج الدراسة): 70
الفصل الرابع نتائج الدراسة ومناقشتها 71
1.4 مقدمة: 71
2.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة: 71
1.2.4 الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي الأول واسئلته الفرعية: 71
2.2.4 الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي الثاني واسئلته الفرعية: 84
3.4 فحص واختبار فرضيات الدراسة: 85
1.3.4 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وتفرعاتها: 85
2.3.4 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وتفرعاتها: 92
الفصل الخامس النتائج والتوصيات 108
1.5 النتائج: 108
2.5 التوصيات: 110

جدول الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	اشكال وانواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	21
2.2	مؤشرات مختارة لأداء قطاع الطاقة في فلسطين، 2014–2019	38
3.2	كمية الطاقة المستوردة من الاحتلال للعام 2019 حسب الأشهر	39
4.2	ميزان الطاقة الفلسطيني بالوحدات الفزيائية بين الكهرباء والطاقة الشمسية	40
1.3	خصائص مجتمع الدراسة حسب المؤسسة	62
2.3	خصائص العينة الديموغرافية	64
3.3	سلم ليكرت الخماسي (Likert Scale)	65
4.3	نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات لكل محور من محاور أداة الدراسة مع الدرجة الكلية له	66
5.3	نتائج معاملات الثبات أداة الدراسة	68
6.3	مفاتيح التصحيح	70
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الكلية : دور الشراكة في التخفيف من التبعية الطاقوية وانعكاساتها على التنتنمية الاقصادية والحد من التلوث البيئي	71
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحمور الدراسة الأول دور الشراكة بين القطاعين في التخفيف من التبعية الطاقوية مرتبة حسب الأهمية	72
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحمور الدراسة الثاني دور الشراكة بين القطاعين في التنمية الاقتصادية مرتبة حسب الأهمية	74
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحمور الدراسة الثالث دور الشراكة بين القطاعين في الحد من التلوث البيئي مرتبة حسب الأهمية	77
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري لمحور الدراسة الرابع النموذج الملائم للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة	78
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الدراسة الخامس سياسات دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في فلسطين مرتبة حسب الأهمية	80
7.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الدراسة السادس المعيقات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة في فلسطين مرتبة حسب الأهمية	82

8.4	نتائج اختبار (One Sample T– test) دور الشراكة في التخفيف من التبعية الطاقوية وانعكاساتها على التنتنمية الاقصادية والحد من التلوث البيئي	85
9.4	نتائج اختبار (One Sample T– test) لمحور الدراسة الأول التخفيف من التبعية الطاقوية	86
10.4	نتائج اختبار (One Sample T– test) لمحمور الدراسة الثاني التنمية الاقتصادية	87
11.4	نتائج اختبار (One Sample T– test) لمحور الدراسة الثالث الحد من التلوث البيئي.	88
12.4	نتائج اختبار (One Sample T– test) لمحور الدراسة الرابع النموذج الملائم للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة.	89
13.4	نتائج اختبار (One Sample T– test) لمحمور الدراسة الخامس السياسات الداعمة	90
14.4	نتائج اختبار (One Sample T– test) لمحمور الدراسة السادس المعيقات	91
15.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي ووانعكاسها في التنمية الاقتصادية والحد من التلوث البيئي تعزى الى متغير مكان العمل	93
16.4	نتائج اختبار (LSD) للفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي ووانعكاسها في التنمية الاقتصادية والتلوث البيئي تعزى لمتغير مكان العمل	95
17.4	الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي وانعكاسها في التنمية الاقتصادية والتلوث البيئي تعزى لمتغير مكان العمل	99
18.4	نتائج اختبار (t) للفروقات في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي وانعكاسها في التنمية الاقتصادية والحد التلوث البيئي تعزى لمتغير طبيعة العمل	101
19.4	نتائج اختبار (t) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي وانعكاسها في التنمية الاقتصادية والتلوث البيئي تعزى لمتغير المؤهل العملي	104

جدول الاشكال

رقم الشكل	وصف الشكل	الصفحة
1.1	انموذج الدراسة	7
1.2	مقدار انخفاض تكاليف الطاقة المتجددة بين عامين 2010-2019	29
2.2	هيكلية قطاع الكهرباء الفلسطيني	33

جدول الملاحق

رقم الملحق	الملحق	الصفحة
1	أداة البحث – الاستبانة	121
2	جدول المحكمين	128

الفصل الأول :خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

تعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص احدى التوجهات في السياسات العامة الحديثة، ففي ظل تحول مفهوم الدولة من الحارسة المهتمة بالأمن الى الدولة المتدخلة المهتمة بكافة الجوانب ومنها الاقتصاد، اصبحت الشركات في تزايد مستمر في الدول المتقدمة والدول النامية، وأزداد الاهتمام بالشراكات في مشاريع البنى التحتية نتيجة للطلب المتزايد على الخدمات من صحة ومياه وكهرباء وطاقة واتصالات وايضا بسبب ضعف قدرات القطاع العام على تمويل هذه المشاريع وتسييرها، وتعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص مدخلا مهما لتحسين وتوفير خدمات البنية التحية، وذلك من خلال زيادة الكفاءة في تسليم المشاريع، واداراتها وتشغيلها وتسيرها بما تمتلكه من خبرة وكفاءة لدى القطاع الخاص. (لحاق و طباعة، 2019)

تمتاز علاقة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بانها تنموية، وانها ذات طبيعة تكاملية في نفس الوقت اي لا يمكن ان يستغني قطاع عن الاخر، وتنطوي هذه العلاقة على مجالات متنوعة منها التنظيمية والتشريعية والمؤسسية والإدارية والاجرائية والتنفيذية والرقابية والاتصالية والتمويلية والائتمانية والاستثمارية للموارد الاقتصادية ، لكن حجم واهمية وطبيعة الدور الذي يؤديه كل قطاع في العملية التنموية مرتبطا بمحددات كالنظام الاقتصادي السائد بالدولة ومراحل تطور الهيكل الاقتصادي ، كذلك بما يتم تحقيقه من انسجام وتوافق في هذه العلاقة بمختلف القطاعات ، والقدرة على التغلب على هذه المحددات من شأنه ان ييسر عملية تحقيق تنمية اسرع في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.(مرعي،2017)

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاحتلال الاسرائيلي بحكم السيطرة القسرية للاحتلال على الأرض والموارد والمعابر والحدود الخارجية لفلسطين، كذلك نتيجة الاتفاق الموقع في عام 1994 –اتفاق باريس الاقتصادي –مع حكومة الاحتلال الاسرائيلي التي أضفت الصفة الرسمية لعلاقة التبعية للاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي ومع سعي الحكومات الفلسطينية المتعاقبة الى الانفكاك الاقتصادي، لكن لا يبدو أن الانفكاك الاقتصادي الفلسطيني الكامل عن اقتصاد الاحتلال الاسرائيلي سهلاً لافتقاده للمقومات السيادية والسياسية والاقتصادية من خلال القدرة على توظيف السياسات المالية والنقدية ، وآلية فرض الضرائب وتحصيلها والسيطرة على التجارة الخارجية، واصدار عملة وطنية والتحكم بها، إذ لا يمكن تحقيق السيادة الاقتصادية بدون دولة سيادية وذلك للارتباط الوثيق بين السيادة السياسية والسيادة الاقتصادية، بحيث يكون لدى الدولة المقدرة على فرض الضرائب وتحصيلها

بكافة انواعها، والتحكم الكامل في المعابر الحدودية ومسارات التجارة الداخلية، والسيطرة الكاملة على الموارد الطبيعية، والقدرة على استغلالها، وايضا الاتجاه الى الشراكة مع القطاع الخاص في المسائل الاستراتيجية الحيوية كالطاقة المتجددة ومحاولة التخفيف من تبعية البنية التحتية في مجال الطاقة الكهربائية. (الأسدي و عمران، 2020)

وفي ظل التوجهات العالمية نحو طاقة متجددة ومستدامة صديقة للبيئة وتضمينها ضمن برنامج الأمم المتحدة الانمائي 2030 وكذلك ربط تحقيق اهداف التنمية المستدامة بالهدف السابع عشر وهو الشراكة اتجهت الدول الى عقد شركات في مشاريع البنية التحتية ومن ضمنها قطاع الطاقة، وهناك تجارب ناجحة دوليا في هذا المجال كالتجربة التركية والكندية والمغربية وتجارب دول الخليج العربي.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعاني فلسطين من ندرة موارد الطاقة، فلا نفط يمكن الاعتماد علية ولا مياه وسدود لتوليد الطاقة الكهربائية و التي اصبحت احد مقومات الحياة الحديثة، كما ان تبعية فلسطين الطاقوية لشركات الاحتلال الاسرائيلي ترهق الاقتصاد الفلسطيني حيث بلغ معدل استهلاك الكهرباء في فلسطين في السنوات2019،2018،2017 (865 مليون شيقل) سنويا وهذا يشكل (8%) من اجمالي الواردات الفلسطينية وحوالي (72%) من الواردات الخدماتية ،ليس هذا فحسب فهي تتحكم بجميع اشكال الطاقة بحيث تحدد الكمية والاحمال وفق شروط على شركات توزيع النفط من جهة وعلى شركات توزيع الكهرباء والشركة الناقلة الفلسطينية من جهة اخرى فاذا تجاوزت احد المناطق الفلسطينية الاحمال المسموح بها من قبل شركات الاحتلال يتم فصل التيار الكهربائي عن تلك المنطقة ما يؤثر سلبا على المواطنين والمصانع والمزارع ومختلف نواحي الحياة في فلسطين(ماس،2019).

وفي ظل اتجاه العالم والامم المتحدة نحو الطاقات المتجددة كنتيجة للإسراف في استخدام مصادر الطاقة وما ينتج عن توليد الطاقة بالطرق التقليدية من تلوث للبيئة ،واتجاه العالم والامم المتحدة الى عقد شركات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ومنها قطاع الطاقة المتجددة وفي ظل ما تعانيه فلسطين من تبعية طاقوية للاحتلال الاسرائيلي تم انشاء مشاريع متعددة في فلسطين ساهمت بخفض استيراد الكهرباء من الاحتلال الإسرائيلي (6%) من اجمالي واردات الكهرباء ، ونظرا لوجود فلسطين في منطقة شرق خط الاستواء وتمتاز بصيف طويل (305) أيام في السنة مشمس ، وايضا عدم استغلال مكبات النفايات بحيث يتم حرقها، وفي ظل ازمة الحكومات الفلسطينية المتعاقبة

الاقتصادية التي تعتمد على الدول المانحة وأموال المقاصة التي تجبيها حكومة الاحتلال الإسرائيلي نيابة عن السلطة الفلسطينية مقابل رسوم تحصيل (3%) وفقا لبروتوكول باريس الاقتصادي.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الاول التالي :

هل هناك دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية ، والتنمية الإقتصادية، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأول الاسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل هناك دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الإحتلال الإسرائيلي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟
- ✓ هل هناك دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟
- ✓ هل هناك دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟
- ✓ ما النموذج الملائم للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة ؟
- ✓ ما السياسات التي تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟
- ✓ ما المعيقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟

السؤال الرئيس الثاني:

هل هناك فروق في متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في تخفيف التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الإحتلال الإسرائيلي، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة تعزى للمتغيرات محل البحث (مكان العمل، طبيعة العمل، المؤهل العلمي)؟

3.1 فرضيات الدراسة

1.3.1 الفرضية الرئيسية الاولى: لا يوجد دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الإقتصادية، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟

وينبثق عن الفرضية الرئيسية الاولى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى :لا يوجد دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

الفرضية الفرعية الثانية :لا يوجد دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

الفرضية الفرعية الثالثة :لا يوجد دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

الفرضية الفرعية الرابعة :لا يوجد نموذج ملائم للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

الفرضية الفرعية الخامسة :لا يوجد سياسات تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

الفرضية الفرعية السادسة :لا يوجد معيقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

2.3.1 الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد فروق في متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الإحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الاقتصادية ، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة تعزى للمتغيرات محل البحث (مكان العمل، طبيعة العمل، المؤهل العلمي).

وينبثق عن الفرضية الرئيسية الثانية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية السابعة: لا يوجد فروق في متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف التبعية الطاقوية ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة تعزى لمتغير قطاع (مكان) العمل.

الفرضية الفرعية الثامنة :لا يوجد فروق في متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف التبعية الطاقوية ، والتنمية الاقتصادية ، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة تعزى لمتغير طبيعة العمل.

الفرضية الفرعية التاسعة :لا يوجد فروق في متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف التبعية الطاقوية ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

4.1 اهداف الدراسة

1.4.1 التوصل الى ما يمكن ان تحققه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في تخفيف التبعية الطاقوية لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي.

2.4.1 معرفة إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة

3.4.1 استشراف السياسات التي تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في فلسطين.

4.4.1 تحليل ميزات اشكال ونماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف الوصول الى نموذج يلائم قطاع الطاقة المتجددة ويناسب الوضع الفلسطيني.

5.4.1 تحديد ما يمكن ان تحققه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التقليل من تلوث البيئة ، والإنتظام في توفير التيار الكهربائي.

6.4.1 التوصل الى المعيقات السياسية والاقتصادية والقانونية والادارية التي تؤثر سلبا على تطوير وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة في فلسطين.

7.4.1 معرفة ما إذا كان هناك اختلاف في استجابات مفردات عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف التبعية الطاقوية، وتحقيق التنمية الإقتصادية ، والحد من التلوث البييئي تعزى للمتغيرات محل البحث (طبيعة العمل، طبيعة العمل، المؤهل العلمي).

5.1 أهمية الدراسة

1.5.1 الناحية النظرية:

- إثراء موضوعيّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص والطاقة المتجددة، من حيث المفهوم والأهمية والاشكال خاصة أن موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة في فلسطين يعد من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع.
- تبحث هذه الدراسة في العلاقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص وتم تخصيص موضوع الطاقة المتجددة والذي يعد من الموضوعات الحديثة وذات أهمية كبرى ويتوافق مع اهداف التنمية المستدامة والتي تسعى الدولة لتحقيقها بالشراكة مع القطاع الخاص.
- يمكن ان تفتح هذه الدراسة آفاق للباحثين لاجراء المزيد من الدراسات بناء على نتائج هذه الدراسة.

2.5.1 الناحية العملية: يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في ثلاث اتجاهات

- **القطاع العام** : قد تفيد هذه الدراسة القطاع العام من خلال معرفة اتجاهات العاملين في قطاع الطاقة في فلسطين نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة، وما يمكن ان تحققه هذه الشراكة من تخفيف التبعية الطاقوية، وتحقيق تنمية اقتصادية، وإمكانية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة بالبدء بشراكات فعاله في شتى مجالات الطاقة المتجددة المتوفرة سواء الضوئية او الشمسية او استغلال مكبات النفايات وتوليد الطاقة من خلالها، والحد من تلوث البيئة، كذلك يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لرسم وصنعلسياسات تحفز القطاع الخاص للدخول في مشاريع شراكة مع القطاع العام.
- **القطاع الخاص:** يمكن للقطاع الخاص الاستفادة من هذه الدراسة بمعرفة أهميته في بناء الاقتصاد الفلسطيني، كذلك فان مشاريع الطاقة المتجددة طويلة الاجل وذات عائد منتظم وان التكاليف تدفع معظمها في بداية المشروع، وان المصاريف التشغيلية اقل بكثير من المشاريع الأخرى، كذلك قد تشجع هذه الدراسة القطاع الخاص باعداد مسودات ومقترحات قانونية تعزز العلاقة التشاركية مع الدولة.
- **المجتمع:** يمكن للمجتمع ان يستفيد اذا تم البدء فعليا بشركات بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة حيث ان الشراكة بالأساس لتوفير الخدمات والاحتياجات للمجتمع، وفي مجال الطاقة سيتفيد المجتمع نظرا لما يعانيه من انقطاعات متكررة للتيار الكهرباء نتيجة نقص الاحمال، كذلك قد يستفيد المجتمع اذ امكن استخدام المخلفات والنفايات في توليد الطاقة.

6.1 متغيرات البحث الرئيسية

1.6.1 المتغير المستقل: الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

2.6.1 المتغير التابع: تخفيف التبعية الطاقوية ، التنمية الإقتصادية ، التلوث البيئي

7.1 أنموذج البحث

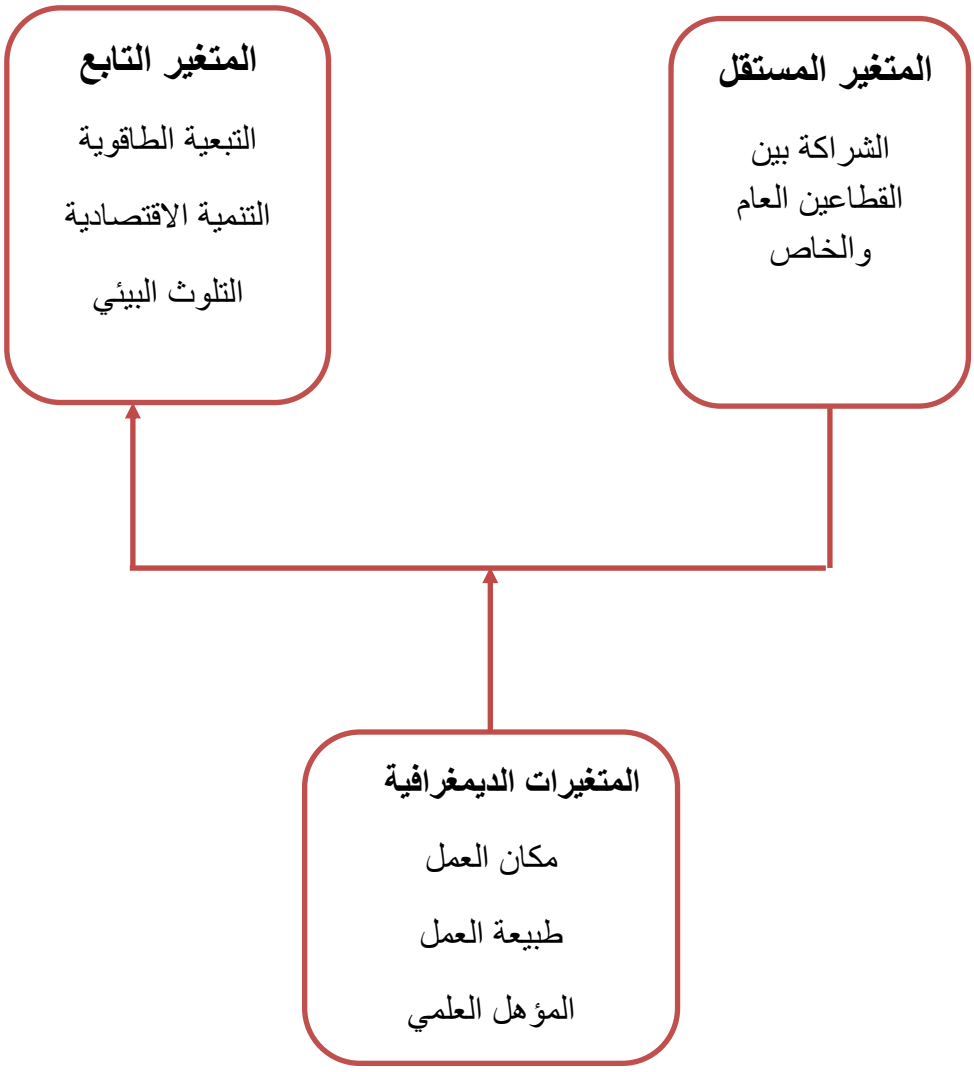

شكل (1.1) متغيرات البحث

8.1 حدود الدراسة

1.8.1 **حدود موضوعية:** الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة ودورها في تخفيف التبعية الطاقوية والتنمية الاقتصادية والحد من التلوث البيئي.

2.8.1 **حدود بشرية:** المهندسين والمدراء في سلطة الطاقة والمجلس التنظيمي لقطاع الكهرباء والشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء وشركات توزيع الكهرباء.

3.8.1 **حدود مكانية:** فلسطين

4.8.1 **حدود زمانية:** الفصل الدراسي الأول والثاني من العام الجامعي (2021/2020م).

9.1 محددات الدراسة

- عدم تعاون جزء من المؤسسات في تزويد الباحث بالبيانات المتعلقة في مشكلة الدراسة ، ومجتمع الدراسة
- الوضع الوبائي –خلال مرحلة جمع البيانات– وبعض القيود التي فرضت من الحكومة للحد من انتشار فايروس كوفيد–19
- الوضع السياسي القائم في فلسطين من احتلال، والانقسام بين شطري الوطن.

10.1 مصطلحات الدراسة

الشراكة بين القطاعين العام والخاص: هي تعاقدات بين جهة او جهات حكومية، وإحدى شركات القطاع الخاص في مشاريع عامة يتم بمقتضاها قيام شركة القطاع الخاص بإمداد الحكومة بالأصول والخدمات، والتي يقدمها القطاع العام بصورة تقليدية ومباشرة وقد تمتد لتشمل نقل أو مشاركة الإدارة، أو عملية صنع القرار، وبحيث يكون للقطاع الخاص دوراً أكبر في تخطيط، وتمويل، وتصميم، وبناء وتشغيل، وصيانة الخدمات العامة(لحاق، وطباعة ،2019)

ويعرف (حمدونة،2017) الشراكة بين القطاعين العام والخاص: "بانها علاقات تعاقدية طويلة الاجل تقوم بين القطاعين الخاص والعام وذلك من خلال تقديم خدمات للمجتمع سواء في مجالات البنية التحتية الاقتصادية او الاجتماعية".

ويعرفها (مرعي،2017) بانها انسحاب الدولة من تقديم الخدمات بصوره مباشرة على ان تقدمها بصورة غير مباشرة عبر ترك المجال للقطاع الخاص بتوفير وتقديم تلك الخدمات وتقوم الدولة بالمراقبة وان الأصل في عملية الشراكة هو التشاركية في عملية رسم وصنع القرار.

وتُعرف اجرائيا بانها عقود بين القطاع العام والخاص لانشاء او تشغيل او إدارة مشروع من قبل القطاع الخاص جرت العادة ان يقوم القطاع العام بانشاءه اوادراته او تشغيلة بهدف تقديم خدمة عامة للمجتمع ويكون دور القطاع العام رقابي على ان تؤول ملكية المشروع نهاية فترة القعد في المعظم الى القطاع العام.

الطاقة المتجددة: هي الطّاقة المُستَمّدة من الموارد الطبيعية الشمس وامواج البحار والطبقة الجوفية ويمكن استغلالها بشكل مستمر دون نفاذ منبعها، أي الّتي لا تنفذ .ولا تنشأ عن الطّاقة المتجددة عادةً مخلّفات أو غازات ضارة (طهراوي،2018)

الطاقة الشمسية :هي الطاقة المستمدة من الضوء او الشمس ويتم تحويلها بوسائل تكنولوجية عبر تقنيات معينة الى كهرباء او طاقة تسخين مباشرة (عبد الحميد،2019)

التنمية الاقتصادية: هي نشاط مخطط له يهدف الى احداث تغييرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات، ومن ناحية الاداء وطرق العمل ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وانتاجية عالية (تويزة و نجيمي،2017).

ويعرفها (Rosnick,2017) هي الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية في الدولة، ويمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد

ويعرفها (عجمية والليثي ،2004) العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.

وتعرف اجرائيا : هي العملية التي تهدف الى تطوير الاقتصاد من خلال زيادة الإنتاج باستغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل والذي من شأنة رفع انتاجية الفرد وزيادة متوسط نصيبه من اجمالي الناتج المحلي.

التنمية المستدامة: هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات والتجارة وتلبية احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها وتقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق ان التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة (الجمل،2016)

اتفاق باريس الاقتصادي : هو اتفاق اقتصادي بين الفلسطينين والاحتلال الإسرائيلي حول مجمل القضايا الاقتصادية وُقع عام 1994م كملحق لاتفاقيات السلام.

منطقة الامتياز هي المساحة الجغرافية التي تكون تابعة لاحد شركات الكهرباء في فلسطين وكل مواطن في حدود هذه المنطقة يستطيع الاستفادة من الخدمات المقدمة من قبل الشركة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والادبيات السابقة

2.1 مقدمة

تُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم الحديثة التي انتشرت بشكل كبير في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ، حيث تتبناها حكومات الدول وخاصة الدول النامية والتي تعاني من المديونية والعجز في موازنتها من جهة ومن جهة أخرى التزايد في عدد السكان وتزايد نمو الطلب على خدماتها ونتيجة لذلك ولعوامل اخرى أهمها عدم استيفاء الاحتياجات التمويلية لهذه المشاريع ، خاصة في الدول النامية ، أدى بها الى ضرورة إقامة شراكات مع وحدات من القطاع الخاص ، وذلك بعد أن تبين أن تحقيق عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تحدث الاّ من خلال تكاتف الجهود بين القطاعين العام والخاص ، من خلال حشد كافة الامكانيات المادية والبشرية للقطاعين العام والخاص (الامين،2014).

2.2 القطاعين العام والخاص

1.2.2 مفهوم القطاع العام

ان الدولة بمفهومها الحديث ما هي الا منتوج للفكر الانساني الحديث غايته الاساسية احلال النظام محل الفوضى لتحقيق المنفعة العامة او المصالح العامة للمنتمين الى منطقتها ولكن هذه الغايات لا يمكن تحقيقها الا بوجود تنظيم اداري وهيكلية ادارية، وهكذا كان ظهور القطاع العام مصاحب لتطوير الدولة وتعدد احتياجات المجتمع واذا كان مفهوم القطاع العام ابتدأ بشكل واضح ومرئي في علاقته بالدولة والمجتمع، لكنه انتهى بمفهوم غير دقيق وشامل ونظرا لتغيير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية (حمدونة، 2017).

فالقطاع العام هو المجال الذي يضم المؤسسات والدوائر التابعة للحكومة وكذلك الشركات المملوكة للدولة ولا يكون للقطاع الخاص أي علاقة او دور في ادارتها ، وتكون هذا المؤسسات والدوائر منتجة للخدمات والسلع تقوم بتقديمها للمواطنين وفق أسعار ادارية ، ويكون القطاع العام مرتبطا بالتخطيط المركزيّ.

ويُمكن تعريف القطاع العامّ بأنّه: الاسم الذي يطلق على المجموعة الإجمالية لمؤسسات الدولة المخصصة لتنفيذ وإدارة السياسات والقوانين والبرامج في أي بلد من أجل ضمان تنميته بشكل صحيح، ويضم التقسيمات الإدارية للسلطات العامة إلى مجموعة المعاهد والوكالات والشركات الخاضعة لسيطرة الدولة ، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي (البسام،2016).

ويعرفه (مرابطي و شعيبي، 2018) انه قسم من أقسام الاقتصاد، يقوم بتنفيذ السياسات والاتفاقيات والصفقات الحكومية، وتكون مصادر تمويله وموارده المالية من الضرائب المفروضة على السلع والخدمات ،كذلك الضرائب المفروضة على الدخل والممتلكات وكافة الإيرادات التي يتمّ تحصيلها من الأنشطة الاقتصاديّة المختلفة وبهذا فان القطاع العام له تأثير في مختلف الاعمال الاقتصادية.

ويعرف (الحمش، 2006) القطاع العام بانه المؤسسات والمنظمات التي تمتلكها الدولة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة وتستخدمها لهدف تحقيق السياسات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن تعريف **القطاع العام** بانه كافة المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التابعة والمملوكة للدولة والإطار المنظم الذي يعمل على تنفيذ سياسات الدولة من خلال قوانين الخدمات المدنية والقوانين الخاصة بهدف تحقيق المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وتحقيق سياسات الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

2.2.2 هيكلية القطاع العام الفلسطيني

عانت فلسطين ولا تزال الاحتلال وحتى العام 1994م لم تعرف فلسطين قطاعا حكوميا مسيطر علية من قبل حكومة فلسطينية ، ومع هذا الغياب –لقطاع حكومي فلسطيني– فان ذلك لم يَحل دون استيعاب جزء من القوى العاملة الفلسطينية في مجالات التوظيف العامة ،سواء في فترة الوصاية الاردنية على الضفة والمصرية على قطاع غزة او في فترة سيطرت المحتل الإسرائيلي بما يسمى(الادارة المدنية) على فلسطين، وبناءً على الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية التي وقعت في باريس سنة 1994م تم تحديد الاطار العام التي سيكون عليها القطاع العام الفلسطيني وقد اكتسب خصوصية اختلف بها عن القطاعات الحكومية للدول المجاورة والتي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار عن تبني أي سياسات اقتصادية (عويضة،2015).

يرى مؤيدو فكرة القطاع العام، أن مشاريع القطاع العام تكملة للتحرر السياسي والوطني، بالإضافة إلى السيطرة على قطاعات استراتيجية مهمة مثل البنية التحتية والصناعات الثقيلة والقطاع المالي، وذلك بسبب عدم قدرة القطاع الخاص على تجنيد الاستثمارات المطلوبة لهذه القطاعات، كما أن مشاريع القطاع العام توفر الخدمات والسلع الأساسية بأسعار منخفضة مما يخدم طبقة الفقراء، ونجاح هذه المشاريع يوفر مورد مالي مهم للدولة مما يساعدها على الانفاق.

أما معارضو فكرة القطاع العام، يبررون ذلك بأن معظم مشاريع القطاع العام تفشل بسبب عدم وجود ادرارات كفؤة وغياب الحوافز للاداريين والموظفين والعاملين، وأن الخسائر في هذه المشاريع تستنزف اقتصاد الدولة كما حدث في مصر، هذا بالإضافة إلى صعوبة تصفية هذه المشاريع في حالة فشلها، كما أنها تحتاج إلى مخصصات ضخمة لإنشائها، وتجديد الاستثمارات فيها (العناني، 2020).

وقد اعتمد القطاع العام الفلسطيني في تمويل استثماراته في مجال البنية التحتية على المنح والقروض من الدول المانحة، ومعظم أنشطته في مجال بناء المباني العامة والمدارس والمستشفيات وتعبيد الطرق (صبري،2014).

ويتكون القطاع الحكومي ضمن الموازنة العامة للحكومة من العديد من الوزارات والمصالح العامة والهيئات والمؤسسات التي يعمل معظمها وقد تطور الجهاز الاداري للقطاع الحكومي بصورة متسارعة من حيث التوسع في تأسيس الوزارات والوحدات الجديدة دون وجود إطار عام لذلك التوسع وقد بلغ عدد الوزارات والمؤسسات الحكومية حوالي 99 وحدة حكومية حسب بلاغ الموازنة للأعوام 2020-2022 (وزارة المالية، 2019).

3.2.2 مفهوم القطاع الخاص

القطاع الخاص بمثابة العنصر المهم والرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي انطلاقاً مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة والتوجه نحو الابتكار والابداع بما يضمن روح المنافسة له والتأثير بشكل ايجابي على عملية النمو الاقتصادي والحد من الفقر اذ انه ورغم ما شاهده الفكر الاقتصادي من جدل كبير حول تعاظم دوره في الانشطة الاقتصادية وفي ظل تزايد مكانة واهمية القطاع العام فإنه يبقى موجودا بشكل رئيسي لا يجوز الحد منه او التقليص من تأثيره في فاعلية النشاط الاقتصادي (لحاق و طباعة، 2019).

ويمكن تعريف القطاع الخاص بانه القطاع الذي يتم ادارته من قبل الافراد ووحدات الاعمال، وآليات السوق، ويهدف الى تحقيق اقصى ربح ممكن. (خليل،2017).

ويعرف القطاع الخاص ايضا بأنه عنصر اساسي ومهم في النشاط الاقتصادي يكتسب الملكية الخاصة تقوم فيه عملية الانتاج بناءً على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر والقرارات والانشطة المتخذة. (OECD.2013)

ويعرف (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017) القطاع الخاص بذلك القطاع الذي يشمل جميع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي لا تندرج تحت قطاع الحكومة، حيث تشمل شركات القطاع الخاص جميع

الشركات وأشباه الشركات، كذلك يشمل المنشآت التي تعمل في إنتاج السلع السوقية وتتبع لمؤسسات غير هادفة للربح كبعض المستشفيات التي تتقاضى ثمنا لخدماتها تمكنها من استرداد تكاليف إنتاجها الجارية عند تقديم خدماتها لبعض فئات المجتمع.

ومن خلال التعاريف السابقة يرى الباحث ان القطاع الخاص هو الشركات او المؤسسات التي لا تتبع لمؤسسات القطاع الحكومي وتتبع لأشخاص او مستثمرين وتسير اعمالها وفق القانون المتبع، وتقوم بإنتاج السلع او تقديم الخدمات بهدف الحصول على الربح بالدرجة الاولى.

4.2.2 ادوار القطاعين العام والخاص في فلسطين

عانى القطاع العام الفلسطيني خلال فترة الاحتلال، وقبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية ولم يكن وضع القطاع الخاص بأفضل، حيث كان يعاني من الضعف نتيجة الاجراءات الاحتلالية وسياساته التعسفية الغاشمة، ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وبداية بناء المؤسسات، بدأ القطاع العام بالتوسع مع ظهور تشوهات وتعقيدات كثيرة في علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص في البداية، تمثلت في احتكار القطاع العام لبعض السلع والخدمات التي هي بالأساس يتم انتاجها او تقديمها من قبل القطاع الخاص، بالإضافة الى الاستثمارات الكبيرة للسلطة الوطنية في عدد من شركات القطاع الخاص الفلسطيني، ومنح امتيازات لبعض المؤسسات دون ضوابط وتشريعات مناسبة، مما أثار شبهات بالفساد، واتهامات بعدم الكفاءة، وتجاوزات لمفهوم نظام السوق، الذي تبنته السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها (تلالوة،2017).

وقد جرت محاولات كثيرة، وبرامج عديدة للاصطلاح المالي والإداري، ولبناء مؤسسات الدولة، لتحديد دور القطاع العام في الاقتصاد الفلسطيني النامي، ونجح جزء كبير من هذه المحاولات بحسب شهادة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، ومؤسسات الأمم المتحدة وغيرها. (صبري،2014)

أما القطاع الخاص، فقد تطور بشكل ملحوظ خلال الفترة التي تلت قيام السلطة الفلسطينية، ولكنه ظل ضعيفا وغير قادر على القيام بدوره كقائد محوري لعملية التنمية المستدامة، نتيجة لتفاقم الإجراءات والمعيقات الإسرائيلية لحركة الأفراد والسلع، واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وعدم وجود بيئة مواتية للاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني. (مرعي، 2017)

وبناء على ما سبق فأن موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الفلسطيني النامي، من الموضوعات المحورية التي تعمل الدولة الفلسطينية على توطين هذا المفهوم وتطبيقه، بالرغم من التحديات التي

يضعها الاحتلال الإسرائيلي، ومن أهم العراقيل وجود ما يسمى مناطق (ب) ومناطق (ج) والتي تشكل معا ما نسبته 82% من المساحة الكلية للضفة الغربية، وعدم وجود السيادة الكاملة على هذه الأراضي، وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الحدود والمعابر الخارجية

3.2 الشراكة

في ظل التطورات الحديثة ومتغيرات الحياة وتحدياتها بالإضافة الى التوجهات العالمية نحو تحقيق تنمية مستدامة في كافة الاصعدة ومناحي الحياة اصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص وسيلة يمكن من خلالها تحقيق الاهداف حيث ان الشراكة بين القطاعين العام الخاص إحدى الركائز الرئيسية لتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 حيث تم أدراج الشراكة لتكون الهدف السابع عشر لتحقيق الاهداف الست عشر الاخرى. (خليل،2017)

1.3.2 مفهوم الشراكة

1.1.3.2 الشراكة لغة:

وردت كلمة الشراكة في لسان العرب، وهي مأخوذة من الفعل شرك، أي **شرِك** فلاناً **شرِك** فلاناً في الأمر: كان لكلٍّ منهما نصيب منه، فكلّ منهما **شريك** للآخر، فكلمة الشراكة في المعاجم العربية تعني " علاقة تقوم على التَّعاون وتبادل المصالح في شتَّى المجالات بين كيانين **شَراكة** اقتصاديّة. (معجم اللغة العربية المعاصر). وفي المعجم الوسيط شّرِكة: عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك (مجمع اللغة العربية،2004) وتعني لغوياً " رابطة اقتصادية بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل بموجب عقد قانوني ملزم " (مرعي،2017)

2.1.3.2 الشراكة اصطلاحاً:

سيطر مفهوم الشراكة على مكانة مركزية في الادبيات والدراسات الحديثة المهتمة في بتطوير اداء المنظمات، الا ان كثرة الدراسات لم تحل اشكالية الاتفاق على مفهوم موحد وشامل للشراكة، اذ لم يتفق الباحثين على مفهوم واحد.

حيث تعرف الشراكة بأنها: العلاقة بين طرفين او أكثر تهدف لتحقيق المنفعة العامة وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل بين الطرفين، حيث يقدم كل طرف امكانياته البشرية والمادية والفنية لتحقيق الاهداف وتعظيم المردود المالي. (القهيوي و الوادي،2012).

3.1.3.2 مفهوم الشراكة بين القطاعين الخاص والعام

ان مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المواضيع الحديثة وتعددت المصادر التي توضح هذا المفهوم وفيما يلي مجموعة من التعاريف التي توضح مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1. **تعريف اللجنة الاوربية:** وضعت اللجنة الاوروبية عدة معايير يتم من خلالها الوصل لتعريف بين القطاعين العام والخاص وهي:
   - مدة العقد التي تكون طويلة نسبياً.
   - طريقة تمويل المشروع، الذي يمول جزءاً منه القطاع الخاص.
   - الدور الهام الذي يلعبه الفاعل الاقتصادي في تصميم المشروع وانجازه وتفعيله وتمويله.
2. **تعريف صندوق النقد الدولي:** يعرفها بانها الاتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص البنية التحتية وخدمات كانت عادة من مسؤولية الدولة.
3. **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** تعرف الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها "اتفاقيات يتم ابرامها ما بين الدولة وبين شريك أو شركاء من القطاع الخاص، يقوم بموجبها الشركاء بتوفير الخدمات". (تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،2013)
4. **عرفتها منظمة الأمم المتحدة بأنها:** التعاون والانشطة والمشتركة بين القطاعين الخاص والعام بغرض تنفيذ المشروعات، حيث تكون الامكانيات والموارد لكلا القطاعين لتحقيق التوازن الأمثل لكل من القطاع الخاص والعام.
5. **وعرفها (صندوق النقد العربي،2020)** بانها الترتيبات التي يقوم بها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة أن تقدمها الحكومة.
6. **ويعرف (حمدونة،2017)** الشراكة "بانها علاقات تعاقدية طويلة الاجل تقوم بين القطاعين الخاص والعام وذلك من خلال تقديم خدمات للمجتمع سواء في مجالات البنية التحتية الاقتصادية او الاجتماعية".

7. **ويعرفها (مرعي،2017)** بانها انسحاب الدولة من تقديم الخدمات بصوره مباشرة على ان تقدمها بصورة غير مباشرة عبر ترك المجال للقطاع الخاص بتوفير وتقديم تلك الخدمات وتقوم الدولة بالمراقبة وان الأصل في عملية الشراكة هو التشاركية في عملية رسم وصنع القرار.
8. **وعرفها (الرشيد،2006)** بانها طرق جديدة يتم من خلالها تعاون وتفاعل القطاع العام والقطاع الخاص وتوظيف كل قطاع امكانياته سواء كانت بشرية او مادية او إدارية او تكنولوجية او حتى معرفية، وذلك من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية لكلا القطاعين ويكون لها تاثير على المجتمع على المدى البعيد من اجل ان يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات وحصولة على الخدمات العمومية بطرق فعاله تتصف بالجودة وتحقق التنافس.

انصرف مفهوم **الشراكة** الذي تناولته معظم الأدبيات ذات الصلة بالشراكة إلى أن الشراكة تُعنى بالتفاعل والتعاون بين القطاعين العام والخاص والمتعلقة بتوظيف الإمكانيات التي يتميز بها كل طرف من أطراف الشراكة في مجال الموارد المختلفة بالإضافة إلى الإمكانيات المعرفية، والتكنولوجية على أساس المشاركة والالتزام لتحقيق الأهداف، وحرية الاختيار والمسؤلية المشتركة، والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية والتي لها تأثير بعيد المدى على المجتمع.

ومن خلال هذه التعاريف استنتج الباحث العناصر التالية التي تدخل ضمن مفهوم الشراكة:

- علاقة تعاقدية طويلة الاجل.
- تُعنى بالتفاعل والعمل بين القطاعين الخاص والعام وتوظيف امكانياتهم البشرية والمالية والادارية والمعرفية على اساس المشاركة في المخاطر والربح.
- تحقيق المصالح المشتركة لكلا القطاعين.

بناءً على التعريفات السابقة توصل الباحث الى تعريف الشراكة بين القطاع الخاص والعام بأنها تشارك منظمات الاعمال بموجب عقود بين القطاعين الخاص والعام بهدف تطوير البنية التحتية من اجل تحقيق المنفعة الاقتصادية واكتساب الارباح وزيادة الحصة السوقية من اجل تحقيق المصلحة المشتركة بين كلا القطاعين فالشراكة ليست مجرد تقسيم العمل انما تعد تغيراً في فلسفة التنمية واعادة النظر في شؤون الاقتصاد الفلسطيني بواسطة سياسات تجعل القطاع الخاص شريكاً للدولة من اجل بناء بنية تحتية قوية.

2.3.2 دور القطاعين العام والخاص في الشراكة

العلاقة بين القطاعين العام والخاص لم تعد علاقة عميل بمتعهد بل هي تقاسم ادوار يكون للقطاع العام الوظائف التي تتعلق بالرقابة والاشراف والتنظيم فيما يتحمل القطاع الخاص مسؤولية التنفيذ والتشغيل وبالتالي يتحمل المسؤولية في المخاطرة ، وهذا التغير في الادوار لا يمكن ان يتم الا بنقل بعض قدرات وامكانيات القطاع العام الى القطاع الخاص لان الشراكة بين القطاعين سيحقق مساهمة أوسع وأكبر للقطاع الخاص في المشروعات الحيوية بالدولة دون انتقاص للخدمات التي يقدمها القطاع العام ويوليها الأهمية، كذلك فأن الشراكة مع القطاع الخاص صبت في زيادة مساهمة القطاع الخاص المحلي بالمشاريع المختلفة بالدولة وضمن أطر قانونية وتشريعية موجودة (بن الشارف،2020).

فالقطاع الخاص لدية المقومات والامكانيات اللوجستية والفنية والتمولية التي تؤهله من الدخول في مشاريع شراكة استثمارية واقتصادية مع القطاع ،وهذا يفتح عهدا جديدا في دور القطاع الخاص المحلي بمشاريع الدولة.

أن أنظمة التعاقد بين الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص تعطي أريحية لكلا الطرفين حسب طبيعة المشروع، وكذلك فان تعدد الأنظمة التعاقدية يزيد من المرونة في التعامل بين القطاعين العام والخاص. أصبح موضوع الشراكة الاستثمارية بين القطاع العام والقطاع الخاص ظاهرة مسيطرة خلال السنوات القليلة الماضية؛ نتيجة لعدم كفاية استثمارات القطاع العام والضغوط المتزايدة على الميزانيات الحكومية والتدبيرات غير المحكمة للقطاع العام، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع العام (عويضة، 2015).

3.3.2 ميزات وفوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساعد على بناء الدول الرشيقة ولها ميزات وفوائد كثيرة وفي الاتي بعض لأهم الميزات والفوائد كما يراها (عوامرة وهرامزة،2019)، (عويضة،2015)، (صبري،2014)

- توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة هذه المشاريع بين أكثر من طرفي الشراكة من القطاع العام والقطاع الخاص، وتوسيع الموارد المالية نتيجة التعاون بين الشركاء
- الاستفادة من مستثمري القطاع الخاص وما يمتلكون من خبرات ومعارف في إدارة المشاريع لتحسين مواقف القطاع العام خصوصا عنصر الوقت والذي يعتبر حاسم وبالتالي تقليل المدة الزمنية لأنشاء هذه المشاريع.

- الاستفادة من مستثمري القطاع الخاص من خلال إسناد المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال واستثمارات ضخمة لهم، وبالتالي الحد من الانفاق الحكومي على تلك المشروعات مما يفسح لها المجال على الانفاق على قطاعات اخرى يصعب او يستحيل بناء شركات مع القطاع الخاص بها (الدفاع، الأمن، القضاء).
- تأثير الشركاء على بعضهم من خلال تعاونهم يحقق نتائج افضل مما يستطيع كل طرف تحقيق نتائج افضل لوحده فاساس الشراكة تحقيق الأهداف من خلال التوصل الى المعايير الأفضل بتفاوض الشركاء فيما بينهم وتاثيرهم على بعضهم البعض.
- تعزيز مبادئ المساءلة والافصاح في كيفية إدارة الموارد كذلك يمكن تقديم أفكار استراتيجية وتبني مناهج عمل أكثر استراتيجية من قبل الشركاء.
- تأكيد البعد الاقتصادي، وإعطاؤه اهتمام أوسع في السياسات ذات العلاقة وإدارة المشاريع، على أسس اقتصادية، بما يحقق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة إذا ما تم اختيار المشاريع بعناية لتحقيق عائد أعلى، وليستفيد منها أكبر عدد من المواطنين، سواء أكانوا منتفعين، أم مستخدمين، أم مزودين للموارد، أم مستشارين محترفي الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة
- زيادة فرص النجاح وزيادة مساحة الاعمال والعمل على إيجاد أنظمة لتحفيز العاملين واعداد الخطط المستقبلية الهادفة لايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها تخلق الحوافز المستحدثة.
- العمل على كسر البيروقراطيات الحكومية وخلق بيئة تفاعلية تقوم من خلالها اطراف الشراكة باحداث تغيرات في الإجراءات دون ان يوثر ذلك على اعمال الحكومات الرئيسية .
- الشراكة تفتح حيزا اقتصادي لدخول– ليس فقط–المشروعات الكبيرة، بل أيضا الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق كانت مستبعدة منها أو غير مستقرة وبإمكانها تشجيع المنافسة والابتكار.

وبناء على ما سبق فأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمتاز بالمقام الاول بأنّها شراكة طويلة الأمد الهدف منها مساندة الحكومات في مشاريع البنى التحتية بهدف تقديم خدمات عامة عن طريق الاستفادة من الكفاءة الإدارية والقدرات التمويلية للقطاع الخاص، وهذه الشراكة لا تقتصر على الشراكة براس المال والارباح بل تكون شراكة بالمخاطر الناجمة عن اقامة هذه المشاريع وبالتي تتوزع المخاطر بين القطاعين.

4.3.2 انواع الشراكة

تتعد المفاهيم والمعاير الي يمكن من خلالها تصنيف الشراكة سواء كانت في النمط التنظيمي للشراكة او طبيعة اتخاذ القرار او بنود العقود وطبيعتها ونوع النشاط حيث يكون لكل طرف دوره ضمن الشراكة ويكون هناك ترتيبات مؤسسية يتم من خلالها توزيع الادوار بين الاطراف ويمكن تقسيم انواع الشراكة الى قسمين (براق وفجيل ،2018).

1.4.3.2 **شراكة تعاونية:** تقوم على اساس تشاركي في الادارة والتنظيم وتكون العلاقة افقية بين أطراف الشراكة بحيث يكونوا شركاء في اتخاذ القرارات واداء المهام والوجبات وكلى الاطراف يتحمل المخاطر والخسائر وكذلك كلاهما يحصل على المنافع والارباح المتحققة في نشاط الشراكة.

2.4.3.2 **شراكة تعاقدية:** تقوم على اساس تعاقدي بتوصيل الخدمات وتكون العلاقة عمودية بحيث يمارس أحد الاطراف دور السيطرة والرقابة على نشاط الشراكة ولا يكون له اي دور في اداء المهام ويكون لها صلاحية انهاء العقد بناء على معايير متفق عليها بينما تقوم الاطراف الاخرى بأداء المهام.

5.3.2 انواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1.5.3.2 عقود الخدمة: وهي تلك العقود التي تقوم الدولة بإبرامها مع أحد او مجموعة شركات خاصة بحيث تقوم هذه الشركات بتقديم خدمة فنية او ادارية او خدمية مقابل مبلغ متفق عليه وفق معاير يضعها القطاع العام من اداء للنشاط واسس تقديم العطاء ويكون للدولة كامل السلطة على المرفق ماليا واداريا (مرابطي و شعيبي، 2018).

وتتراوح مدة هذه العقود من ست اشهر الى سنتين وتكون اما تعاقدات جزئية كعقود الصيانة و نقل وازالة النفايات او تعاقدات شاملة يتولى فيها القطاع الخاص الصيانة والتشغيل بينما يكون للدولة السلطة في ادارة المرفق والاشراف عليه يمتاز عقد الخدمة بإتاحة الفرصة للمنافسة بين شركات القطاع الخاص كون فترة الشراكة قليلة وبهذا تحاول الشركة المتعاقدة اثبات جدارتها مما يحقق كفاءة الاداء كذلك خفض التكلفة وايضا الاستفادة من خبرة القطاع الخاص فنيا ، اما عيوب عقود الخدمة فتكمن في تحمل المخاطر التجارية كون بقاء اعباء التشغيل والصيانة ملقاة على عاتق الدولة ،كذلك قد تتضرر العمالة وتكون عمالة زائدة فور انتهاء النشاط ما لم يتم استيعابهم في اماكن اخرى (الجمل، 2016).

2.5.3.2 عقود الادارة وهي العقود التي تقوم بها الدولة بنقل مسئولية إدارة مجموعة من الأنشطة إلى القطاع الخاص وتقوم الدولة بمنح التمويل اللازم للنشاط بالإضافة الى رسم سياسات رد التكاليف فيما تحصل الشركة

الخاصة على رسوم مقابل خدماتها وقد يمتلك القطاع الخاص نسبة من اسم المؤسسة العامة وتتراوح مدة هذه العقود من ثلاث الى خمس سنوات (صبري،2014).

تلجا الدولة في هذا النوع من العقود عندما يكون هناك مؤسسة متهالكة او خاسرة لذلك تقوم بالتعاقد مع القطاع الخاص من اجل رفع مستوى المؤسسة ويمتاز هذا النوع من العقود باحتفاظ الدولة لملكيتها للمؤسسة العامة كذلك حصول الدولة على أحسن الخبرات لإدارة المؤسسة العامة وحل القصور والترهل الاداري الموجود في تلك المؤسسة او المؤسسات (العناني،2020).

ويعاب على عقود الادارة بان الدولة هي من تتحمل المخاطر والخسائر الناجمة من عملية الشراكة كذلك تلزم الدولة في هذه العقود بدفع وسداد اتعاب الادارة الى القطاع الخاص بشكل محدد وثابت او في شكل نسبة وقد يكون الاتفاق بينها بكلا الطرفين كنوع من التحفيز (حمدونة،2017).

3.5.3.2 عقود التأجير، هي العقود التي تبقى فيها الدولة مالكة للمشروع ويقوم القطاع الخاص بتشغيله مقابل أجر سنوي متفق عليه بالعقد ولفترة منية محدودة. وتمتاز هذه العقود بتوفير الدولة لنفقات التشغيل مع الاحتفاظ بحقوق الملكية كذلك تقيل المخاطر نتيجة الحصول على اجر سنوي، كذلك فان التأجير يسمح بجذب واستقطاب الكفاءات والمهارات من القطاع الخاص (بن الشارف،2020).

4.5.3.2 عقود الامتياز هي عقود تقوم الدولة بمنح القطاع الخاص حقول تمويل وتصميم وانجاز وصيانة مشروع عام في أحد مجالات البنية التحتية في مدة تتراوح من (20) سنة الى (35) سنة وبعد انتهاء الفترة تعود المليكة والاصول للدولة. ويمتاز هذا النوع من العقود ان القطاع الخاص يبقى المسؤول عن النفقات الرسمالية وكذلك الاستثمارات مما يخفف الاعباء على الدولة وتقليل المخاطرة (براق و فجيل، 2018).

ويرى الباحث ان عقود الامتياز يمكن دمجها مع العقود الاخرى والخروج بأساليب شراكة جديدة خصوصا في مجال البنى التحتية وبهذا يمكن ان يختلف أسلوب الشراكة حسب طبيعة المشروع والظروف التي يتم بها

جدول (1.2): اشكال وانواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

عقد الشراكة	البيان
1.عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية(BOT)	وهي عقود تتم بين احدى مؤسسات القطاع العام ومستثمر او مجموعة مستثمرين من القطاع الخاص بحيث يقوم القطاع الخاص بموجب هذه العقود بإقامة وتشغيل مشاريع البنية التحتية نيابة عن الدولة

	بحيث تعود ملكية هذه المشاريع للدولة بعد فترة كافية ليتمكن القطاع الخاص من استرداد راس المال وتحقيق معدل معقول من العائد وتتراوح فترة العقد من (30) سنة الى (40) سنة.
2.عقود البناء والتشغيل والتملك ونقل الملكية (BOOT)	وهي عقود تتم بين احدى مؤسسات القطاع العام ومستثمر او مجموعة مستثمرين من القطاع الخاص بحيث يقوم القطاع الخاص بموجب هذه العقود بإقامة وتشغيل مشاريع البنية التحتية نيابة عن الدولة ومن ثم تملكه بصفة مؤقتة من خلال شركة تكون الدولة ممثلة بها وتتولى الاشراف على جميع مراحل المشروع وبعد انتهاء فترة الامتياز تنتقل الملكية للدولة.
3.عقود البناء والتشغيل والتملك (BOO)	هي عقود تتم بين القطاعين العام والخاص وفي هذه النوعية من العقود يقوم القطاع الخاص ببناء المشروع وتشغيله وادارته من قبل القطاع الخاص دون تحويل ملكيتها للدولة، وتعتبر أحد اشكال الخصخصة بحيث يتمكن القطاع الخاص من ملكيته في نهاية الفترة المتفق عليها.
4.عقود البناء والاستئجار والنقل (BRT)	هي عقود تتم بين القطاعين العام والخاص بحيث يقوم القطاع الخاص من خلال هذه العقود ببناء المشروع او المرفق ومن ثم استجاره وتشغيله ويتم التجديد وفق هذه العقود بشكل سنوي حتى نهاية فترة الالتزام على ان تعود ملكية المشروع الى القطاع العام بنهاية فترة الامتياز وتسمد هذه النوعية من العقود من طبيعة المنفعة المستفاد منها.
5.البناء ونقل الملكية والتشغيل (BTO)	وهي عقود تتم بين القطاع العام والقطاع الخاص بحيث يقوم المستثمر من القطاع الخاص ببناء المشروع او المرفق ويتخلى عن ملكيته للقطاع العام الذي يقوم بإبرام عقد اخر مع المستثمر يقوم فيه المستثمر بإدارة وتشغيل المشروع لفترة امتياز تكون فيها جميع الايرادات لصالح المستثمر الخاص اي ان الدولة تكون مالكة للمشروع من البداية.
6.التحديث والتملك والتشغيل ونقل الملكية (MOOT)	هي عقود تتم بين القطاعين العام والخاص بحيث يقوم المستثمر من القطاع الخاص بتطوير مرفق عام نتيجة لعدم كفاءته الاقتصادية او اي اسباب اخرى بدلا من بناء مرفق من جديد ويكون التحديث بتزويد المرفق بتكنولوجيا جديدة وآلات حديثة وخبرات وكفاءات من الموارد البشرية مقابل ان يتملك المشروع فترة امتياز معينة تكون فيها ايرادان التشغيل له ومن ثم وبنهاية فترة الامتياز يتم نقل ملكية المرفق للدولة.
7. البناء والتملك والتأجير التمويلي ونقل الملكية (BOLT)	هي عقود تتم بين القطاعين العام والخاص بحيث يقوم المستثمر من القطاع الخاص ببناء المرفق العام وتملكه لفتره معينة مع امكانية استجار المرفق بعد نهاية فترة الامتياز لفترة اخرى على ان يتم نقل مليكة المرفق نهاية فترة الامتياز للدولة وهذا النوع من العقود يصلح للمشاريع التي تحتاج الى تكاليف رأسمالية كبيرة لذا يسمح في هذا النوع من العقود الاستئجار التمويلي لكي يتمكن المستثمر من القطاع الخاص من تغطية التكاليف وتحقيق عائد من الاستثمار يتناسب مع حجم المشروع

8. البناء والتأجير التمويلي ونقل الملكية (BLT)	هي عقود تتم بين القطاعين العام والخاص بحيث يقوم المستثمر من القطاع الخاص ببناء المرفق العام واستجارة من الدولة لفترة امتياز معينة على ان يتم نقل مليكة المرفق للدولة نهاية فترة الامتياز، وهذا النوع من العقود شبيه بعقود البناء والتملك والتأجير التمويلي ونقل الملكية مع فارق ان المستثمر في القطاع الخاص لا يتملك المشروع كذلك هذا النوع من العقود يصلح للمشاريع التي تحتاج الى تكاليف رأسمالية كبيرة.
9. البناء والتشغيل وتجديد الامتياز (BOR)	هي عقود تتم بين القطاعين العام والخاص بحيث يقوم المستثمر من القطاع الخاص ببناء المرفق العام وتشغيله ويتميز هذا النوع من العقود بالطبيعة التفاوضية تجاه تجديد مدة الامتياز، فقد تكون التكنولوجيا المستخدمة قد تقادمت، أو ظهرت طرق إنتاجية جديدة جعلت الطرق المستخدمة قديمة أو منتهية، وبالتالي فالأصل انتهاء المشروع بانتهاء فترة الامتياز إلا إذا اتفق على تجديدها.

المصدر: (بن الشارف،2020)، (العناني،2020)، (براق و فجيل، 2018)، حمدونة (2017)، (صلاح،2015)، (صبري،2014)

6.3.2 مبررات الشراكة بين القطاع العام والخاص

تعتبر شراكة القطاعين العام والخاص نموذجا متطور لأنشطة الأعمال الاقتصادية، التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة، ويمكن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة في النقاط التالية كما يراها (باشا كريمة واخرون،202)، (صبري،2014):

- عدم مقدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.
- ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو.
- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها.
- تعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.
- تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.
- زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على ميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني.

7.3.2 مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص

هناك عدة مبادئ يجب توافرها بين الشركاء في القطاعين العام والخاص (لحاق و طباعة، 2019) و(مرعي،2017) و(حمدونة، 2017):

- ❖ الالتزام والتعهد وهو ان يتم انجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقاً لمنهجية واهداف تحدد دور كل شريك ويتعهد كل طرف منهم بالالتزام بالدور المحدد له والمكلف بتنفيذ
- ❖ الاستمرارية: غالباً ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص الى فترات طويلة وخلال هذه المدة من المحتمل ان تتغير سياسات الدولة ويجب الاخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية الملائمة عن تنفيذ مشروعات حساسة وما يجب تحديد الإطار العام ومنهجية الادارة في ظل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة
- ❖ الشفافية: وتعني التنسيق بين الشراكة من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها الشركاء لتنفيذ الاهداف مع التعامل بصدق ومسؤولية مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة.

8.3.2 مخاطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

بالرغم من المزايا الممكن أن تعود على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أن هناك إمكانية مخاطر لهذه الشراكة، ويمكن تقسيم المخاطر كما يراها (عزت،2014) الى :

- ➢ **المخاطر العامة** وهي تلك التي تتعلق بالبيئة السياسية والنمو الاقتصادي والنظام الضريبي والقانوني والنظام النقدي قي الدولة المضيفة للمشروع، وهذه المخاطر يمكن ان تكون

مخاطر سياسية وهي الأشد خطراً سواء كانت سياسية تقليدية او مخاطر رقابية تنظيمة كتغير او استحداث معاير أشد من السابقة او مخاطر شبه تجارية كالمخالفات التي تؤدي اى وقف المشروع.

مخاطر تجارية وهي المخاطر التي تتعلق بتقلبات السوق وتوثر على العائد المتوقع ويمكن ان تكون سببا في عجز المشرووع ووقفه

- ➢ **المخاطر الخاصة بالمشروع:** وهي المخاطر المتعلقة بالمشروع نفسه وترتبط به وجوداً وعدماً ، بدأً من مخاطر التنمية للمشروع ،مروراً بمخاطر التشيد من حيث ارتفاع التكلفة المفاجئ او تجاوز الوقت المقرر لعملية التشيد كذلك المخاطر المتعلقة بالتشغيل والصيانة الفنية والإدارية ومخاطر الطلب واياضا المخاطر المتعلقة بالقوى القاهرة كالحروب او عدم تقبل المجتمع لهذا المشروع.

4.2 الطاقة المتجددة

تُعتبر الطّاقة مكوناً أساسياً من مكوّنات الكون، وتعّد من أحد أشكال الوجود، وتُشتق الطّاقة عادةً من مصادر طبيعيّة وأخرى غير طبيعيّة، لذلك تقسم إلى نوعين رئيسيين، وهما: الطاقة المتجدّدة، وهي التي تعتمد على المصادر الطبيعيّة، وأخرى غير متجدّدة، وتعتمد على مصادر غير طبيعيّة، لكنّها تشكّلت مع الزّمن وتحت تأثير مجموعة من العوامل (آيت يحي و منيجل، 2018).

ان التحول التدريجي نحو الصيغة المستدامة في الطاقة، من خلال تطوير نسب الاعتماد على الطاقات المتجددة والسيطرة على تقنياتها وتكنولوجياتها كفيل بأن يضعها على عتبة باب جديد من التقدم وخلق فرص حقيقية لإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والتنموية. ويعتبر مفهوم الطاقة المتجددة من المفاهيم الحديثة التي عرفت تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة حيث اخذت اهتماما كبيرا في السياسات الاقتصادية للعديد من الدول باعتبارها الطاقة الخضراء والنظيفة. وتؤدي الطاقة دوراً حيوياً، نظراً لأهميتها في دفع عجلة النمو في شتى المجالات وقد تنوعت مصادرها فمنها ما هو ناضب ومنها ما هو متجدد (بوشيرب، 2018).

1.4.2 مفهوم الطاقة

يمكن تعريف **الطاقة** بانها "مقدرة للقيام بشغل" (ايفن،2011) ويعرفها (طالم و كافي، 2019) بانها القدرة على القيام بعمل ما، وتقسم الى قسمين

1.1.4.2 الطاقة الأحفورية وتعرف على انها تلك التي توفر احتياجات المجتمعات الصناعية الحديثة من مصادر الطاقة وهي مصادر ناضبة تتمثل كما يرها (بوعلاق، 2016) في:

- الفحم: وهو مادة صلبة لونه اسود يتكون من كربون، هيدروجين، نيتروجين، اكسجين وايضاً الكبريت.
- الغاز الطبيعي: يعرف الغاز الطبيعي بأنه ليس له لون او رائحة ويتكون من الميثان ويتكون من الهيدروجين وذرات الكربون، حيث يتم نقله في انابيب لمناطق التخزين
- النفط: ويعد النفط أحد اهم مصدر من مصادر الطاقة واكثرها انتشاراً وهوة عبارة عن سائل اسود سريع الاشتعال يتكون من خليط من المركبات العضوية من عنصر الكربون والهيدروجين

2.1.4.2 مفهوم الطاقة المتجددة

تشكل الطاقة المتجددة مصدراً هاما، وبديل أمثل للطاقة الأحفورية، لا سيما في ظل التهديدات الاخيرة بالنفاذ والتلوث، **فالطاقة المتجددة** تعني انها تلك المولدة من مصدر طبيعي غير تقليدي مستمر لا ينضب، ويحتاج فقط إلى تحويله من طاقة طبيعية إلى أخرى يسهل استخدامها بوساطة تقنيات العصر، أي أنها الطاقة المكتسبة من مصادر طبيعية متجددة باستمرار (سنوسي و جابة، 2016).

تعريفات الطاقات المتجددة في القانون الدولي

تعريف وكالة الطاقة العالمية :تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح التي تتجدد في الطبيعة بوتيرة اعلى من وتيرة استهلاكها. (الجوجري،2021)

تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ : الطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي جيوفيزيائي او بيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة او اكبر من نسب استعمالها وتتولد من التيارات المتتالية و المتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض ,حركة المياه , طاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح , كما توجد العديد من الاليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر الى طاقات أولية كالحرارة والطاقة الكهربائية الى طاقة حركية باستعمال تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة.(بوشيرب،2018)

تعريف برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة :الطاقة المتجددة عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها وتظهر في الاشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، اشعة الشمس، الرياح، الطاقة، اذن جميع مصادر الطاقة المتجددة متولدة من مصادر الطاقات غير الأحفورية التي لا تنضب ابدا. https://www.unep.org/

ويرى (راتول ومداحي ،2013) بانها مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة او غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي نسبيا، كما نعني بالطاقة المتجددة الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة.

ويمكن تعريفها بانها تلك الطاقات المتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي أي انها مستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد او التي لا يمكن نفادها وهي تعد مصدر طبيعي لا ينتهي وهي متوفرة بكل مكان على سطح الارض ويمكن تحويلها بسهولة الى طاقة. (منظمة الدول المصدرة للبترول،2007).

بناء على ما سبق يمكن تعريف **الطاقة المتجددة** بكونها طاقات طبيعية دائمة وغير ناضبة متوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة او غير محدودة، لكنها متجددة باستمرار وهي نظيفة وتحتاج فقط الى تحويلها من طاقات طبيعية الى أخرى يسهل استخدامها بواسطة تقنيات العصر، ولا ينتج عن استعمالها أي غازات او نتائج ضارة بالبيئة.

2.4.2 مصادر الطاقة المتجددة

مصادر الطاقة والاستهلاك العالمي تنقسم أنواع إنتاج الطاقة على مستوى العالم إلى استهلاك النفط، واستغلال الفحم الحجري، واستغلال الغاز الطبيعي، واستغلال الطاقة النووية، والطاقة الشمسية والطاقة المائية والهوائية والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة ووتتمثل مصارد الطاقة المتجددة بالتالي ((لويفي و ناني، 2021)

1.**الطاقة الشمسية:** تعتبر الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنفذ ما دامت الشمس موجودة تقوم الشمس بإمداد الارض بطاقة تزيد عن احتياجات العالم من الطاقة بنحو 5000 مرة وتعتبر الأشعة الصّادرة من الشمس وما تحمله معها من حرارة وضوء مصدراً للطاقة الشمسيّة؛ حيث استغلهما الإنسان في مصالحه، وسخّرهما بالاعتماد على وسائل وتقنيات تكنولوجية. ويمكن الاستفادة من الشّمس في توليد الطّاقة الحرارية والكهربائية، فأما الطاقة الكهربائيّة فيمكن توليدها من خلال الطّاقة الشمسيّة باستخدام المحرّكات الحراريّة، وألواح الخلايا الضوئية الجهدية، والمحولات الفولتوضوئية، ان توفر استخدام الطاقة الشمسية يخلق موردا جديدا يوفر العائدات التي بإمكانها تحسين الوضع الاقتصادي بالإضافة إلى حماية الأمن الطاقوي، خاصة أن استغلال الخلايا الشمسية لا يتطلب الكثير من الاستثمارات نظرا لسهولة استغلالها لتوفر المادة الأولية. (مزياني، 2017)

2.**الطاقة الهوائية:** وتعرف بأنها الطاقة المستخدمة من حركة الهواء والرياح، وقد استخدمت طاقة الرياح منذ القدم سواء في تسيير السفن الشراعية وادارة طواحين الهواء لطحن الحبوب او لرفع المياه من الآبار.

وتستخدم طاقة الرّياح لإنتاج الطّاقة الميكانيكيّة فيما يُسمّى بطواحين الهواء. وما يقارب 2% من ضوء الشّمس الذي يسقط على سطح الكرة الأرضيّة، يتحوّل إلى طاقة حركة للرياح. وتعدّ هذه كميّةً هائلةً من الطّاقة، والتي تفيض عن حاجة العالم من الاستهلاك في أيّ عام من الأعوام. (فروحات،2012)

3.**الطاقة المائية:** حيث يتم الحصول عليها من عدة مصادر كما يراها (بوعلاق،2016) وهي:

- انتاج الطاقة الكهرومائية من المحطات الكبيرة والصغيرة. ان مصطلح كهرومائيّة مصطلحاً شاملاً للكهرباء والماء معاً، ويستخدم هذا النّوع من الطّاقة في استغلال الطّاقة المائيّة لتوليد الطّاقة الكهربائيّة، وتعتبر طاقةً نظيفةً للغاية، وذات انتشار واسع
- الطاقة الكهرومائية من حركة الرياح المياه والانهار وبدون استخدام السدود.
- الطاقة الاوزموزية والوقود الحيوي.

4.**طاقة الكتلة الحيوية:** تعرف بانها اشتقاق الطاقة من التمثيل الضوئي او الحصول على الطاقة من خشب النار او التحول البيولوجي، وتشمل طاقة الكتلة الحيوية على الحصول على طاقة المخلفات البلدية والورق وكذلك الحصول على غاز الميثان وتعد الكتلة الحية مصدراً هاماً في الدول العربية وعلى الصعيد الدولي تأتي الولايات المتحدة الامريكية بالمرتبة الاولى لعام 2011. وتعتبر مصادر الطّاقة الحيويّة مشابهةً للوقود الأحفوري (صواليلي،2019).

5.**الطاقة النووية:** هي التي تولد عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار او اندماج الذرة النووية. (فروحات،2012)

6.**الغاز الصخري الحجري:** هو غاز طبيعي يتولد داخل صخور السيشت التي تحتوي على النفط بفعل الحرارة والضغط، وقد ارتفعت كميات انتاج الغاز الصخري في السنوات الاخيرة (مهاوات،2018).

3.4.2 تكاليف الطاقة المتجددة

الاستثمار في الطاقة المتجددة بالعادة يدفع مرة واحدة بداية المشروع مع الاخذ بعين الاعتبار تكاليف الصيانة والتشغيل مع العلم ان تكاليف تكنولوجيا الطاقة المتجددة اخذه بالانخفاض فوفقا (للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "ارينا" ،2020) كما يشير الشكل (1.2) فان تكاليف توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة تسير نحو الانخفاض فسجلت تكاليف توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية الكهروضوئية انخفاض بنسبة 82% عام 2019 مقارنة بالعام 2010 ثم تلتها طاقة الرياح البرية بنسبة 39% في حين سجلت طاقة الرياح البحرية انخفاض بنسبة 29% وهذا بدوره ادى الى تقليل توليد الكهرباء باستخدام الوقود الاحفوري.

الشكل(1.2) مقدار انخفاض تكاليف الطاقة المتجددة بين عامين 2010–2019

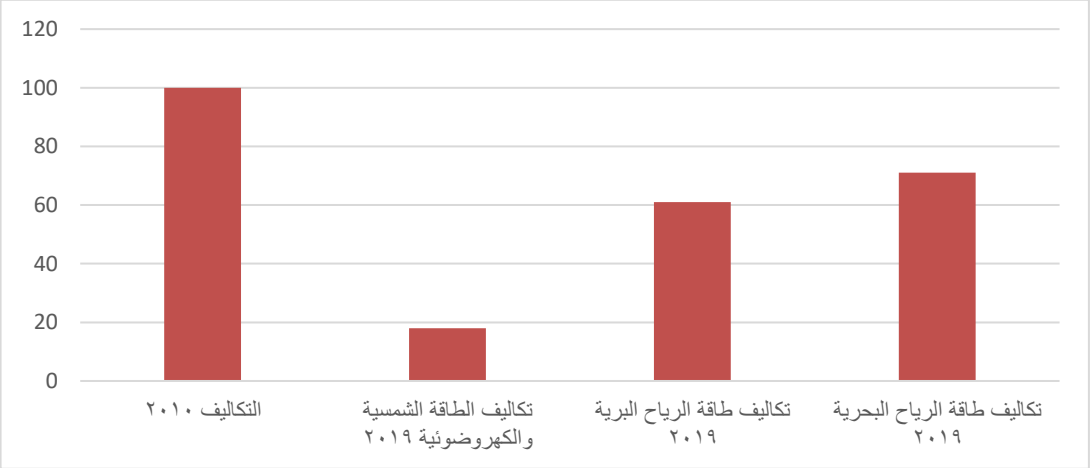

4.4.2 ايجابيات وسلبيات الطاقة المتجددة

ويرى (يحياوي ويوسف،2018) و (آيت يحي و منيجل، 2018) **ان للطاقة المُتجددة سلبيات وايجابيات إيجابياتها مُتعددة، وفيما يلي بعضاً من إيجابياتها**

- طاقة دائمة: تُعتبر الطاقة المُتجددة من المصادر التي لا تَنفذ والمُستمرة دائماً.
- فوائد بيئية: الطاقة المُتجددة تعتبر صديقة للبيئة فلا اثار سلبية من توليديها مقارنة بالوقود الاحفوري ولا مخلفات تلوث البيئة.
- منافع اقتصادية: تكلُفة الطاقة المُتجددة تُعدّ قليلة على المدى الطويل، ما يوفر العديد من الأموال التي يُمكن استخدامها في منافع أُخرى.
- الطاقات المتجددة مرشحة بقوة لتخفيف الضغط على الطلب على الطاقات التقليدية الناضبة؛ حيث تعتبر مصادر مستدامة للطاقة.
- توفير امدادات الطاقة إلى المناطق النائية

اما سلبيات الطاقة المُتجددة فهناك العديد من الأسباب الرئيسيّة التي تَمنع استخدام الطاقة المُتجددة بشكل واسع، ومنها ما يلي:

- تحتاج إلى أراضي كبيرة وواسعة.
- تحتاج إلى رأس مال كبير في بداية المشروع.
- لا توفر كميات كبيرة وكافية من الطاقة.

- لا يمكن الاعتماد بشكل كلي على الطاقات المتجددة، ذلك ان توليدها يعتمد على المصادر الطبيعة سواء كانت من الرياح او المياه او الضوء (عبد الحميد، 2019) و(مهاوات،2018)

ويرى **الباحث** ان ايجابيات الطاقة المتجددة والتغلب على سلبيتها اكسبها مكانة بحيث أصبحت تتربع على هرم الموارد الاقتصادية، بسبب منافستها الشديدة لمختلف أنواع الطاقات التقليدية خاصة تلك التي شارفت على النضوب.

5.4.2 أهمية الطاقات المتجددة

تحتل الطاقة المتجددة مكانة هامة فهي فضلاً عن انها غير زائلة ومتجددة فهي طاقة صديقة للبيئة ويمكن ذكر اهميتها في النقاط التالية: (لويفي و ناني، 2021).

1. تعد مصادر الطاقة المتجددة مصادر طويلة الاجل ومتجددة وكذلك نحصل عليها بشكل مجاني وذلك لأنها مرتبطة بكيفية الحصول عليها من الشمس والهواء والمد والجزر والطاقات الصادرة عنها، لذلك يتوقع ان تساهم في تلبية احتياجات الانسان من الطاقة.
2. تسمح عملية استغلال الطاقة المتجددة بتوفير مردود اقتصادي، حيث اعطت التقييمات الاقتصادية لاستغلالها وبالخصوص منظمة الطاقة الشمسية بمردود اقتصادي فعال.
3. تحسين فرص وصول خدمات الطاقة الى المناطق البعيدة والنائية حيث تسمح الطاقة الشمسية بتلبية احتياجات السكان في مجال الطبخ وتسخين المياه وكذلك للإنارة والتدفئة، وهو ما يؤدي الى تحسين مستوى معيشة السكان في هذه المناطق البعيدة والنائية ويوفر على الدولة تكاليف ايصال اعمدة الكهرباء وانابيب الغاز.
4. يؤدي استخدام الطاقة المتجددة الى تجنب الانسان في المناطق المعزولة والنائية ومشقة جلب الطاقة بالوسائل التقليدية مثل غاز البوتان.

وبناء على ما سبق فان أهيمه الطاقة المتجددة تنبع بتعدد وتوفر مصادرها كذلك كلفة الحصول عليها اقل غلى المدى البعيد مقارنة بالطرق التقليدية لتوليد الطاقة اضافة لأنها صديقة للبيئة وليس لها اثار سلبية عليها وايضا يمكن توليدها في المناطق التي يصعب ايصال شبكات كهربائية اليها او يكون ايصال هذه الشبكات يكلف الكثير من الموارد.

6.4.2 خصائص مصادر الطاقة المتجددة

ان خصائص مصادر الطاقة المتجددة وطبيعتها عموما تفرض على الانسان تطوير التكنولوجيا الملائمة لاستغلالها ويتضح هذا بجلاء فيما لو نظرنا الى المصادر الاكثر انتشارا حاليا، فاستخراج النفط فرض على الانسان تطوير تكنولوجيا الحفر، ومن اهم هذه الخصائص تتمثل كا يرها (بن بوريش ويحيى،2020) و (راتول ومداحي،2013) في:

- مصادر الطاقة البديلة المرشحة لان تلعب دورا هاما في حياة الانسان وان تساهم في تلبية نسبة عالية من متطلباته من الطاقة وهي مصادر دائمة طويلة الاجل لأنها مرتبطة بالشمس.
- ان شدة الطاقة في المصادر البديلة ليست عالية التركيز وبالتالي فإن استخدام هذه المصادر يتطلب استعمال العديد من الاجهزة ذات المساحات والاحجام الكبيرة، والواقع ان هذا هو أحد اسباب ارتفاع التكلفة الاولية لأجهزة الطاقة البديلة وهو ما يشكل في نفس الوقت أحد عوائق انتشارها السريع.
- توفر اشكال مختلفة من الطاقة في مصادر الطاقة البديلة الامر الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من الطاقة البديلة.
- ضعف تركيز الطاقة في بعض المصادر البديلة والطاقة الشمسية بالذات يتفق مع كثافة الطاقة المطلوبة في نقاط الاستهلاك.

7.4.2 مزايا التوجه نحو الطاقة المتجددة في المنطقة العربية

تعاني صناعة الطاقة المتجددة في معظم دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من قلة التمويل او عدمها، لكن هناك مجموعة من الاسباب تساهم في تطوير هذا القطاع منها (يحياوي ويوسف،2018)

- تتمتع المنطقة بميزات جغرافية ومناخية ملائمة مثل منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وتتمتع بأكبر قدرة في العالم لإنتاج الطاقة الشمسية.
- لن يكون حجم الطاقة المولدة في الوقت الراهن في المنطقة كافياً لتلبية الطلب المستقبلي.
- تساهم الطاقة المتجددة بتخفيض غازات الاحتباس الحراري ومواجهة التغير المناخي فالعديد من دول المنطقة تعد من بين البلدان التي تبعث اعلى كمية من الغازات للاحتباس الحراري في العالم بحسب نصيب الفرد.

- تساعد مصادر الطاقة المتجددة في حل المشاكل المنطقة البيئية الاخرى، فالمنطقة تواجه ارتفاعا سريعا لمستويات التلوث ترافقها تكاليف عالية وتدهور لنوعية الحياة.
- تساعد الطاقة المتجددة بتخفيض كميات النفط والغاز المستعملة في انتاج الكهرباء محليا.
- يعد الوقود الاحفوري مصدراً للطاقة الرئيسية للمستقبل القريب كما انه من المتوقع ارتفاع حصص الاسهم في الاوبك في انتاج النفط بنسبة 42% وبحلول عام 2030 ستصل النسبة الى 52%، وذلك بحسب توقعات الاوبك الصادرة عام 2008م وبالتالي يمكن لمشاريع الطاقة المتجددة ان تحرر كمية كبيرة من النفط والغاز للتصدير وبالتالي تصبح مركزاً للبلدان المنتجة للنفط في المنطقة.
- تساهم صناعة الطاقة المتجددة بالتنوع الاقتصادي وتوفير الوظائف.

وبناء على ما سبق فان استغلال الطاقة المتجددة في فلسطين يساهم في دفع عملية التنمية، من خلال توفير الاحتياجات الضرورية من الطاقة للمواطنين، وتحسين الخدمات العمومية كإمداد بالشبكة الكهربائية في المناطق البعيدة والمعدومة، وفك العزلة عليهم وتوفير لهم فرص العمل، وامتصاص نسبة البطالة المرتفعة بالإضافة الى تحسين مستوى المعيشة للأفراد والتمتع بحياة كريمة في بيئة نظيفة بدون أضرار ومخاطر.

8.4.2 هيكيلة قطاع الكهرباء في فلسطين

حسب التقرير السنوي لعام 2018 الصادر عن مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني وبحسب قانون الكهرباء العام في فلسطين فان سلطة الطاقة والموارد الطبيعية هي المسؤولة عن قطاع الكهرباء من حيث اصدار السياسات وسن التشريعات وإصدار التراخيص لمحطات توليد الكهرباء بتوصية من مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني الذي يعتبر كجهاز رقابي لحماية المستهلك وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، حيث تقوم الشركة الفلسطينية باعتبارها المشتري الوحيد للطاقة الكهربائية بشراء الكهرباء من مصادرها المختلفة وبيعها لشركات توزيع الكهرباء الذين بدورهم يقومون ببيعها للمستهك ويوضح الشكل (2.2) هيكلية قطاع الكهرباء الفلسطيني

- الشكل (2.2) هيكلية قطاع الكهرباء الفلسطيني

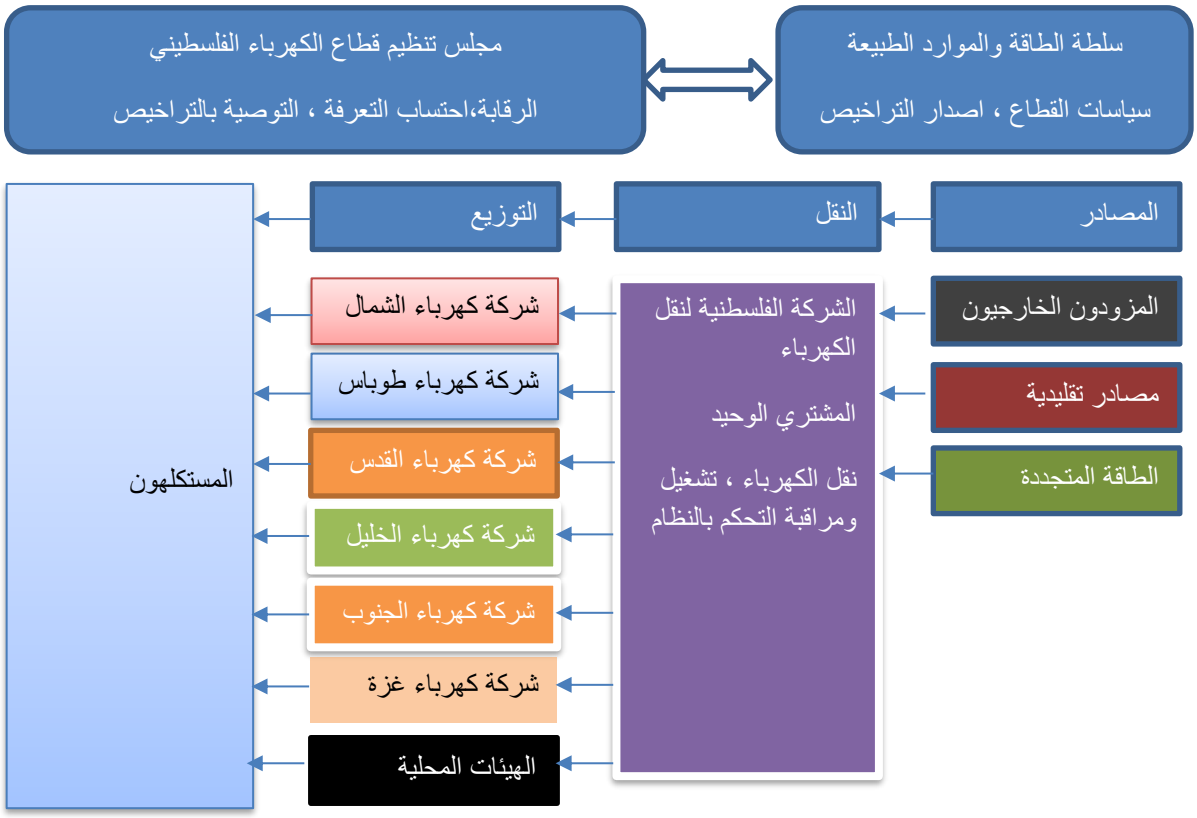

1.8.4.2 سلطة الطاقة والموارد الطبيعية

بعد دخول السلطة الوطنية الاراضي الفلسطينية عام 1994 باشرت بتشكل المؤسسات والهيئات العامة، فصدر قرار رقم (170) لسنة 1994 بأنشاء وتشكيل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية وهي سلطة تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ولها ميزانيتها الخاصة وتتبع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وهو من يقوم بتعيين رئيسها.
http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=11266

وبحسب المادة (3) من نفس القانون فان سلطة الطاقة والموارد الطبيعية هي المسؤولة عن الجهات المولدة للطاقة ومنح التراخيص اللازمة ووضع المواصفات الخاصة بالتوليد بما يلبي حاجات المستهلكين وفق اسس علمية وسليمة كذلك هي المسؤولة عن استيراد الطاقة من المجاورين وتوليد الطاقة وتصديرها ان أمكن، كذلك تعتبر سلطة الطاقة المسؤولة عن انشاء الشبكات الرئيسة والفرعية والتي تؤمن توزيع الطاقة للمستهلكين ولأصحاب المشاريع كذلك البحث والتطوير في استخدام كافة انواع الطاقة المتجددة سواء طاقة شمسية او طاقة رياح وغيرها

وبهذا فان سلطة الطاقة تهدف الى سد احتياجات الاستهلاك المحلي من الطاقة من خلال بناء نظام طاقة متكامل وقادر على تامين الطاقة من جميع مصادرها كذلك استغلال الموارد الطبيعة لتوليد الطاقة سواء من الشمس او الرياح بغية توفير الطاقة للجميع وتحقيق تنيمه محلية شاملة ومستدامة . http://www.penra.pna.ps/ar

2.4.8.2 مجلس تنظيم قطاع الكهرباء

تم إصدار قرار بتأسيس مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني عام 2010م بناء على قانون الكهرباء العام لسنة 2009 م ، وتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة التأسيسي برئاسة سلطة الطاقة وعضوية وزارة المالية ووزارة الاقتصاد الوطني والحكم المحلي، بواقع ممثل واحد لكل وزارة، كذلك ممثلين من القطاع الخاص، وحماية المستهلك وخبير قانوني تنسبه نقابة المحامين ويعد مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني كجهاز رقابي لقطاع الكهرباء الفلسطيني بداية من التوريد او الاستيراد مرورا بالنقل ثم التوزيع للمستهلكين ومن اهم القرارات الصادرة عن المجلس فور تاسيسه تصويب أوضاع الشركات والهيئات المحلية من خلال الحصول على ترخيص للشركات ودمج الهيئات المحلية في هذه الشركات.

وصدرت أول تعرفة موحدة عام 2011م ، وتم تطبيقها في جميع الشركات والهيئات المحلية الموزعة للكهرباء، بالإضافة إلى العديد من الوثائق الخاصة بتأسيس مجلس التنظيم، كالنظام الداخلي وأسس الترخيص والهيكل التنظيمي وغيرها

وتكمن رؤية المجلس في الوصول الى قطاع كهرباء عصري يخدم الجمهور الفلسطيني بما يكفل حماية حقوق المستهلكين في حصولهم على طاقة كهربائية بشكل منتظم وامن وبسعر تعرفة متوازن، ومن جهة اخرى حماية حقوق ومصالح المنتجين والموزعين وناقلي الطاقة الكهربائية من خلال توفير بيئة رقابية تهدف الى التأكد من أن مشتركي الشركات المرخصة يحصلون على الخدمة المناسبة والآمنة بأسعار عادلة،كذلك ضمان التوازن بين مصالح الشركات العاملة في قطاع الكهرباء سواء كانت مولدة او ناقلة او موزعة للطاقة وبين مصالح المستهلكين على اساس العدالة لجميع الأطراف. https://perc.ps/perc

3.8.4.2 الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء

وفقا للمادة (18) من قانون الكهرباء لسنة (2009) تم تأسيس الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء وهي الشركة الوطنية الاولى والوحيدة التي تُشرف على بناء وتشغيل منظومة نقل وطنية للطاقة الكهربائية، بحيث تمثل الجهة الوحيدة التي يحق لها شراء الطاقة الكهرباء من مصادرها ونقلها الى للسوق الفلسطينية

تتولى الشركة مسؤولية نقل الطاقة الكهربائية ومسؤولية تشغيل نظام النقل وتبادل الطاقة الكهربائية عبر نقاط الربط ومحطات التحويل وذلك بهدف تزويد شركات توزيع الكهرباء وكبار المستهلكين بالطاقة الكهربائية

وهدف تأسيس الشركة الى اعتماد نموذج المشتري الوحيد والشريك في تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني و رفع مستوى خدمات الكهرباء المقدمة لشركات التوزيع تحقيق التنوع في تزويد الكهرباء من خلال عقد اتفاقيات لشراء الطاقة مع مصادر توليد الكهرباء المحلية واتفاقيات الربط مع دول الجوار.

4.8.4.2 شركات توزيع الكهرباء

بحسب قانون رقم (13) لسنة 2009 بشان قانون الكهرباء العام فقد أُقر في الفصل السادس (التوزيع) ان تقوم شركات يتم ترخيصها من سلطة الطاقة لتوزيع الكهرباء وتلتزم الهيئات المحلية التي تدير مشاريع الكهرباء بالانضمام الى تلك الشركات كأعضاء مساهمين ، بحيث تمنح التراخيص بعد اتفاقيات للهيئات المحلية ضمن مناطق الامتياز وبعد ذلك تعقد الاتفاقية مع سلطة الطاقة على ان تضمن الاتفاقية جميع النصوص التي تكفل الحفاظ على المصالح الوطنية وحماية البيئة والسلامة العامة وتقديم خدمة دائمة للمستهلكين بشكل كفء واقتصادي واي شروط اخرى من قبل الهيئات المحلية فيما بينها وشركات الكهرباء المسجلة في فلسطين هي: http://muqtafi.birzeit.edu/

أ. شركة كهرباء القدس JADCO

تعتبر الشركة هي الاقدم من حيث التأسيس والتشغيل في فلسطين عام 1914 وتخدم في الوقت الحالي أكبر منطقة جغرافية مقارنة بغيرها من الشركات وهي: محافظة القدس بما فيها مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين، ومحافظة رام هللا والبيرة ومحافظة بيت لحم ومعظم محافظة اريحا.

ب. شركة كهرباء الخليل HEBCO

اسست شركة كهرباء الخليل عام 2000 ومنطقة امتيازها مدينة الخليل وحلحول.

ج. شركة كهرباء الشمال NEDCO

أسست الشركة عام 2008 من قبل البلديات في منطقة شمال الضفة الغربية، وهي تخدم الكثير من المناطق، أكبرها جغرافيا مدينتي جنين ونابلس وتضم العديد من القرى في شمال الضفة الا ان هناك هيئات لم تدخل للان ضنت مناطق امتياز الشركة.

د. شركة كهرباء الجنوب SELCO

أسست الشركة عام 2004 من قبل البلديات في منطقة جنوب محافظة الخليل وهي تخدم الكثير من المناطق وعلى رأسها مدن يطا ودورا والظاهرية

هـ. شركة كهرباء طوباس

أسست الشركة من قبل البلديات في محافظة طوباس وهي تخدم الكثير من المناطق في محافظة طوباس وبعض مناطق من محافظة جنين،

و. شركة كهرباء غزة

أسست شركة توزيع الكهرباء غزة عام 1998 بقرار وزاري برقم 11/99 لتنتقل لكافة الصلاحيات والمهام المتعلقة بالتوزيع من البلديات إلى الشركة وتم إصدار أول فاتورة باسم الشركة في أغسطس عام 1998 م، حيث كان إنشاء شركة توزيع الكهرباء أحد مطالب الدول المانحة التي تحملت تقديم الدعم لتطوير هذا القطاع العام.

تؤدي الشركة مهامها في كافة أرجاء محافظات غزة ومدنها وقراها ويتبع لها فروع لتوزيع الكهرباء في كل من محافظة الشمال ومحافظة غزة ومحافظة الوسطى ومحافظة خان يونس ومحافظة رفح وبذلك فان خدماتها تغطي 360 كيلو متر مربع، وتقدم الخدمة لأكثر من مليوني مواطن فلسطيني في محافظات غزة.

5.2 التبعية الاقتصادية والطاقوية في فلسطين

1.5.2 تبعية الاقتصاد الفلسطيني

غالباً ما تسعى الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بما تمتلك من موارد وأدوات اقتصادية، لذلك، فإن جوهر المشكلة يكمن في أن الاقتصاد الفلسطيني نما وتشكل في ظل حكم ذاتي منقوص السيادة على الأرض والموارد، بموجب اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) عام 1993، وما تلاه من اتفاقيات، الذي سمح للسلطة الوطنية الفلسطينية بحكم وإدارة شؤون الشعب الفلسطيني دون أي سيطرة على الأرض والموارد والمعابر والحدود، وحتى دون إصدار عملة وطنية، الأمر الذي جعل من السلطة الوطنية الفلسطينية فاقدة لمقدراتها وأدواتها، وفاقدة لسلطتها على أراضيها، وما عمق ورسخ من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال، وحال دون تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وشكل عقبة رئيسية أمام الاقتصاد الفلسطيني. (اشتيه،2017).

وبالنسبة لنظرية التبعية، فإن العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي هي علاقة بين مركز رأسمالي متطور جدا واقتصاد طرفي أقل تطورا، وكون الاقتصاد الإسرائيلي استعمر الحراك الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يضم المنطقة سياسياً فحسب، فقد بقي الاقتصادان منفصلين تحليلياً على الرغم من وجودهما ضمن الكيان الجغرافي ذاته (مسيف واخرون،2020).

وتعرض الاقتصاد الفلسطيني لمراحل عديدة تعتريها ظروف اقتصادية وسياسية معاكسة للنمو الاقتصادي ، ومكبلة لحركة التجارة والعمالة، ومقيدة للاستثمار الذي صاحب العملية السلمية، فعلى مدار ثلاث عقود من الزمن لم تتغير السياسات الإسرائيلية المقيدة والمدمرة للاقتصاد الفلسطيني (تلالوة،2017).

2.5.2 تبعية الطاقة في فلسطين

قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، كانت شركة الكهرباء الفلسطينية، التابعة لمحافظة القدس تزود الضفة الغربية بحاجتها من الكهرباء بموجب عقد امتياز من الحكومة الأردنية، قامت إسرائيل عقب الاحتلال بإلغاء هذا العقد، ومنحت عقد امتياز لشركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية لتزويد الأراضي المحتلة بالكهرباء، كما حولت ملكية شبكة الكهرباء الفلسطينية للشركة ذاتها (قاسم،2019).

إضافة إلى ذلك، جاء الأمر العسكري رقم (389) عام 1970 لتصادر بموجبه إسرائيل الموارد الطبيعية الفلسطينية كافة، وتضعها تحت تصرف "جهة الاختصاص" الإسرائيلية، ومنح هذا الأمر العسكري لجهات الاختصاص صلاحية إصدار والغاء تصاريح الحفر والتنقيب واستخراج الموارد الطبيعية وقد كانت هذه أولى الخطوات في فرض الاعتماد على إسرائيل في قطاع الطاقة.

وتمنع إسرائيل، منذ سنوات، تطوير حقل الغاز الطبيعي قبالة قطاع غزة، كما تمنع استغلال حقل النفط المكتشف قرب قرية رنتيس غرب رام الله، وقد أدت سياسات إسرائيل واجراءاتها إلى خلق حالة من الاعتماد التام على إسرائيل في قطاع الطاقة، وتؤكد العديد من الدراسات أن هذه التبعية هي تبعية فرضتها إجراءات إسرائيل ومصادرتها واستغلالها لموارد الطاقة الفلسطينية، إلا أن سيطرة إسرائيل على المعابر الفلسطينية كافة، والقيود والاشتراطات التي تفرضها، إضافة إلى عدم توفر البنية التحتية اللازمة لنقل وتخزين المشتقات النفطية من الأسواق العالمية، ، فإن السلطة الفلسطينية تضطر لاستيراد المشتقات النفطية الجاهزة كافة عبر إسرائيل بصورة يومية. (ماس،2017)

وتستورد فلسطين معظم احتياجاتها من الطاقة من إسرائيل، ويشمل ذلك مشتقات البترول كلها، وما يزيد على 88 % من الطاقة الكهربائية، وتقدر قيمة الطاقة المستوردة سنوياً بما يقارب 2.6 مليار دولار تكلفة مشتقات

البترول المستوردة من البنزين والسولار والغاز والوقود الخفيف، وما يقارب 900 مليون دولار تكلفة الطاقة الكهربائية، وتعادل هذه الفاتورة نحو 8 % من مجموع الصادرات الفلسطينية. (سلطة الطاقة،2019).

حيث تعتمد الضفة الغربية، بشكل كامل على شراء الكهرباء من إسرائيل حيث تقوم شركة النقل الوطنية للكهرباء بشراء الكهرباء من شركة الكهرباء الإسرائيلية (القطرية)، وتوزيعها على خمس شركات للتوزيع وهي: شركة كهرباء محافظة القدس، شركة كهرباء الشمال، شركة كهرباء طوباس، شركة كهرباء الخليل، شركة كهرباء الجنوب. وانضمت 70 %من الهيئات المحلية لهذه الشركات، فيما لا تزال 30 %من الهيئات المحلية غير ملتزمة بالقرارات المتعلقة بإعادة تنظيم وتوحيد قطاع الكهرباء، وتشتري هذه الهيئات الكهرباء مباشرة من شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية (ماس،2019).

وتفتقر فلسطين إلى مصادر وطنية لتوليد الطاقة الكهربائية، باستثناء محطة توليد واحدة في قطاع غزة بطاقة 140 ميغاواط، وتعمل بأقل بنصف طاقتها الإنتاجية (60 ميغاواط) بسبب عدم توفر الوقود، وعدم توفر شبكة وطنية لنقل الكهرباء ضمن التوتر العالي.

ان الطاقة في فلسطين شكلت عبئاً كبيراً على الحكومة والمواطن، وتبلغ حصة الكهرباء من دخل الفرد ما نسبة 12–17% وهذه النسبة تفوق النسبة المقررة في الدول المجاورة مثل الاردن، لبنان، وسوريا التي تبلغ 2%، وهي نسبة ضئيلة، ويبن الجدول (2.2) الصادر من مركز الاحصاء الفلسطيني لعام 2020 حصة الفرد من 2014 وحتى عام 2019 حيث يلاحظ ازدياد نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية بمقدار 242 كيلو ،في حين يظهر الجدول ايضا حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك بالنسبة المئوية ، ويعزى السبب في تراجع حصة الطاقة المتجددة الى تزايد الاعتماد على الطاقة الكهربائية وعدم قدرة الطاقة المتجددة على مواكبة هذا التزايد مقارنة بالمصادر الاخرى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2020).

جدول (2.2): مؤشرات مختارة لأداء قطاع الطاقة في فلسطين، 2014–2019

المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (%)	13.8	13.8	13.6	10.3	10.7	11.7
معدل الاعتمادية على الطاقة (%)	80.3	84.8	84.7	87.3	86.9	86.4
استهلاك قطاع النقل إلى الاستهلاك الكلي من الطاقة (%)	48.7	43.6	45.6	46.6	45.4	43.2

استهلاك قطاع المنزلي إلى الاستهلاك الكلي من الطاقة (%)	38.4	41.4	39.7	38.4	38	38.8
استهلاك قطاع الخدمات إلى الاستهلاك الكلي من الطاقة (%)	7.6	8.5	8.8	8.8	9.8	11.3
استهلاك قطاع الصناعة إلى الاستهلاك الكلي من الطاقة (%)	4.2	5.2	4.8	5.4	6.1	5.6
حصة الفرد السنوية من الطاقة الكهربائية المستهلكة (ك وس/فرد)	1048	1151.4	1141.9	1138.3	1148.7	1280

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات مختزة لأداء قطاع الطاقة في فلسطين، 2014-2019 ، الموقع الألكتروني https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/886/Default.aspx

وتفقد الحكومة حوالي 26% من الطاقة اثناء نقلها -الفاقد الطبيعي- بالإضافة لحالات الاعتداء على شبكات الكهرباء واستخدام الشبكات بشكل غير شرعي بالإضافة الى ضعف البنية التحتية هذا كله جعل الحكومة الفلسطينية تبحث عن بديل لإيقاف استنزاف جيوب المواطنين والحكومة في مجال الطاقة، وبالتالي دفعت الحكومة للاتجاه نحو تشجيع البحث عن مصادر بديلة للطاقة، والتي قد تحرر الفلسطينيين ولو جزئيا من التبعية للجانب الاسرائيلي.

ويبين الجدول (3.2) الصادر عن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2021) كمية الطاقة المستوردة من الاحتلال للعام 2019 حسب الاشهر

جدول(2. 3) : كمية الطاقة المستوردة من الاحتلال للعام 2019 حسب الاشهر

الشهر	الكهرباء (ميجاواط. ساعة)	البنزين (ألف لتر)	السولار (ألف لتر)	زيت الوقود (ألف لتر)	الكاز (ألف لتر)	غاز البترول المسال (طن)	القار(طن)	الحطب والفحم (طن)
كانون ثاني	597608	25618	67601	544	467	20493	3200	320
شباط	517696	23174	61488	253	302	17113	2847	277
آذار	553711	23031	56913	244	184	14542	2608	307
نيسان	466427	24731	64209	313	86	14115	3508	483
أيار	481043	26587	61787	315	16	14774	3783	350
حزيران	514426	25764	56215	372	5	9932	2741	382
تموز	549272	29219	69872	408	47	11281	2889	347
آب	555955	26979	62065	237	16	14316	1582	267
أيلول	515335	26490	65799	502	70	11493	2791	341
تشرين أول	485208	25604	62933	278	51	16204	2301	389

تشرين ثاني	454272	23361	58563	233	102	14688	2264	286
كانون أول	558151	25054	65442	398	344	18723	2432	254
المجموع	**6249104**	**305612**	**752887**	**4097**	**1690**	**177674**	**32946**	**4003**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات مختارة لأداء قطاع الطاقة في فلسطين، 2014-2019، الموقع الألكتروني https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/886/Default.aspx

ويتضح من الجدول كمية الكهرباء المستوردة في العام 2019 شهريا (520759) ميجا واط/الساعة لجميع الاراضي الفلسطينية ويقدر بقيمة 100 مليون شقيل.

وحسب ميزان الطاقة الفلسطيني بالوحدات الفيزيائية 2019 الصادر عن سلطة الطاقة وجهاز الاحصاء الفلسطيني يقارن الجدول (4.2) بين الكهرباء والطاقة الشمسية

جدول (2. 4): ميزان الطاقة الفلسطيني بالوحدات الفزيائية بين الكهرباء والطاقة الشمسية

التدفقات	الكهرباء (ميجاواط. ساعة)	الطاقة الشمسية (ميجاواط. ساعة)
1.1 الإنتاج الابتدائي	120000	1645881
2.1 الواردات	6249104	-
3.1 الصادرات	-	-
4.1 التغير في المخزون	-	-
1. الطاقة الكلية المزودة	6369104	1645881
2. فروقات إحصائية	-	-
3. التحويل	691279	-
1.3 محطات الكهرباء	691279	-
4. الخسائر	847246	822940
5. الاستهلاك النهائي	6213137	822941
1.5 استهلاك الطاقة النهائي	6213137	822941
1.1.5 بواسطة الصناعة	685597	-
2.1.5 بواسطة النقل	-	-
1.2.1.5 الطرق	-	-
3.1.5 بواسطة القطاع المنزلي وقطاعات أخرى	5527540	822941
1.3.1.5 المنزلي	3662376	822941
2.3.1.5 الزراعة	37361	-
3.3.1.5 التجارة والخدمات العامة	1827803	-
2.5 لاستعمالات غير الطاقة	-	-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات مختارة لأداء قطاع الطاقة في فلسطين، 2014-2019 ، الموقع الألكتروني https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/886/Default.aspx

ويلاحظ من الجدول ان الطاقة الشمسية تمثل 20% من مجموع الطاقة المزودة في حين انها تمثل 11.6% من استهلاك الطاقة النهائي بمعنى ان 8.4% تذهب كخسائر.

وبناء على ما سبق فان الاجراءات التي يتبعها الاحتلال من منع تطوير واستغلال الموارد الطبيعة المولدة للطاقة اضافة لسيطرتها على المعابر وعدم السماح بنقل وتخزين المشتقات النفطية من الاسواق العالمية ما هي الا تكريس للسيطرة والهيمنة لفرض التبعية على كل شي بما فيها مجال الطاقة لا سيما قطاع الكهرباء، ومن هنا لا بد من البحث عن سبل وطرق لتوليد الطاقة وذلك بهدف تخفيف التبعية الطاقوية وربما قد تكون أفضل الطرق المتوفرة حاليا الطاقة الشمسية والضوئية.

6.2 التنمية الاقتصادية

تعدّ التّنمية الاقتصاديّة فرعاً من فروع علم الاقتصاد، حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصاديّة في الدّول النّامية ونهوضها، وكانت احدى المعززات للنموّ الاقتصاديّ في معظم قطاعات الدول كالصحة والتعليم والسياسات الاجتماعية وطبيعة وبيئة العمل، وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفاءتها وقدرتها على التّأقلم مع الظّروف الاقتصاديّة المؤثّرة على قطاع الاقتصاد.

1.6.2 تعريف التنمية الاقتصادية

ويعرف (إبراهيم ،2000) التنمية الاقتصادية بانها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل

ويعرفها (عجمية والليثي ،2004) العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة

ويعرفها (Rosnick,2017) هي الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية في الدولة، ويمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد.

خصائص التنمية الاقتصادية

تتميّز التّنمية الاقتصاديّة بمجموعة من الخصائص، كما يراها (الشريف،2017) وهي

- ✓ اهتمامها بتحقيق الأهداف التنمويّة المعتمدة على وجود استراتيجيّات عملٍ مناسبة، بهدف الوصول لمعدّل النموّ الاقتصاديّ المطلوب.
- ✓ تحسين البيئة الداخليّة للمجتمع من خلال تطوير القطاع الاقتصاديّ المحليّ الخاصّ بالدّولة.
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المعزِّزة للصناعة والتجارة والزراعة للنهوض بالواقع الاقتصادي.
- ✓ توظيف التّكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونيّة المتطورة والاســـتفادة منها فهي تقدِّم دعماً مناســـباً للتنمية الاقتصادية

أهداف التّنمية الاقتصاديّة

تسعى التّنمية الاقتصاديّة إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كما يراها (أبو جودة،2011)

- ✓ زيادة الدّخل القوميّ
- ✓ استثمار الموارد الطبيعيّة
- ✓ توفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامّة
- ✓ الاهتمام بالتبادل التجاري من حيث متابعة الصّادرات، والواردات التجاريّة المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النّامية، والدول الأخرى والاهتمام بالصّادرات التي تكون أسعارها مقبولة، وتساعد على توفير الدّعم للحاجات الأساسيّة للسكّان.
- ✓ معالجة الفساد الإداريّ من خلال وضع قوانين وتشريعات، تحدّ من انتشار الفساد الإداريّ الذي يؤثر على استقرار القطاع الاقتصاديّ، ويستغلّ موارده

7.2 التلوث البيئي

مفهوم التلوث البيئي

يمكن وصفة بانه ارتفاع نسبة الطاقة في النظام البيئي سواء كانت اشعاعات او حراة او ضجيج وعدم مقدرة النظام الى تحوليها الى مواد غير مضرة.

ويعرف التلوث البيئي بأنّه زيادة كمية المواد المختلفة بإشكالها المختلفة الصلبة والسائلة والغازية ولا يستطيع النظام تحليلها او إعادة تدويرها او– تحويلها الى مواد لا ينتج عنها اضرار (عطية و بلة باسي،2017).

ويمكن تعريفه بانه ارتفاع نسبة الطاقة في نظام البيئة الأرضي من خلال زيادة درجات الحرارة وزيادة كميات الموّاد الكيميائية المنبعثة في الفضاء الخارجي، والتغييرات التي تشهدها درجات حرارة الأرض، وكذلك التغييرات في العناصر البيئية المختلفة بحيث لا تكون غير صالحة للاستخدام الآدمي مثل الهواء والمياه والتربة وغيرها من عناصر البيئة، وكل يعاني من زيادة المواد الكيمائية في هذه الجوانب جميعها (طابي و ناجي،2021).

اهم أنواع التلوث البيئي

تلوث الهواء

يمكن تقسيم تلوث الهواء الى قسمين ملوثات مرئية كدخان الناتج من عوادم المركبات والمصانع وملوثات غير مرئية كالغازات السامة الناتجة من التفاعلات النووية وبشكل أوسع يمكن تحديد مصادر التلوث الهوائي بالمصادر المتحركة الناتجة المركبات، والطائرات، والحافلات، والقطارت، والمصادر الثابتة والناتجة عن المنشآت الصناعية المختلفة، ومصافي البترول، ومحطّات الطاق، كذلك المصادر النطاقيّة وتنتج عن المناطق الزراعيّة، وعن مدافئ احتراق الأخشاب في المدن وأيضا المصادر الطبيعيّة: وتضمّ الملوِّثات الناتجة عن البراكين، وحرائق الغابات، إضافة إلى الغبار الذي تحمله الرياح ،ومن الطرق التي يمكن من خلالها الحد من التلوث الهوائي استخدام وسائل النقل العام، أو الدراجات الهوائيّة، أو حتى المشي وذلك بدلاً من استخدام السيارات الشخصيّة؛ للتقليل من عمليات احتراق الوقود واستخدام الرياح أو الطاقة الشمسيّة لتوليد الكهرباء وذلك بدلاً من الاعتماد على محطات توليد الطاقة التي تعمل بواسطة احتراق الوقود (زحلوق و محمد،2021).

تلوث المياه

يعرف تلوث الماء بوجود بعض المواد البيولوجيّة، أو الفيزيائيّة، أو الكيميائيّة غير المرغوب بها، والتي تغيّر من خصائص المياه، مثل: الطعم، والرائحة، وتعكر المياه في بعض الأحيان، وتتسبب العديد من الأضرار المختلفة للكائنات الحيّة، وتقسم مصادر تلوث المياه الى مصدرين مصادر مباشرة كالنفايات السائلة التي يتمّ تصريفها من المصافي، والمصانع، ومحطات معالجة النفايات ومصادر غير مباشرة كالملوثات التي تصحبها الامار والناتجة عن بعض الأنشطة البشرية ومن مخاطر تلوث المياه حدوث خلل في النظام البيئي وتلوث مياه الشرب والعديد من الكائنات الحية التي يتغذى عليها الانسان وإزالة الغابات نتيجة ارتوائها بالأمطار الحمضية، ومن التقليل من تلوث المياه من خلال إعادة تدوير النفايات بدلاً من التخلص منها والتخلص من المواد الكيميائيّة المنزليّة بطرق صحيحة (خوجة، 2017)

تلوث التربه

يعرف بانه وجود بعض المواد الكيميائيّة داخل التربة بتركيزات كبيرة –أكبر من تركيزها المعتاد– تؤثر بشكل سلبي على الإنسان، الحيوان، والنبات، وتكون مصادر تلوث التربة ناتجة من المعامل الصناعيّة والكيميائيّة، ومحطات الطاقة وعمليات التعدين ومياه الصرف الصحي وأماكن دفن النفايات، كذلك النفايات المنزليّة التي تحتوي على كثير من بقايا الأطعمة ومن الطرق للحد من تلوث التربة أعادة تدوير النفايات وشراء المنتجات القابلة للتحلل بيولوجياً بالاضافة إعادة استخدام جميع الأدوات والمواد مرّة أخرى. (طابي و ناجي،2021).

وبناء على ما سبق فان احد اهم أسباب التلوث البيئي بكافة أشكاله هو محطات توليد الطاقة بالإضافة الى النفايات ومن ضمن الحلول للحد من هذا التلوث استخدام الطاقة البديلة بكافة اشكالها سواء الطاقة الشمسية او الضوئية او طاقة الرياح او إعادة تدوير النفايات وإنتاج الطاقة من خلالها.

8.2 الدراسات السابقة

1.8.2 الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص

1. **دراسة (باشا كريمة ، وسهام ،2020) بعنوان " أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار إنجاز المشاريع العمومية"**

هدفت هذه الدراسة الى التعريف بالشراكة، ابراز أشكالها وأكثرهم استخداما وفعالية في إقامة مشاريع البنى التحتية و موقف الجزائر من الشراكة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تقديم تعاريف ومفاهيم حول الموضوع والمنهج التحليلي لمعالجة إشكالية البحث والتي تمحورت حول المقصود بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في إقامة منشآت قاعدية ومدى انعكاس ذلك في الجزائر وخلصت الدراسة الى اعادة النظر في التدابير المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية وانه يجب على الحكومة الجزائرية تبني سياسة وطنية تدعم الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر لا سيما قطاع الكهرباء

2. **دراسة (بن مسعود ، واخرون،2020) بعنوان " الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية، التجربة التركية نموذجا"**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز إحدى التجارب الرائدة عالميا في تقوية وتعزيز بنيتها التحتية من خلال الاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي تركيا، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي و توصلت الدراسة إلى أن التجربة التركية في مجال البنى التحتية، من أنجح التجارب العالمية بحيث تمكنت من إقامة مشاريع عملاقة في قطاع النقل والصحة وغيرها سواء من قبل شركات محلية تركية أو شركات أجنبية، وقد أثبتت هذه الشراكة فعاليتها، فتعتبر تركيا من الدول المتقدمة في مجال هذه الشراكة من حيث حجم الاستثمارات من جهة، وقوة وفعالية البنى التحتية المقامة من ناحية أخرى

3. **دراسة (عوامري، وهرامزة ،2019) بعنوان "مساهمة الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل وإدارة المشاريع والمرافق العامة– تجارب دولية مختارة بالتركيز على التجربة الجزائرية– "**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اسهامات التي يقدمها القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحيتية ابتداء من الانشاء ومرور بالتنفيذ وحتى تسيير تلك المرافق واهتمت الدراسة بالوقوف على مفاهيم الشراكة و ما يمكن ان تجنيه هذه الشراكة من مكاسب لكلا القطاعين والمجتمع كذلك اهتمت بالعيوب المترتبة على تطبيقها ومدى نجاح

وفعالية التجارب الدولة التي تبنت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل وانشاء مشاريع البنى التحتية و طبيعة ومضمون عقود الشراكة التي أبرمتها الجزائر سواء على مستوى المؤسسات أو في اطار الخدمة العامة لمرافق المياه واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق لحيثيات الموضوع محل الدراسة ومختلف العناصر المؤثرة ذات العلاقة ، وايضا المنهج التحليلي، والذي كان استخدامه بشكل أكثر تركيزا على الجانب المتعلق بدراسة الحالة، وذلك بغرض التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع بتحليلها وتحديد أثارها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة وخلصت الدراسة الى أن الشراكة بني القطاع العام والخاص اذا ما أتيحت هلا الظروف الملائمة ستساهم بشكل فاعل وستلعب دورا محوريا في التوسع في تشييد و اقامة مشاريع جديدة في البنية التحتية و عصرنة المرافق العامة وأشارت الدراسة الى أن التجارب الدولية التي تبنت نظام الشراكة بني القطاع العام والخاص في انشاء وتنفيذ مشاريع البنية التحتية قد حققت نجاحا و مكاسب ايجابية ما رافق ذلك من تخفيض في التكلفة وزيادة في الكفاءة الاقتصادية وتحسين في جودة الخدمة.

4. **دراسة (مرابطي ، وشعبي،2018) بعنوان "الشراكة بني القطاع العام والخاص كبديل تمويلي تنموي للاقتصاد الوطني قي ضوء التجارب الدولية"**

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مفهوم الشراكة بني القطاعين العام والخاص وأهميتها ودورها التمويلي والتنموي وسبل تعزيزها و تشخيص المعوقات التي تحد من بناء شراكة إيجابية، وتحديد متطلبات وآليات بناء هذه الشراكة الإيجابية وكذلك تسليط الضوء على مختلف التجارب الدولية في إدارة الخدمة العامة للمياه وفق آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وايضا عرض وتقييم لتطبيقات الشراكة بني القطاعين العام والخاص في إدارة الخدمة العامة للمياه في الجزائر واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لوصف الشراكة بني القطاعين العام والخاص وسرد بعض التجارب الدولية في هذا المجال، واستخدمت الدراسة المنهج التطبيقي لعرض تجربة الجزائر في إدارة الخدمة العامة للمياه وفق أسلوب الشراكة بني القطاعين العام والخاص وخلصت الدراسة الى إن الاستراتيجيات المعتمدة لتنمية الاقتصاد الوطني من جهة ولتحسين الخدمات العمومية من جهة أخرى في ظل التطور التكنولوجي واقتصاد السوق تجعل من القطاع الخاص شريك أساسي للقطاع الحكومي يمكن الاعتماد عليه، بالإضافة الى مساهمة الشراكة بني القطاع العام والقطاع الخاص في تحسين وتطوير الخدمات العمومية فهي تلعب دور مهم في تقليل التدخل المالي الحكومي في القطاعات التي يتم التشارك فيها، مما يتيح للحكومات التركيز على الرقابة والإشراف على العمليات.

5. **دارسة (براق، وفيجل، 2018) بعنوان "عقد البوت(BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية"**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بكل من عقد البوت وتمويل مشاريع البنية التحتية، وكذلك إبراز الدور الفعال الذي يقوم به عقد البوت في تمويل هذه المشاريع في الدول، وتبيان أهميته كصورة لعقد شراكة بين القطاعين العام والخاص وتم استخدام المنهج الوصفي للتعريف بالشراكة بين القطاعين العام والخاص و مشاريع البنية التحتية ووصف العلاقة بين عقد البوت كآلية للشركة بين القطاعين واستخدامها في تمويل مشاريع البنية التحتية، كذلك تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل هذه العلاقة ومحاولة ملامسة بعض جوانبها النظرية والتطبيقية من خلال الإشارة الى تجارب مختلفة ،وخلص البحث إلى أن عقد البوت يمكن أن يقدم الكثير في مجال تمويل هذه المشاريع لما له من دور في تخفيف العبء المالي على ميزانية الدول وتحقيق التنمية المستدامة.

6. **دراسة (Kolesnikov at el ,2018) بعنوان "Problems of implementation of public–private partnership in Russia"**

ركزت هذه الدراسة على الوقوف على المعوقات والمشاكل التي تواجه مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية في روسيا وتناولت الدراسة قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص كذلك القوانين المنظمة لمختلف جوانب عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، توصلت الدراسة إلى أن الفرق بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأشكال التعاون الأخرى بين الدولة والقطاع الخاص يكمن في المبادئ الخاصة بالشركة وآلياتها القانونية وأشكال تحقيقها وان الشركات تتطلب أسس قانونية متطورة، واوصت الدراسة إلى أن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمتلك العديد من الميزات التي يجب الاخذ بها جنبًا إلى جنب مع مختلف فروع الحقوق القانونية، وانه يجب إعادة النظر في عدد من القوانين المعيارية القانونية ذات الأهمية الفيدرالية والإقليمية في جانب الاستثمار العام وضمانات الميزانية، ومن الضروري التحقيق في مشاكل تنظيم العلاقات بين القطاعين العام والخاص بطريقة معمقة ، مما سيسمح بتحديد الاتجاهات الرئيسية لتطوير المؤسسة العامة الشريكة مع القطاع الخاص.

7. دراسة (warsen,et al,2018)بعنوان **"What makes puplic-private partnerships work? Survey research into the outcomes the quality of cooperation in PPP"**

هدفت هذه الدراسة لتحديد وتقيم الجوانب العلائقية بين اطراف الشراكة وركزت على دور الثقة والهد الاد الاداري باعتبار ان العلاقة محورية في مشروعات الشراكة بين اطراف الشراكة وكان مجتمع الدراسة مكون من المدراء المشارعين في مشاريع الشركة ومدراء العقود والمدراء الفنين في هولندا واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة بحث وتوصلت الدراسة الى مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ذات المستوى الاعلى من الثقة والإستراتيجيات الادرية تتميز بالأداء العالي وبدرجة تعاون افضل بين الشركاء واوصت الدراسة الى ان تكون هناك رعاية مستمرة للشراكة وان يكون هناك قدرة على التعامل مع الاحداث غير المتوقعة ولم يتم تحديدها في العقد وان ادارة العلاقات امر حاسم لنجاح اي مشروع بالإضافة الى مؤشرات الاداء وخصائص العقد.

8. دراسة (Osei-Kyei,2017) بعنوان **"A Fuzzy Synthetic Evaluation Analysis of Operational Management Critical Success Factors for Public-Private Partnership Infrastructure Projects"**

هدفت هذه الدراسة لتحديد عوامل النجاح الحرجة المرتبطة بإدارة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المرحلة التشغيلية وكانت اداة الدراسة عبارة عن استبيان تجريبي موجه لمجموعة من خبراء الشركة الدوليين على مستوى العالم ممن عملوا في مشاريع الشراكة ولا تقل خبرتهم عن 10 سنوات وتوصلت الدراسة الى ان نتائج تحليل العوامل لإدارة الشراكة التشغيلية تتمحور عدة عوامل اهمها الهياكل القانونية والدارة الفعالة لتغيرات العقود ومراقبة الصحة والسلامة البيئية

9. **دراسة (تلالوة،2017) بعنوان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات تطبيقها من وجه نظر متخذي القرار في القطاع الخاص "**

هدفت الدراسة التعرف على واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الفلسطيني والتعرف على اهم المعيقات التي تحول دون وجود شراكات حقيقية بين القطاعين العام والخاص كذلك حاولت الدارسة التوصل الى اهم التسهيلات والمقترحات المتاحة من اجل تعزيز الشراكة، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الى ضرورة العمل على اصدار وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير الخبرات الفنية والادارية بالإضافة الى العمل على تعزيز الامكانيات المالية اللازمة للشراكة.

10. **دراسة (خليل ،2017) بعنوان " الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر" تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية"**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المعوقات والمشاكل التي واجهها برنامج مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي أدت إلى التأخير أو التراجع عن تنفيذ العديد من مشروعات الشراكة ووضع تصور ورؤية لمستقبل الشراكة في مصر في ظل الظروف الحالية والمستقبلية، ومحاولة الوصول الى النماذج المثالية التي تنطبق على الحالة المصرية عند تنفيذ برامج شراكة واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي للبيانات المستسقاة من مصادرها الأولية والثانوية، وكذلك المنهج المقارن بدراسة تجارب بعض الدول .كما استخدمت الدراسة المنهج التطبيقي من خلال المقابلات الشخصية لمجموعة من المعنيين بقضية الشراكة وخلصت الدراسة الى قصور برنامج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر عن تحقيق الأهداف التنموية المأمولة والمرجوة منه وان برنامج الشراكة مع القطاع الخاص في مصر لم يلبي احتياجات المواطنين المتزايدة باستمرار في مجال الخدمات العامة ، كما أنه لم يحفز النمو الاقتصادي ، أو يعمل على تخفيض معدلات البطالة وكذلك القطاع الخاص لا يستطيع في كل الأحوال أن يكون بديلاً للقطاع العام ، وايضا ان القطاع العام لا يستطيع إنجاز كل المهام التي تتطلبها التنمية وخاصة في ظل الظروف التي تمر بها مصر لذا يجب أن يكون هناك توازن بين أدوار كل من القطاع العام والقطاع الخاص في ضوء الخطط الاقتصادية التي تتناسب مع الظروف والبيئة الداخلية والدولية وكذلك خلصت الدراسة الى فشل وتوقف بعض مشروعات الشراكة القومية بسبب أن هذه المشروعات كانت في بداية عمل الوحدة المركزية للشراكة ، وكانت الوحدة حديثة العهد والخبرة بمشروعات (P.P.P) والتي تتطلب قدراً كبيرا من الخبرة العملية لهذه النوعية من المشروعات

11. **دراسة (مرعي ،2017) بعنوان " الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين"**

هدفت الدراسة التعرف إلى دور الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين ، وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة ، أهمها طبيعة الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص وطبيعة المشاريع المشتركة وحجمها وكذلك توجهات وآراء مسؤولي الهيئات المحلية حول الشراكة ، بالإضافة الى التحديات والصعوبات التي تواجه هذه الشراكة ،والمتطلبات الأساسية والضرورية لإنشاء شراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكانت اداة الدراسة هي الاستبانة ومجتمع البحث الهيئات المحلية وكان من أبرز نتائج الدراسة انّها كشفت عن وجود مردودات وعوائد مالية على البلديات التي لديها

مشاريع شراكة مع القطاع الخاص ، وأظهرت النتائج بأن أهم تلك المشاريع تنحصر في مشاريع تتعلق بمشاريع البنية التحتية والسياحية ، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود إدراك واسع ووعي مستنير نحو الشراكة لدى مسؤولي الهيئات المحلية ، وكشفت الدراسة مجموعة من المعيقات منها غياب ثقافة الشراكة، وضعف إدراك القطاع الخاص للفرص الاستثمارية لدى الهيئات المحلية ، إضافة ن الى تدني درجة تقبل المواطن لفكرة دفع الرسوم مقابل الخدمة ، وعدم توفر إطار تشريعي وقانوني كافي ، علاوة على عدم وجود مناخ سياسي مستقر يعزز من تلك الشراكات ، ناهيك عن عدم وجود مناخ استثماري واقتصادي ملائم يدعم ويشجع مثل تلك الشراكات

12. دراسة (حمدونة،2017) " العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني) من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة) "

هدفت الدراسة الي تحليل طبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص في الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة، ودراسة العوامل المحددة للشراكة وتحليل أهم المتغيرات المؤثرة على تكريسها، بهدف الوصول وبلورة متطلبات وأسس الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص في وضع السياسات الاقتصادية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة بحث تم توزيعها على القطاع الخاص و خلصت الدراسة الي أن نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتوقف على عدة عوامل أهمها التشريعات ونصوص القانون، و السياسات الضريبية المطبقة، و توافر البنية التحتية، و سياسات اقتصادية ملائمة، و بحث علمي وتطوير متجدد، وكذلك الأوضاع السياسية المستقرة الآمر الذي ينتج عنه تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة للدولة، بالإضافة الي أن غياب المحاكم المختصة بالنزاعات التجارية وتعقيدات الإجراءات القضائية وقدم القوانين والأحكام المطبقة في المحاكم المدنية، أضعف من ثقة القطاع الخاص في القطاع الحكومي، مما قلل من فرص الدخول في شراكات بينهما، كذلك عدم توافر الإرادة السياسية لذلك ومحاولة تذليل كافة العقبات أمامها والمخاطر المحيطة قلل من فرص الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية.

13. دراسة(الجمل،2016) بعنوان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"

هدفت الدراسة في البحث عن افضل الطرق للتنمية المستدامة من خلال الشراكة او الخصخصة والفرق بينهما ومزايا وعيوب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبحثت في الاجراءات التي تضمن نجاح الشراكة والامور التي يجب ان تضعها الدولة في الاعتبار عند ابرام عقود الشراكة مع القطاع الخاص وايضا بحثت في امكانية

تحقيق التنمية المستدامة من خلال الشراكة واستخدم الباحث المنهج الوصفي معتمدا على المصادر والابحاث المتخصصة في مجال الشراكة وخلصت الدراسة الى للشراكة بين القطاعين العام والخاص دور كبير في ادارة النشاط الاقتصادي مع وجود سلبيات لعملية الشراكة كما اكدت الدراسة على انه لا بد من وجود اطار تشريعي صالح وداعم للاستثمار لإزالة جميع الاجراءات والقيود البيروقراطية التي تواجه القطاع الخاص وايضا اكدت على انه يجب مشاركة جميع اطراف الشراكة باتخاذ القرار.

14. دراسة (عويضة، 2015) بعنوان "واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين العام والخاص في المجال الاقتصادي في محافظة غزة وسبل تحقيقها في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية"

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة وسبل تحقيقها في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية، والتعرف على أهمية دور التكامل بين القطاعين في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. وقد توصلت الدراسة الى أن القطاع الحكومي لا يقوم بدوره بمشاركة القطاع الخاص بفاعلية في إعداد الخطط المستقبلية والسياسات والأنظمة وصياغة القانون، وكذلك عدم قيام القطاع الخاص بدوره في التشغيل وتأهيل الكفاءات الشبابية

15. دراسة (صديق ،2014) بعنوان "أثر تجربة شركات القطاع الخاص في مشروعات القطاع العام بالسودان"

هدفت هذه الدراسة الى دراسة واقع التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال مشاريع التشييد في السودان و تقييم الواقع في ضوء الاتجاهات العالمية لصناعة التشييد وقد استخدمت المنهج الوصفي لوصف المشاكل والفرضيات وخلصت الدراسة انه يمكن أن تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص على زيادة الناتج الإجمالي للدولة، ولكن هذا يتوقف على عدد وقيمة الشراكة بين القطاعين في الدولة ونوع العقد، والسياسة العامة والبيئة المؤسسية وايضا إن عدد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأنواع العقود المستخدمة والنظم السياسية والاقتصادية للدولة ومؤسساتها تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي ألي بلد، ويتوقف ذلك النجاح على الإطار الصحيح للسياسات المتبعة وعلى المعرفة و الوثوق بالاستشاريين العاملين بكل من القطاعين العام والخاص مما يساعد على هيكلة واختيار الاستثمار في مشاريع ذات قيمة عالية.

16. دراسة (Romanova and Egorov, 2014) " **The Develoment of public – private partnership in social sector of Russia**"

هدفت هذه الدراسة على معرفة السياسات التي يمكن من خلالها تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجتمع الروسي ، حيث خلصت الدراسة إلى انه لا بد من تبني سياسات عامة جديدة او التعديل على السياسات الموجودة من أجل تطبيق فعال لمشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص في روسيا كذلك دعت الدراسة الى تطوير نماذج شركة جديدة تناسب مشاريع القطاع الاجتماعي في روسيا من اجل جذب الاستثمار الخاص ونحفيزهه على الشراكة وأكدت الدراسة انه لا بد من تقديم حوافز كاقتطاع أجزاء ضربية لمصلحة القطاع الخاص طيلة فترة تعاقده مع القطاع العام وانه يجب على الحكومة تقديم المنح للمشاريع ذات راس مال كبير، وضرورة تنظيم دورات تدريبية على مستوى المحليات والقطاع الخاص للتعريف بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

17. **دراسة (البرغوثي ،2009) بعنوان "السياسات التشريعية في فلسطين والتوجه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص :الواقع والمنظور"**

هدفت هذه الدراسة على التعرف الشراكة بمفهومها الواسع بأنها إشراك القطاع الخاص في إدارة الشأن العام الاقتصادي، سواء فيما يتعلق برسم ووضع السياسات التشريعية العامة والخاصة والخطط والبرامج الاقتصادية العامة، أو فيما يتعلق بالإدارة والتنفيذ المباشر للمشروعات الاقتصادية العامة من خلال العقود الإدارية العامة المنظمة بموجب القانون وخلصت الدراسة بضرورة إقرار قانون خاص بالشراكة، يحدد من خلاله المقصود بعقود الشراكة، والجهات المسؤولة عن توقيع تلك العقود، والجهات التي من واجبها الرقابة على تنفيذ عقود الشراكة، وإقرار قانون فلسطيني للخصخصة، والمسارعة في إقرار مشروع قانون الامتياز ، والحرص على إشراك القطاع الخاص في إدارة المؤسسات العامة ذات العلاقة برسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، واستكمال التشريعات ذات العلاقة بتأطير القطاع الخاص، وإقرار التشريعات الثانوية (اللوائح والأنظمة) المنفذة للقوانين الاقتصادية ذات العلاقة بالشراكة وايضا ضرورة إنشاء محاكم إدارية متخصصة، وتزويدها بقضاة مؤهلين ومدربين على الفصل في المنازعات الناتجة عن العقود ذات العلاقة بمفهوم الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

2.8.2 الدراسات السابقة التي تناولت الطاقات المتجددة

1. **دراسة (صباغ، 2021) بعنوان "الطاقات المتجدّدة كبديل للتبعية البترولية دراسة حالة للتجربة الإماراتية والنرويجية"**

بحثت هذه الدراسة في مدى تبعية الاقتصاد الاماراتي والنرويجي للنفط وذلك لوجود احتياط نفطي كبير لدى الدولتين كما بحثت في مدى سعي الامارات والنرويج لتحقيق التنوع الطاقوي لصالح الطاقات المتجددة، واظهرت نتائج البحث ان النرويج تسعى لجعل الطاقات المتجددة تساهم في الاقتصاد وليس كبديل في حين ان استخراج النفط في النرويج لا زال قيد الاهتمام وان 97% من الطاقة في النروج تولد من الطاقة المائية وبالتالي فان النرويج تحتل مكانة عالمية خاصة في الطاقة المتجددة فهي تسعى نحو بناء علاقة نظيفة بين الطبيعة والاقتصاد ، اما الامارات وبالرغم من امتلاكها احتياط نفطي كبير على مستوى العام و اعتمدها على الإيرادات النفطية فهي تسعى وبكل جهد الى التخلي عن النفط في توليد الطاقة وجعل الطاقة البديلة هي البديل النهائي من خلال تحقيق بيئة مستدامة بتطبيق التنمية الخضراء والاعتماد على الطاقة النظيفة، كذلك ظهر في نتائج هذه الدراسة الإستراتيجيات المتبعة في كلا الدولتين واستثمارهما للطاقات المتجددة واوصت الدراسة الى ضرورة تطوير الطاقات المتجدّدة بوصفها تمزج ما بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

2. **دراسة (صواليلي،2019) بعنوان " استهلاك الطاقات المتجددة وغير المتجددة والناتج الداخلي الخام في الجزائر دراسة باستعمال الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة Ardle واختبار السببية ل TODA YAMAMOTO "**

هدفت هذه الدراسة العلاقة بين استهلاك الطاقة المتجددة واستهلاك الطاقة غير المتجددة والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الجزائر وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة وكذلك اختبار السببية من اجل تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات ان تقدير نموذج ARDLعلى المدى القصير والطويل يظهر ان كل من راس المال والعمالة يساهمان في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي اما في يخص نتائج اختبارات السببية فقد اثبت عدم وجود صلة بين استهلاك الطاقة غير متجددة واستهلاك الطاقة المتجددة والعمل مع الناتج المحلي الاجمالي في الاتجاهين غير انها تؤكد على وجود سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الاجمالي نحو راس المال، بينت نتائج نموذج ARDL على وجود علاقة على المدى الطويل بين الناتج الدخلي الخام و رأس المال الثابت و العاملة

و استهلاك الطاقة المتجددة و استهلاك الطاقة غير المتجددة، غير أن التأثير نابع فقط من رأس المال الثابت و العمالة وهذا على المدى القصير و الطويل، وعدم وجود تأثير استهلاك الطاقة المتجددة و استهلاك الطاقة غير المتجددة؛ أما فيما يخصص اختبار السببية لـ Toda–Yamamoto فقد أكدت وجود سببية واحدة فقط من الناتج الدخلي الخام نحو رأس المال الثابت. ان طريقة المستعملة والاختبارات المستخدمة من أجل تحديد العلاقة متسقة، غير أن التفسيرات يجب أن تؤخذ بحذر بسبب احتمال فقدان القوة بسبب حجم العينة؛ حيث اثبات فرضية الحيادية يمكن تفسيره في كون استهلاك الطاقة المتجددة وغير المتجددة له دور ثانوي في تحديد الناتج الداخلي الخام، أي أن سياسة الحفاظ على الطاقة لن تؤثر على الدخل ولا على النمو الاقتصادي وأن مستوى التطور الاقتصادي.

3. دراسة (عبد الحميد، 2019) بعنوان " دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في اليابان "

هدفت هذه الدراسة على التعرف على دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في اليابان من خلال دراسة الوضع الحالي لمصادر الطاقة المتجددة ثم التحليل الاتجاهي لإنتاجيتها في اليابان خصوصا بعد احداث تسونامي في عام 2012م واغلاق معظم المفاعلات النووية كذلك الغموض لمستقبل الطاقة النووية.وخلصت الدراسة الى ان استخدام الطاقة المتجددة في اليابان يؤدى الى تحقيق التنمية المستدامة حيث استطاعت الطاقة المتجددة المساهمة بنسبة كبيرة من اجمالي الكهرباء المنتجة في اليابان كذلك فقد ساعدت في الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بالإضافة الى توفير فرص عمل جديدة، واوصت الدراسة الى ضرورة اتجاه اليابان الى استغلال المحيطات والبحار لتوليد الطاقة الكهربائية كذلك العمل على تقليل تكلفة الطاقة المتجددة مقارنة بالتقليدية وذلك لامتلاك اليابان العقول البشرية والتكنولوجيا.

4. دراسة (مهاوات ،2018) بعنوان " الطاقة الشمسية كبديل مستدام: التجربة المصرية"

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على موضوع الطاقة المتجددة وخاصة منها الطاقة الشمسية والتي تشكل أحد الأساليب الحديثة في إنتاج الطاقة، باعتبارها طاقة نظيفة وبديلة للطاقة الأحفورية التي تتسبب في الانبعاثات الكربونية والتلوث البيئي وإحداث التغييرات المناخية، وذلك في سبيل الحفاظ على البيئة من ناحية، وإيجاد مصادر وأشكال أخرى من الطاقة تكون لها إمكانية الاستمرارية والتجدد من ناحية أخرى، وقد تم لتطرق إلى التجربة المصرية في هذا المجال باعتبارها إحدى الدول التي تزخر بالطاقة الشمسية ولها شراكات وأبحاث أوروبية، وخلصت الدراسة الى ضرورة توفير الدعم المادي والمعنوي وتنشيط حركة البحث في

مجالات الطاقة المتجددة، كذلك تنشيط طريق التبادل العلمي والمشورة العلمية بين البلدان العربية والدول الرائدة في هذا المجال.

5. دراسة (آيت يحي و منيجل، 2018) بعنوان " التوجه الحديث نحو الطاقة المتجددة في الجزائر واقع واستشراف لآفاق 2030"

تهدف الورقة البحثية إلى معالجة واقع التوجه نحو الطاقات المتجددة في الجزائر في ظل التبعية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري للطاقات الناضبة والتي من خلالها أصبحت الجزائر رهينة التقلبات التي تشهدها أسعار هذه الطاقة التقليدية في الأسواق العالمية وعليه فقد أصبح لزاما على الجزائر التوجه نحو الاستثمار في موارد الطاقة المتجددة حتى تضمن بقائها لزاما على الجزائر التوجه نحو الاستثمار في موارد الطاقة المتجددة حتى تضمن بقائها وأمنها الطاقوي وقد لخصت الدراسة إلى أن الجزائر وعلى الرغم من انها بلد يزخر بثروات طبيعية هائلة تجعلها في مقدمة الدول في مجال استغلال الطاقة المتجددة خاصة منها الشمسية إلا أن ما قامت به الدولة من جهود في هذا المجال لازلت منعدمة وبعيدة عن الطموحات وهو دفع في السلطات إلى رسم استراتيجية النهوض بهذا من النوع من الطاقة لآفاق 2030 وخلصت الدراسة لافتقار الجزائر الى استغلال الطاقة المتجددة وضعف استغلال الطاقات المتجددة. واوصت الدراسة بضرورة العمل على فرض الضرائب الخضراء على كل مستعمل للطاقة الملوثة للبيئة كذلك بالعمل على تصميم وبناء مدن وارياف قائمة على اساس التزود بهذا النوع من الطاقة الذي هو صديق للبيئة.

6. دراسة (مزياني،2017) بعنوان "مكانة الموارد الطاقوية المتجددة في الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات"

هدفت الدراسة الى التعرف الى مكانة الموارد الطاقوية المتجددة في الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة باعتبار ان الجزائر تخوض في معترك حروب الطاقة على اعتبار ان امنها الوطني والطاقوي مرتبط بقطاع المحروقات الطاقة التقليدية غير المتجددة الغاز والنفط وهذا يؤثر على سياساتها الاقتصادية بسبب تقلبات اسعار النفط والغاز على اثر ذلك تحتل الطاقة المتجددة محور الاهتمام الابرز في البرنامج الاقتصادي الجزائري للجديد كونها تشكل مصدر رئيسي للطاقة خارج نطاق النفط وقطاع المحروقات بأكمله مما قد يضمن الاستقرار في الاقتصاد بشكل الذي يحقق الامن الطاقوي ومنه الاستقرار الداخلي في البلاد لذا سارعت الجزائرنحو تطوير الطاقات المتجددة وحظيت بأهمية كبيرة ضمن السياسات الاقتصادية الطاقوية وخلصت الدراسة انه بالرغم من اهتمام الجزائر بالطاقة المتجددة الى الا ان الواقع على الارض مختلف فلم ترقى المشاريع بالمستوى المطلوب واوصت الدراسة بترقية

البحث العلمي المتعلق بالطاقة الخضراء المتجددة، من خلال فتح تخصصات في الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية. وانشاء المراكز البحثية في مجال الطاقة المتجددة يشارك فيها القطاع العام والخاص لدفع مشروع الطاقة المتجددة في الجزائر وتكثيف التعاون والشراكة فيما يخص التبادل المعرفي بالدول الرائدة في العلاقات المتجددة .

7. دراسة (سنوسي و جابة، 2016) بعنوان "برامج الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية: الية تجسيد الاستدامة دراسة حالة الجزائر"

هدفت الدراسة بالتعرف الى برامج الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية وذلك تزامنا مع توجه الاستدامة الذي بات من الاسس التي تعتمد عليها الدول في بناء ووضع مختلف توجهاتها الاستراتيجية وفي ظل تقادم مصادر الطاقة الحفرية وقرب نضوبها وبتزايد التوترات الدولية المرتبطة. بالتنافس على ضمان امداداتها تعالت الاصوات المطالبة بضرورة تبني حزمة متكاملة من السياسات الرشيدة لإدارة قطاع الطاقة وذلك لمواجهة التحديات امن الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة وسعت الدراسة الى تحديد ملامح الوضع الراهن للطاقة في الاقطار العربية ومدى استدامته وخلصت الدراسة الى إن سيطرة مصادر الطاقة الحفرية على القسم الأعظم من الاستهلاك الطاقوي، يهدد هذه المصادر بالنضوب السريع، ويعرض الاقتصاد الجزائري إلى تهديدات اقتصادية، اجتماعية، بيئية وحتى أمنية كذلك رغم الاهتمام المبكر والجهود الإيجابية التي بذلتها الجزائر في مجال الطاقة المتجددة، إلا أن قدراتها المركبة من مصادر الطاقة المتجددة لا تتعدى نسبة 0.3 % إذ استثنينا الطاقة المائية، ويعد هذا الرقم زهيدا جدا ولا يتلاءم مع الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر خصوصا في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ويعزى السبب الأساسي في بطء في الإصلاحات التي تعزز التحول نحو استخدام الطاقة المتحدة إلى وجود الكثير من المعوقات واوصت الدراسة لضرورة تشجيع التعاون وتنشيط التشاور والتبادل العلمي بين البلدان العربية في مجال الطاقة المستدامة، والعمل على توحيد الرؤى التخطيطية والتنفيذية التي تعزز قدرة قطاع الطاقة العربية على تحقيق الاستدامة كذلك الالغاء التدريجي لدعم أسعار الطاقة الحفرية واعتماد سياسات تسعير تعكس الكلفة الاقتصادية الحقيقية وتتضمن التكاليف الخارجية أي التكاليف البيئية الناتجة عن حرق الوقود الحفري، وتوجيه الدعم المالي المشاريع الطاقة المستدامة وتوفير وتطوير آليات التمويل على المستوى المحلي والإقليمي لمشاريع ترشيد الطاقة، وإرساء نظام حوافز يشجع على الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المستدامة

8. دراسة (بوعلاق،2016) بعنوان " واقع الطاقة المتجددة وافاقها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2015_2030"

هدفت الدراسة الى التعرف الى واقع الطاقة المتجددة وافاقها في تحقيق التنمية المستدامة بحيث تعتبر الطاقة البديلة او المتجددة مصدرا نظيفا لإنتاج الطاقة لا ينتج عنه ملوثات بيئية، وتطوير تكنولوجيات جديدة تحفز التنمية المستدامة في السنوات المقبلة الواعدة بمستقبل زاهر للطاقات المتجددة. وخلصت الدراسة الى ان الاستثمار في الطاقات المتجددة يساعد في تنويع للاقتصاد وتنمية وتطوير راس المال البشري اللازم لبناء اقتصاد مستدام والذي يقوم على تنمية مستدامه من خلال الحد التأثيرات البيئة لقطاع الطاقة وتوفيرها بمختلف مصادرها لكافة المواطنين. واوصت الدراسة بانه ينبغي تعويض جزء مهم من الطاقات التقليدية بطاقة متجددة وصديقة للبيئة، وتبني استراتيجية مرتكزة على معايير مستدامة يلتزم بها الجميع، وهو ما سيحقق مكاسب طويلة الأجل للاقتصاد الجزائري والبيئة على حد سواء، وضرورة الاستخدام الرشيد والحفاظ على الطاقة والحد من الهدر الواسع في استعمالها، والتحول إلى منتجات أقل استهلاكا لها. واوصت بانه على الجهات المعنية توفير جو الاستثمار والشراكة في مجال الطاقة المتجددة والتفكير في تحقيق التنمية المستدامة.

3.8.2 الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والطاقات المتجددة

1. دراسة (Zeeshan et al ,2020) بعنوان " The impact of technological innovation and public–private partnership investment on sustainable environment in China: Consumption–based carbon emissions analysis"

هدفت هذه الدراسة في البحث في تأثير الاستثمار في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة والابتكار التكنولوجي على انبعاثات الكربون القائمة على الاستهلاك في الصين في الفترة (1990–2017) واستخدم في هذه الدراسة اختبار جذر الوحدة الأقل مربعا (GLS) المعمم، واختبار دمج ماكي، ومربع أقل عادي معدل بالكامل(FMOLS) ، ومربعا عاديا ديناميكيا أقل(DOLS) ، وتراجع التكامل المشترك الكنسي (CCR) واختبار سببية مجال التردد، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة بين الاستثمار في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات الطاقة، والابتكار التكنولوجي، واستهلاك الطاقة المتجددة، والصادرات، والواردات، وانبعاثات الكربون القائمة على الاستهلاك و أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص قد أثبتت جدواها و أنها مسألة ذات صلة بالتنمية المستدامة وان استهلاك الطاقة المتجددة والابتكار التكنولوجي يعمل على خفض انبعاثات الكربون القائمة على الاستهلاك كذلك يؤدي الاستثمار في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الطاقة في زيادة الناتج المحلي

الإجمالي واوصت هذه الدراسة بالابتكار التكنولوجي لعملية الإنتاج الأنظف والاستثمار في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة

2. **دراسة (الاقرع ،2018) بعنوان " المعوقات الأساسية التي تواجه تطبيق نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) في البنية التحتية الفلسطيني–قطاع المياه والكهرباء–"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه تنفيذ نموذج BOT في مشاريع البنية التحتية الفلسطينية على قطاعات المياه والطاقة من حيث المعوقات الإدارية والمالية والسياسية والاجتماعية والفنية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بحيث تمت مراجعة الأدبيات ذات الصلة، وأستتخدمت الدراسة المقابلات والاستبانه كاداتي بحث تكون مجتمع الدراسة من رجال الاعمال وموظفي سلطة الطاقة والمياه ، وأشارت النتائج إلى أن مستوى تأثير جميع فئات المعيقات الست كانت عالية بحث ان العقبات السياسية هي أكثر المعيقات التي تحد من تطبيق نموذج BOT وايضا تدخل الاتجاهات السياسية في تنفيذ مشاريع BOT بالإضافة الى تنكر الحكومات اللاحقة لاتزامات الحكومة السابقة.

3. **دراسة (طهراوي ،2018) بعنوان "تجربة المغرب في تخفيف التبعية الطاقوية بالاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية للطاقات المتجددة"**

هدفت هذه الدراسة الى اشكال الشراكة بين القطاع العام والخاص وابراز اكثرها فاعلية في تمويل وانجاز مشاريع البنى التحتية للطاقات المتجددة والتي تشكل مدخلا اساسيا للتنمية في ظل التحولات الاقتصادية والمناخية من خلال دراسة تجربة المغرب والتي اعتمدت في اسلوب شراكتها على نموذج (BOT) الية البناء والتشغيل ونقل الملكية وخلصت الدراسة ان الاستثمارات المحققة ما هي الا دليل على التجربة الناجحة للمغرب والتي مكنته من الريادة في التجارب العربية في انتاج الخلايا الكهروضوئية ، كما خلصت الدراسة الى ان 40% من الطاقة المستهلكة ستكون بالاعتماد على الطاقة المتجددة بحلول 2020 وهذا بدورة يؤكد نجاعة اسلوب الشراكة في تخفيف التبعية الطاقوية وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة (اسلوب الشراكة ، اشكال الشراكة ، الطاقة المتجددة ،التبعية الطاقوية) والاسلوب التحليلي لتحليل تجربة المغرب من خلال نموذج (BOT).

4. **دراسة (حاج قويدر، وزواتنية،2018) بعنوان " الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة – التجربة الكندية أنموذجا–"**

عالجت هذه الورقة البحثية موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية، حيث أخذ مفهوم الشراكة أهمية كبيرة ضمن اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تقييم التجربة الكندية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة. وتوصلت الدراسة إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كندا هي نموذج فعال، كما لها أهمية كبيرة على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

4.8.2 تعليق الباحث على الدراسات السابقة

من خلال مراجعة واطلاع الباحث على الدراسات السابقة التي تخص موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، تبين أنها تتقاطع مع الدراسة الحالية من حيث المتغير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،فقد تشابهت الدراسات السابقة في طرح الاطار النظري لموضوع الشراكة من حيث المفهوم والأهمية والخصائص والمخاطر والمبررات واساليب الشراكة والعلاقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص، اما الدراسات التي تخص موضوع الطاقة المتجددة فقد تشابهت ايضا في الاطار النظري من حيث المفهوم وانواع الطاقة ومبررات اللجوء الى استخدام الطاقة المتجددة وايجابياتها وسلبياتها وخصائصها واستفاد الباحث في تصميم اداة البحث من خلال مراجعة هذه الدراسات بالإضافة الى تكوين خلفية نظرية خاصة بموضوع الدراسة.

أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة:

أ. ركزت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الشراكة على اهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في مشاريع البنى التحتية، ويعد مجال الطاقة من مشاريع البنية التحتية الحيوية والمهمة.

ب. اتفقت هذه الدراسة من حيث موضوع الدراسة والتركيز على بعض الابعاد مع كل من دراسة (حاج قويدر و زواتنية،2018) في موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة، ودراسة(طهراوي ،2018) التي تناولت تجربة المغرب في تخفيف التبعية الطاقوية بالاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية للطاقات المتجددة و(دراسة الاقرع،2018) التي تناولت موضوع المعوقات الأساسية التي تواجه تطبيق نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) في البنية التحتية الفلسطينية بشكل عام وقطاع المياه

والكهرباء بشكل خاص، ودراسة (Zeeshan et al ,2020) والتي تناولت تأثير الاستثمار في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة والابتكار التكنولوجي على انبعاثات الكربون القائمة على الاستهلاك في الصين ودورها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ج. اتفقت هذه الدراسة في بحثها عن معيقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع دراسة (Kolesnikov,2018) (تلالوة ،2017)

د. اتفقت هذه الدراسة من حيث احداث التنمية مع كل من (صباغ،2021) ودراسة (بوعلاق،2016) و (بوشريب، 2019) في موضوع موضوع الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة، واتفقت مع دراسة (آيت يحي و منيجل، 2018)،ودراسة (مزياني،2017) والتي تناولتا موضوع مكانة الموارد الطاقوية المتجددة في الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة كما اتفقت جزئيا في موضوع التنمية الاقتصادية مع دراسة (صوالي،2019) والتي تناولت استهلاك الطاقات المتجددة وغير المتجددة والناتج الداخلي الخام في الجزائر – دراسة باستعمال الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية– ،ومع دراسة (مهاوات ،2018) التي تناولت موضوع الطاقة الشمسية كبديل مستدام، ودراسة (سنوسي،2016) والتي تناولت برامج الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية.

هـ. اتفقت هذه الدراسة من حيث المنهج مع اغلب الدراسات حيث ان معظم الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي.

أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة:

أ. من حيث عدد الدراسات السابقة التي تناولها الباحث تباين عدد الدراسات العربية مقارنة بعدد الدراسات المحلية والأجنبية حيث كانت الدراسات العربية بالمركز الأول مقارنة بالدراسات المحلية والأجنبية.

ب. محليا أجريت دراسة على قطاع الكهرباء والماء، ودراسة واحدة عن الطاقة الشمسية ودراسة واحدة في الشراكة في الهيئات المحلية.

ج. اختلفت هذه الدراسة من حيث المنهج مع بعض الدراسات والتي اضافت منهج آخر مع المنهج المتبع في هذه الدراسة حيث اعتمدت دراسة (مرابطي وشعبي،2018) المنهج التطبيقي ودراسة (خليل ،2017) المنهج المقارن ، في حين استخدمت دراسة (طهراوي ،2018) المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والاسلوب التحليلي لتحليل تجربة المغرب من خلال نموذج

خاص (BOT) استخدمت دراسة (بوشريب، 2019) المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي و استخدمت دراسة (صواللي،2019) اختبار السببية واختبار التكامل المشترك.

د. اختلفت هذه الدراسة عن معظم الدراسات السابقة بتحديد مجال الشراكة في مجال الطاقة المتجددة في حين ركزت الدراسات السابقة على الشراكة ومساهمتها في انجاز وتمويل المشاريع العمومية بشكل عام كذلك الشراكة كبديل تنموي واقتصادي لتمويل المشاريع العمومية، كذلك ربطت الدراسات السابقة الطاقة المتجدة بالتنمية المستدامة، بينما تناولت هذه الدراسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الطاقة المتجددة كمتغير مستقل والتخفيف من التبعية الطاقوية ، والتنمية الاقتصادية ، والتلوث البيئي كمتغيرات تابعة ما جعل هذه الدراسة أكثر شمولية.

هـ. كذلك ركز الباحث في مجتمع الدارسة على المختصين في مجال الطاقة ومتخذي القرار في المؤسسات العاملة والمنظمة لقطاع الكهرباء الفلسطيني –المدارء والمهندسين –باعتبارهم الأكثر خبرة في هذا المجال.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

على المستوى المحلي إن الدراسات التي عالجت موضوع الشراكة تعد قليلة –على حد علم الباحث– ويعزى السبب ربما إلى ضعف واقع الشراكة القائمة بين القطاعين العام والخاص في فلسطين، من ناحية أخرى ركزت الدراسات التي عالجت موضوع الشراكة على الابعاد العامة دون تخصيص، وموضوع الشراكة مهم لبناء دولة رشيقة ففي هذه الدراسة ركز الباحث على الجانب الاقتصادي وامكانية رسم سياسات اقتصادية في مجال الطاقة المتجددة بهدف تخفيف التبعية الطاقوية التي تستنزف الاقتصاد الفلسطيني وذلك لعدم وجود محطات توليد كهرباء في فلسطين باستثناء محطة توليد غزة والتي تعمل باقل من قدرتها الانتاجية. كذلك ركزت الدراسة على اتجاهات العاملين نحو دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في تحقيق تنمية اقتصادية، والحد من التلوث البيئي والتغلب على المعوقات الادارية والقانونية والاقتصادية للشراكة في مجال الطاقة المتجددة .

الفصل الثالث: طريقة وإجراءات الدراسة

3.1 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل وصفاً مفصلاً لمنهجية الدراسة وإجراءاتها التي اتبعها الباحث في تنفيذ الدراسة من حيث منهج الدراسة، وصف مجتمع الدراسة وعينته، إعداد أداة الدراسة "الاستبانة"، إجراءات التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها والتحليل الإحصائي لخصائص العينة "المعالجات الإحصائية" للدراسة، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

3.2 منهج الدراسة:

بناء على طبيعة البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، في دراسته وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة والتي تحتاج إلى جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص الدلالات والوصول إلى النتائج ، حيث أن المنهج الوصفي يرتبط غالباً بدراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويعتمد على وصف الظاهرة كما هي في الواقع، وجمع البيانات والمعلومات اللازمة عنها، وتصنيف هذه المعلومات وتنظيمها بالإضافة إلى مراجعة الكتب والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

3.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء والمهندسين في المؤسسات المختصة في قطاع الطاقة في فلسطين والبالغ عددهم (284)، خلال العام 2021م، والجدول رقم (1.3) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق المؤسسة.

جدول (3.1) مجتمع الدراسة حسب المؤسسة

المؤسسة	العدد
سلطة الطاقة	49
الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء	37
مجلس تنظيم قطاع الكهرباء	39
شركات توزيع الكهرباء	159
المجموع	**284**

المصدر : من اعداد الباحث بناء على الدراسة الميدانية.

.

4.3 عينة الدراسة:

حاول الباحث تطبيق المسح الشامل في هذه الدراسة للمدراء والمهندسين العاملين في المؤسسات المنظمة والعاملة في قطاع الطاقة في فلسطين (سلطة الطاقة، مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء وشركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية) في الفصل الدراسي الثاني للعام 2020-2021م، والذين بلغ عددهم (284) مديرا ومهندسا، حيث لم يتمكن الباحث من الوصول الى شركة كهرباء غزة للأسباب التي تم توضيحها في محددات الدراسة في الفصل الأول.

تم توزيع الاستبانة الكترونيا بالتعاون مع ادارة العلاقات العامة وكذلك شؤون الموظفين في المؤسسات مجتمع البحث ، حيث قام الباحث بزيارة للمؤسسات مجتمع البحث وتم ارسال الرابط الالكتروني لجميع أفراد مجتمع البحث ، وتم استرجاع ما مجموعه 167 استبانة. استخدم الباحث العينة الميسرة ، وتم احتساب حجم العينة باستخدام معادلة ستيفن ثامسون:

$$n = \frac{N * p(1-p)}{[N-1) * (\frac{d^2}{Z^2}) + p(1-p)}$$

حيث N: حجم المجتمع

z: الدرجة المعيارية لمستوى المعنوية 0.05 و مستوى الثقة 95. 0 وتساوي 1.96

d: نسبة الخطأ و تساوي 0.05

p: القيمة الاحتمالية 0.5

$$n = \frac{284 * 0.5(1-0.5)}{[284-1) * (\frac{0.05^2}{1.96^2}) + 0.5(1-0.5)}$$

$$n \cong 163$$

الخصائص الديمغرافية للعينة:

الجدول رقم (2.3) يبين خصائص العينة الديموغرافية:

جدول(3. 1): خصائص العينة الديموغرافية

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
طبيعة العمل	إدارة	76	45.5
	هندسة	91	54.5
مكان العمل	سلطة الطاقة	29	16.4
	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء	22	13.2
	شركات توزيع الكهرباء	93	55.7
	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني	23	13.8
المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	7	4.2
	بكالوريوس	102	61.1
	ماجستير	55	32.9
	دكتوراه	3	1.8

يوضح الجدول (2.3) الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة من حيث طبيعة العمل ومكان العمل والمؤهل العلمي

5.3 أدوات الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، حيث تم تطوير أداة الدراسة بعد الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة والكتب والمراجع العلمية والأطروحات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالي من أجل بناء أداة الدراسة، وذلك لدراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة والتخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي وانعكاساتها في التنمية الاقتصادية والتلوث البيئي، حيث طور الباحث استبانة تكونت من قسمين رئيسيين، كما هو موضح في الملحق رقم (1)، حيث تناول القسم الأول البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وهي (طبيعة العمل، ومكان العمل، والمؤهل العلمي)، في حين ضم القسم الثاني (63) فقرة كانت موزعة على (6) محاور، وتكّون المحور الأول من (13) فقرة تقيس دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، والثاني كان من (10) فقرات تقيس دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية، والثالث من (7) فقرات تقيس دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي ، والرابع من (11) فقرة تقيس كل فقرة أحد خصائص

أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة ، والخامس من (7) فقرات تقيس السياسات التي تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة ، والسادس من (15) فقرة تقيس المعيقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة ، وكانت الفقرات جمعها تشترك في قياس دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي وانعكاساتها في التنمية الاقتصادية والتلوث البيئي، علماً بأن طريقة الإجابة تركزت في الاختيار من سلم ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وذلك كما في الجدول (3.3):

جدول(3. 2): سلم ليكرت الخماسي**(Likert Scale)**

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الترميز	5	4	3	2	1

6.3 صدق أداة الدراسة:

صدق الاستبانة يعني التحقق من صلاحية أداة الدارسة لقياس ما بنيت لقياسه، وذلك بأن تشمل الاستبانة على جميع العناصر اللازمة للتحليل، وأن تكون فقراتها ومفرداتها واضحة لكل من يستخدمها، وقد قام الباحث بتقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق أداة الدراسة، وقد تم التأكد من فقرات الاستبانة بطريقتين:

1.6.3 الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

قام الباحث بتصميم الاستبانة بصورتها الأولية، ومن ثم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على الدكتور المشرف ومجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص ، وتألفت من (10) محكمين، ويوضح الملحق رقم (2) أسماء المحكمين الذين تفضلوا بتحكيم أداة الدراسة، حيث قاموا مشكورين بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حولها من حيث: مدى وضوح لغة الفقرات وسلامتها لغوياً، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، وإضافة أي معلومات أو تعديلات أو فقرات يرونها مناسبة، وتم أخذها بعين الاعتبار عند إخراج الأداة بشكلها النهائي.

2.6.3 صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

أولاً: صدق الاتساق الداخلي:

قام الباحث بالتحقق من صدق أداة الدراسة بحساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لفقرات المقياس مع الدرجة الكلية لكل محور من محاور أداة الدراسة، وذلك كما هو واضح في الجدول (4.3).

جدول (3. 3)نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط الفقرات لكل محور من محاور أداة الدراسة مع الدرجة الكلية له

الرقم	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	الرقم	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
دور الشراكة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي			**أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة**		
1	0.621	0.000	1	0.318	0.000
2	0.672	0.000	2	0.083	0.288
3	−0.524	0.000	3	0.487	0.000
4	0.676	0.000	4	0.495	0.000
5	0.570	0.000	5	0.616	0.000
6	−0.359	0.000	6	0.547	0.000
7	0.673	0.000	7	0.392	0.000
8	0.533	0.000	8	0.589	0.000
9	0.579	0.000	9	0.545	0.000
10	0.671	0.000	10	0.342	0.000
11	0.736	0.000	11	0.432	0.000
12	0.687	0.000	**السياسات التي تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة**		
13	0.446	0.000	1	0.720	0.000
دور الشراكة في مجال الطاقة المتجددة بالتنمية الاقتصادية			2	0.684	0.000
1	0.640	0.000	3	0.590	0.000
2	0.662	0.000	4	0.657	0.000
3	0.609	0.000	5	0.651	0.000

4	0.607	0.000	6	0.747	0.000
5	0.602	0.000	7	0.167	0.000
6	0.648	0.000	**المعيقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة**		
7	0.671	0.000	1	0.566	0.000
8	0.729	0.000	2	0.557	0.000
9	0.656	0.000	3	0.498	0.000
10	0.559	0.000	4	0.553	0.000
دور الشراكة في مجال الطاقة المتجددة بالحد من التلوث البيئي			5	0.586	0.000
1	0.692	0.000	6	0.518	0.000
2	0.656	0.000	7	0.625	0.000
3	0.644	0.000	8	0.494	0.000
4	0.537	0.000	9	0.559	0.000
5	0.717	0.000	10	0.408	0.000
6	0.646	0.000	11	0.580	0.000
7	0.685	0.000	12	0.426	0.000
			13	0.247	0.001
			14	0.565	0.000
			15	0.535	0.000

** دالة احصائيا عند المستوى 0.01 * دالة احصائيا عند المستوى 0.05

تشير المعطيات الواردة في الجدول (5.3) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لكل مجال ومحور من محاور أداة الدراسة داله إحصائياً عدا الفقرة رقم (2) من المحور الرابع، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي، وأنها تشترك معا في قياس دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ووانعكاسها في التنمية الاقتصادية والتلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة، على ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

7.3 ثبات أداة الدراسة:

تحقق الباحث من ثبات أداة الدراسة وذلك بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، حيث تعتمد طريقة كرونباخ ألفا على حساب تباينات الفقرات، وعلى الرغم من أن قواعد القياس في القيمة الواجب الحصول عليها غير محددة، إلا أن الحصول على قيمة ألفا أكثر أو تساوي (60%) يعتبر مقبولاً، وذلك كما هو موضح في الجدول (5.3).

جدول (3. 4) : نتائج معاملات الثبات أداة الدراسة

مقياس الدراسة محاوره	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي	13	0.695
دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية	10	0.839
دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي	7	0.778
ميزات أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة	11	0.572
السياسات التي تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة	7	0.812
المعيقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة	15	0.797
الدرجة الكلية	**63**	**0.763**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (5.3) أن قيم ثبات أداة الدراسة في مجالاتها ومحاورها تراوحت بين (57.2%-83.9%)، كما وبلغت قيمة الثبات عند الدرجة الكلية لأداة الدراسة (76.3%)، وبذلك تتمتع الأداة (الاستبانة) بدرجة جيدة من الثبات وقابلة لاعتمادها لتحقيق أهداف الدراسة.

8.3 خطوات تطبيق الدراسة:

1. تحديد موضوع الدراسة والمتمثل في التعرف على دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي ،والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي.
2. بعد التأكد من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) قام الباحث بعمل استبانة إلكترونية تم توزيعها على المدراء والمهندسين في سلطة الطاقة والشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء وشركات الكهرباء في الضفة الغربية.

3. قام المدراء والمهندسون بتعبئة الاستبانة الالكترونية بما هو مطلوب منهم وبعد ذلك قام الباحث بالتحقق من الاستجابات والحصول على نسخة إلكترونية بصيغة ملف اكسل، وذلك تمهيداً لتفريغها إلى برنامج التحليل الإحصائي SPSS.
4. قام الباحث بتسليم ملف الاستجابات (ملف الاكسل) إلى المحلل الإحصائي والذي قام بدوره بتجهيزها للتحليل الإحصائي وتفريغها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، والوصول إلى النتائج والتوصيات.
5. تم استبعاد مستويات المتغيرات التي كانت نسبة الاستجابة فيها أقل من (5%).

9.3 متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

1. الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة

المتغيرات التابعة:

1. التخفيف من التبعية الطاقوية
2. التنمية الاقتصادية
3. الحد من التلوث البيئي

المتغيرات الديمغرافية:

1. مكان العمل
2. طبيعة العمل
3. المؤهل العلمي

10.3 المعالجة الإحصائية:

بعد جمع الاستبيانات الإلكترونية والتأكد من صلاحيتها للتحليل، قام الباحث بمراجعتها وذلك تمهيداً لإجراء المعالجات الإحصائية للبيانات، وقد أدخلت للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، حيث أعطيت الإجابة موافق بشدة (5) درجات، وموافق (4) درجات، ومحايد (3) درجات، ومعارض (2) درجتين، ومعارض بشدة (1) درجة واحدة، بحيث كلما زادت الدرجة كلما زاد دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي وانعكاسها في

التنمية الاقتصادية والتلوث البيئي، اما المحور الرابع أهم أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في فلسطين فكلما زادت الدرجة كلما كانت الميزة الخاصة بنموذج الشراكة هي الافضل ، اما المحور الخامس فكلما زادت الدرجة كلما احتاجت الشراكة لسياسات داعمة لنجاحها واما المحور السادس المعيقات للشراكة بين القطاعين العا والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة في فلسطين فكلما زادت الدرجة كلما كان المعيق اكثر تأثير على الشراكة وتم عكسها في الفقرات السلبية (الفقرة 3، و6 من المحور الأول).

وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation)، اختبار ت (One sample T test)، واختبار ت للعينات المستقلة (Independent t-test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA Analysis of Variance)، واختبار (LSD) للمقارنات البعدية، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

11.3 تصحيح المقياس (مفتاح المتوسطات الحسابية لنتائج الدراسة):

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي وهو أسلوب لقياس السلوكيات ويستعمل في الاستبيانات وبخاصة في مجال الإحصاء، ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية وانعكاساتها في التنمية الاقتصادية والتلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة، بناء على المتوسطات الحسابية كما في الجدول (6.3):

جدول (3. 5): مفاتيح التصحيح

المتوسط الحسابي	الدرجة
1.0- أقل من 1.80	منخفضة جدا
1.80 – أقل من 2.60	منخفضة
2.60 – أقل من 3.40	متوسطة
3.40 – أقل من 4.20	مرتفعة
4.20 – 5.00	مرتفعة جدا

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي ووانعكاسها في التنمية الاقتصادية والتلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة، والتحقق من صحة فرضياتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

2.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

1.2.4 الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي الأول:

هل هناك دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية ، والتنمية الإقتصادية، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس الأول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (1.4).

جدول (4. 1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الكلية لسؤال الدراسة الرئيسي الاول المتعلق بدور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية ، والتنمية الإقتصادية، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟

المقياس	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية والتنمية الاقتصادية والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة	3.71	0.545	مرتفعة	%74.2

تشير المعطيات الواردة في الجدول (1.4) أن دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الاقتصادية ، والحد

من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.71) مع انحراف معياري (0.55)، وبنسبة بلغت (74.2%)، وقد انبثق عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1.1.2.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الأول: هل هناك دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الإحتلال الإسرائيلي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لسؤال الدراسة الفرعي الاول، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (2.4).

جدول 4. 2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للسؤال الفرعي الأول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الإحتلال الإسرائيلي مرتبة حسب الأهمية

الترتيب	الرقم	الفقرات	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
1	1	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية للطاقة المتجددة تقلل من الاعتماد بشكل أساس على الاحتلال كمصدر رئيس للطاقة	4.05	1.178	مرتفعة	%81.0
1	13	وجود فلسطين ضمن الحزام الشمسي (300 يوم بالسنة بمعدل 8 ساعات يوميا) يسهم في بناء شراكة للاستثمار في الطاقة الشمسية	4.05	0.974	مرتفعة	%81.0
2	7	تسهم الشراكة في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من فاتورة شراء الكهرباء من إسرائيل	3.90	1.180	مرتفعة	%78.0
3	9	الربط مع الدول العربية المجاورة لفلسطين يقلل من الاعتماد على إسرائيل في مجال الطاقة الكهربائية	3.88	1.086	مرتفعة	%77.6
4	8	تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من عبء صافي الإقتراض في الموازنة العامة	3.85	1.033	مرتفعة	%77.0
5	5	يسهم تطوير قطاع الكهرباء الفلسطيني من خلال الشراكة في تعزيز المقومات الاقتصادية نحو الدولة المستقلة	3.84	1.197	مرتفعة	%76.8

6	2	الشراكة بين القطاعين العام والخاص تسهم في تحقيق الانفكاك من التبعية الاقتصادية للاحتلال	3.83	1.167	مرتفعة	%76.6
7	12	تسهم الشراكة في مجال الطاقة المتجددة في الحد من تحكم إسرائيل بالأحمال الكهربائية المخصصة لكل منطقة	3.81	1.124	مرتفعة	%76.2
8	4	يسهم تنويع مصادر الطاقة المتجددة من خلال الشراكة في تقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي	3.80	1.243	مرتفعة	%76.0
9	10	تسهم الشراكة في مجال الطاقة المتجددة في الحد من تتضرر القطاعات المختلفة بسبب انقطاعات الكهرباء من قبل الاحتلال	3.72	1.149	مرتفعة	%74.4
9	11	مشاريع الطاقة المتجددة استثمار وطني تسهم الشراكة من خلال هذه المشاريع في حل مشكلة انقطاع الكهرباء جزئيا	3.72	1.140	مرتفعة	%74.4
10	3	تزايد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على اقتصاد المحتل الإسرائيلي أداة ضغط سياسية في يد الاحتلال	2.10	1.155	منخفضة	%42.0
11	6	ضعف السيادة الوطنية على الأرض والموارد سبب جوهري في ضعف التنمية الاقتصادية الفلسطينية	2.06	1.101	منخفضة	%41.2
الدرجة الكلية			**3.57**	**0.526**	**مرتفعة**	**%71.4**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (2.4) أن دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.57) مع انحراف معياري (0.53)، وبنسبة بلغت (71.4%)، وجاءت أهم مظاهر المحور الاول في الفقرات التالية:

1. الفقرة رقم (1) والتي نصت على (الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية للطاقة المتجددة تقلل من الاعتماد بشكل أساس على الاحتلال كمصدر رئيس للطاقة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (4.05)، مع انحراف معياري (1.18)، ويعزو الباحث ذلك لاعتماد فلسطين على الاحتلال كمصدر رئيسي للطاقة سواء الطاقة النفطية او الكهربائية والتي يمكن تخفيفها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة وهذا يتفق مع دراسة (طهراوي،2018) في ان الشراكة بين القطاعين في مجال الطاقة المتجددة تخفف من التبعية الطاقوية.

2. الفقرة رقم (13) والتي نصت على (وجود فلسطين ضمن الحزام الشمسي (300 يوم بالسنة بمعدل 8 ساعات يوميا) يسهم في بناء شراكة للاستثمار في الطاقة الشمسية) حيث جاءت بمتوسط حسابي (4.05)، مع انحراف معياري (0.97)، ويعزو الباحث ذلك بان المناخ الجوي في فلسطين مشجع وبشكل قوي جدا للدخول في شركات بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة وذلك بحكم موقع فلسطين على بعد 30 درجة شمال خط الاستواء اي أن الطاقة الشمسية التي تسقط على كل متر مربع فيها تقدر بثلاثة آلاف كيلو واط/ساعة
3. الفقرة رقم (7) والتي نصت على (تسهم الشراكة في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من فاتورة شراء الكهرباء من إسرائيل) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.90)، مع انحراف معياري (1.18)، ويعزو الباحث ذلك ان فاتورة الكهرباء السنوية مرتفعة جدا حيث تتجاوز مليار شيقل سنويا ويمكن من خلال الشراكة بين القطاعين تقليل هذه الفاتورة

اما الفقرات الاقل اهمية كانت الفقرة رقم (11) والتي نصت على (ضعف السيادة الوطنية على الأرض والموارد سبب جوهري في ضعف التنمية الاقتصادية الفلسطينية) حيث جاءت بمتوسط حسابي (2.06)، مع انحراف معياري (1.10)، والفقرة رقم (3) والتي نصت على (تزايد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على اقتصاد المحتل الإسرائيلي أداة ضغط سياسية في يد الاحتلال) حيث جاءت بمتوسط حسابي (2.10)، مع انحراف معياري (1.16) ويعزو الباحث ذلك بان ضعف السيادة على الارض والموارد يشكل عائق اساسي للتنمية ، كذلك لا يمكن الوصول الى تنمية شاملة في ظل وجود الاحتلال ، كمان ان التبعية الاقتصادية تولد تبعية سياسية يستخدمها الاحتلال كأداة ضغط .

2.1.2.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني: هل هناك دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الدراسة الثاني ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3.4).

جدول 4. 3 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحمور الدراسة الثاني دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟

الترتيب	الرقم	الفقرات	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
1	5	تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من الضغوط على الموازنة للدولة	3.94	1.010	مرتفعة	%78.8

2	1	تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الطاقة المتجددة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي	3.90	1.031	مرتفعة	%78.0
2	8	تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني	3.90	1.196	مرتفعة	%78.0
3	6	الشراكة بين القطاعين العام والخاص تُسهم بشكل أسرع في تحقيق التنمية المستدامة	3.87	1.147	مرتفعة	%77.4
4	10	تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في تقليل تعرفة الكهرباء	3.83	0.998	مرتفعة	%76.6
4	4	التنمية في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة من خلال الشراكة تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني	3.83	1.024	مرتفعة	%76.6
5	3	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة تزيد مجالات الإبداع للموارد البشرية	3.79	1.075	مرتفعة	%75.8
6	2	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة تعمل على زيادة فرص العمل	3.77	1.092	مرتفعة	%75.4
7	9	تمكن الشراكة بين القطاعين العام والخاص من تنفيذ مشاريع تحتاج لتمويل كبير لتنفيذه	3.75	1.215	مرتفعة	%75.0
8	7	الانفكاك التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي في مجال الطاقة يتطلب بناء محطات طاقة شمسية	3.69	1.160	مرتفعة	%73.8
الدرجة الكلية			**3.83**	**0.702**	**مرتفعة**	**%76.6**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3.4) أن هناك دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة وجاء هذا المحور بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.83) مع انحراف معياري (0.70)، وبنسبة بلغت (76.6%)، وجاءت جميع الفقرات مرتفعة ومتقاربة بنسبة (73.8%–78.8%) وكانت اعلى الفقرات حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية، الفقرة رقم (5) والتي نصت على (تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من الضغوط على الموازنة للدولة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.94)، مع انحراف معياري (1.01)، وهذا يتفق مع دراسة (بوعلاق،2016) والتي تقول ان الاستثمار في الطاقة المتجددة يساعد في تنويع الاقتصاد وتطوير راس مال بشري لبناء اقتصاد مستدام ، تلاها الفقرة رقم (1)

والتي نصت على (تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الطاقة المتجددة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.90)، مع انحراف معياري (1.03)، وهذا يتفق مع دراسة (صواللي،2019) والتي تقول ان استهلاك الطاقة المتجددة يزيد من الناتج المحلي الاجمالي اكثر من استهلاك الطاقة التقليدية ،والفقرة رقم (8) والتي نصت على (تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.90)، مع انحراف معياري (1.20)، تلاها الفقرة رقم (6) والتي نصت على (الشراكة بين القطاعين العام والخاص تُسهم بشكل اسرع في تحقيق التنمية المستدامة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.87)، مع انحراف معياري (1.15)،وذلك يتفق مع دراسة(عبد الحميد،2019) و (بوشيرب،2018) و(فروحات،2012) والتي تقول ان الاستثمار في الطاقة المتجددة يسرع في تحقيق التنمية المستدامة، وكان أقلها أهمية الفقرة رقم (7) والتي نصت على (الانفكاك التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي في مجال الطاقة يتطلب بناء محطات طاقة شمسية) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.69)، مع انحراف معياري (1.16)، تلاها الفقرة رقم (9) والتي نصت على (تمكن الشراكة بين القطاعين العام والخاص من تنفيذ مشاريع تحتاج لتمويل كبير لتنفيذه) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.75)، مع انحراف معياري (1.22)، تلاها الفقرة رقم (2) والتي نصت على (الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة تعمل على زيادة فرص العمل) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.77)، مع انحراف معياري (1.09).

وهذا يتفق مع دراسة (بن مسعود واخرون ،2020) فالشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية يزيد من حجم الاستثمارات وفعالية البنى التحتية المقامة وبالتالي ترفع مؤشرات التنمية الاقتصادية، وتتفق ايضا مع دراسة(عوامري و هرامزة،2019) و (مرعي ،2017) في ان المؤسسات التي تدخل بشراكة مع القطاع الخاص يكون لديها دور في التنمية الاقتصادية.

3.1.2.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث: هل هناك دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟

للإجابة عن السوال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الدارسة الثالث ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.4).

جدول 4. 4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحمور الدراسة الثالث دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الحد من التلوث البيئي مرتبة حسب الأهمية

الترتيب	الرقم	الفقرات	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
1	6	الشراكة في الطاقة المتجددة تسهم في الحفاظ على نظافة الهواء النقي	3.89	1.100	مرتفعة	%77.8
2	2	يمكن ان تسهم الشراكة في اعادة تدوير النفايات وتوليد الطاقة من خلالها	3.87	1.104	مرتفعة	%77.4
3	7	الشراكة في مجال الطاقة المتجددة تحد من معدل الإصابة بالأمراض الناتجة عن الطاقة التقليدية	3.80	1.137	مرتفعة	%76.0
4	4	الشراكة في الطاقة المتجددة تسهم في التقليل من الضجيج والإزعاج	3.79	1.058	مرتفعة	%75.8
5	3	تخفض الطاقة المتجددة تشكّل الأمطار الحمضية التي تلحق الضرر بكافة المحاصيل الزراعية وأشكال الحياة الأخرى	3.78	1.048	مرتفعة	%75.6
9	5	الشراكة في الطاقة المتجددة تقلل من تلوث المياه	3.69	1.129	مرتفعة	%73.8
7	1	الشراكة في مجال الطاقة المتجددة تقلل من مخاطر الوقود الأحفوري (مثل البترول والفحم)	3.68	1.172	مرتفعة	%73.6
الدرجة الكلية			**3.79**	**0.725**	**مرتفعة**	**%75.8**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4.4) أن دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.79) مع انحراف معياري (0.73)، وبنسبة بلغت (75.8%)، وجاءت اعلى عبارات هذا المحور في الفقرة رقم (6) والتي نصت على (الشراكة في الطاقة المتجددة تسهم في الحفاظ على نظافة الهواء النقي) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.87)، مع انحراف معياري (1.10)، وهذا يتفق مع دراسة (بوشيرب،2018) والتي قالت ان الاستثمار في الطاقة المتجددة يقلل من التلوث باعتبارها صديقة للبيئة، تلاها الفقرة رقم (2) والتي نصت على (يمكن ان تسهم الشراكة في اعادة تدوير النفايات وتوليد الطاقة من خلالها) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.87)، مع انحراف معياري (1.10) تلاها الفقرة رقم (7) والتي نصت على (الشراكة في مجال الطاقة المتجددة تحد من معدل الإصابة بالأمراض الناتجة عن الطاقة التقليدية) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.80)، مع انحراف معياري (1.14)، ويعزو الباحث ذلك في ان الطاقة المتجددة صديقة للبيئة تحافظ على هواء نقى حيث عمدت سلطة الطاقة وشركات توزيع الكهرباء الى توزيع مولدات كهرباء كبيرة تقوم بتشغيلها في ساعات الذروة

لتخفيف الاحمال تفاديا لفصل التيار من المصدر(شركة القطرية الإسرائيلية) وهذه المولدات تعمل بالديزل وملوثة للجو بالإضافة الا ان صوتها مزعج للسكان المحطين بها

اما الفقرات الأقل أهمية فهي الفقرة رقم (1) والتي نصت على (الشراكة في مجال الطاقة المتجددة تقلل من مخاطر الوقود الأحفوري (مثل البترول والفحم) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.68)، مع انحراف معياري (1.17)، تلاها الفقرة رقم (5) والتي نصت على (الشراكة في الطاقة المتجددة تقلل من تلوث المياه) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.69)، مع انحراف معياري (1.13).

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود محطات توليد في فلسطين تعمل بالوقود الاحفوري باستثناء محطة توليد غزة والتي تعمل بأقل من نصف قدرتها الانتاجية وبعض المولدات الموجودة في المصانع والشركات.

4.1.2.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الرابع: ما النموذج الملائم للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة ؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم ميزات أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك بهدف الوصول الى النموذج الملائم الذي يناسب الشراكة في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (5.4).

جدول 4. 5 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم ميزات أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة مرتبة حسب الأهمية

الترتيب	الرقم	الفقرات	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
1	1	يفضل أن تكون مدّة عقود الشراكة في مجال الطاقة المتجددة من 25–35 سنة	4.10	1.112	مرتفعة	82.0%
2	3	ضمن عقود الشراكة يفضل أن يقوم القطاع الخاص بتحمل كافة تكاليف بناء مشاريع الطاقة المتجددة	3.90	1.128	مرتفعة	%78.0
3	7	يفضل أن تنقل ملكية مشروع الطاقة المتجددة الى القطاع العام بنهاية فترة الامتياز	3.68	1.280	مرتفعة	%73.6
4	6	يفضل أن يكون تشغيل مشروع الطاقة المتجددة في يد القطاع الخاص طيلة فترة الامتياز	3.59	1.189	مرتفعة	%71.8

5	5	يفضل أن يتم تأجير مشروع الطاقة المتجددة(المِرفق) بعد فترة انتهاء فترة الامتياز لنفس المستثمر من القطاع الخاص	3.56	1.175	مرتفعة	%71.2
6	8	يفضل أن تكون صيانة مشروع الطاقة المتجددة طيلة فترة الامتياز بيد القطاع الخاص	3.52	1.256	مرتفعة	%70.4
7	4	من الافضل في عقود الشراكة أن تكون إدارة مشاريع الطاقة المتجددة في يد القطاع الخاص	3.42	1.291	مرتفعة	%68.4
8	9	يفضل تصميم مشاريع الطاقة المتجددة من قبل القطاع الخاص	3.34	1.274	متوسطة	%66.8
9	11	يفضل قيام القطاع الخاص ببناء المشروع واستئجاره من الدولة فترة التزام معينة يقوم فيها بسداد القيمة الإيجارية المتفق عليها بعدها يعيده للدولة	3.17	1.237	متوسطة	%63.4
10	10	يفضل بنهاية فترة امتياز مشروع الطاقة المتجددة ان يتم خصخصته ونقلة ملكيته الى القطاع الخاص	2.71	1.470	متوسطة	%54.2
11	2	يفضل أن تكون مدة عقود الشراكة في مجال الطاقة المتجددة من 10–25 سنة	2.64	1.336	متوسطة	52.8%
الدرجة الكلية			**3.42**	**0.545**	**مرتفعة**	**%68.4**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (5.4) أن ميزات أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.42) مع انحراف معياري (0.55)، وبنسبة بلغت (68.4%)، وجاءت أعلى الفقرات في هذا المحور، الفقرة رقم (1) والتي نصت على (يفضل أن تكون مدّة عقود الشراكة في مجال الطاقة المتجددة من 25–35 سنة حيث جاءت بمتوسط حسابي (4.10)، مع انحراف معياري (1.11)) تلاها الفقرة رقم (3) والتي نصت على (ضمن عقود الشراكة يفضل أن يقوم القطاع الخاص بتحمل كافة تكاليف بناء مشاريع الطاقة المتجددة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.90)، مع انحراف معياري (1.13) تلاها الفقرة رقم (7) والتي نصت على (يفضل أن تنقل ملكية مشروع الطاقة المتجددة الى القطاع العام بنهاية فترة الامتياز) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.68)، مع انحراف معياري (1.28) ،وكان أقلها أهمية الفقرة رقم (2) والتي نصت على (يفضل أن تكون مدة عقود الشراكة في مجال الطاقة المتجددة من 10–25 سنة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (2.64)، مع انحراف معياري (1.34)، تلاها الفقرة رقم (10) والتي نصت على (يفضل بنهاية فترة امتياز مشروع الطاقة المتجددة ان يتم خصخصته ونقلة ملكيته الى القطاع الخاص) حيث جاءت بمتوسط حسابي (2.71)، مع انحراف معياري (1.47)، تلاها الفقرة رقم (11) والتي نصت على (يفضل قيام القطاع

الخاص ببناء المشروع واستئجاره من الدولة فترة التزام معينة يقوم فيها بسداد القيمة الإيجارية المتفق عليها بعدها يعيده للدولة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.17)، مع انحراف معياري (1.24).

ويعزو الباحث ذلك ان العائد من الاستثمار لا يمكن تحقيقه في فترة قصيرة زمنيا بالنسبة للقطاع الخاص كذلك مشاريع بهذا الحجم ربما من الافضل ان تكون عقود الشراكة فيها طويلة الاجل بالإضافة ان الاتجاه الى الشراكة يكون من اجل تمويل المشاريع التي لا تستطيع الدولة انشائها وبالعادة تكون هذه المشاريع في البنية التحتية ونظرا لأهمية قطاع الطاقة، حيث ان الطاقة اصبحت من ضروريات الحياة الى مستوى ما ويتوجب على الدولة توفيريها لذا في نهاية عقود الامتياز يجب ان تكون الدولة هي المسؤولة عن هذه المشاريع.

وهذا يتفق مع دراسة (طهراوي،2018) والتي دعت لاستخدام نموذج الشراكة (BOT) في التجربة المغربية لتخفيف التبعية الطاقوية بالاستثمار في الطاقة المتجددة ومع دراسة (براق وفجيل،2018) التي اعتبرت عقد (BOT) الية لتتمويل مشاريع البنية التحتية.د

5.1.2.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الخامس: ما السياسات التي تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة ؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لسياسات دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (6.4).

جدول 4. 6 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الدراسة الخامس لأهم السياسات التي تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة مرتبة حسب الأهمية

الترتيب	الرقم	الفقرات	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
1	3	فرض الضرائب البيئية على الشركات الصناعية المنتجة للتلوث	3.96	0.993	مرتفعة	%79.2
1	1	توفر إطار سياساتي يشتمل على اللوائح والقوانين الوطنية التي تنظم الطاقة المتجددة	3.96	1.148	مرتفعة	%79.2
2	5	تشجيع مؤسسات التمويل والإقراض تقييم التسهيلات والحوافز لمشروعات الطاقة المتجددة	3.93	1.098	مرتفعة	%78.6
3	6	تعزيز اطر التنافس في الأسواق، بهدف تأمين الطاقة وحماية البيئة	3.85	1.079	مرتفعة	%77.0
4	4	سن المعايير التقنية الملزمة لمكافحة تلوث البيئة	3.77	1.118	مرتفعة	%75.4

5	7	قوانين تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة تساعد على تعزيز الشراكة	3.74	1.120	مرتفعة	%74.8
5	2	وجود السياسات التحفيزية لدعم نمو قطاع الطاقات المتجددة	3.74	1.131	مرتفعة	%74.8
الدرجة الكلية			**3.85**	**0.753**	**مرتفعة**	**%77.0**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (6.4) أن سياسات دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.85) مع انحراف معياري (0.75)، وبنسبة بلغت (77.0%)، وجاءت أهم سياسات دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة الفقرة رقم (3) والتي نصت على (فرض الضرائب البيئية على الشركات الصناعية المنتجة للتلوث) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.96)، مع انحراف معياري (0.99)، وهذا يتفق مع دراسة (ايت يحى ومنيجل ،2018) والتي اوصت بضرورة فرض الضرائب الخضراء على كل مستعمل للطاقة الملوثة للبيئة والفقرة رقم (1) والتي نصت على (توفر اطار سياساتي يشتمل على اللوائح والقوانين الوطنية التي تنظم الطاقة المتجددة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.96)، مع انحراف معياري (1.15)،وهذا يتفق ومع دراسة (بوشيرب،2018) التي دعت الى توليد الطاقة البديلة باعتبارها صديقة للبيئة وتقلل من التلوث ويجب تبني سياسات تدعم الاستثمار في الطاقة المتجددة. تلاها الفقرة رقم (5) والتي نصت على (تشجيع مؤسسات التمويل والإقراض تقييم التسهيلات والحوافز لمشروعات الطاقة المتجددة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.93)، مع انحراف معياري (1.10) وهذا يتفق مع دراسة (سنوسي،2016) والتي دعت الى ارساء نظام حوافز وتسهيلات لتشجيع الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المستدامة تلاها الفقرة رقم (6) والتي نصت على (تعزيز اطر التنافس في الأسواق، بهدف تأمين الطاقة وحماية البيئة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.85)، مع انحراف معياري (1.08)، وكان أقلها أهمية الفقرة رقم (2) والتي نصت على (وجود السياسات التحفيزية لدعم نمو قطاع الطاقات المتجددة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.74)، مع انحراف معياري (1.13) ،وذلك يتفق مع دراسة (بوعلاق،2016) التي اوصت بتوفير جو للاستثمار والشراكة في مجال الطاقة المتجددة من خلال تبني سياسات تحفيزية في مجال الطاقة المتجددة ، والفقرة رقم (7) والتي نصت على (قوانين تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة تساعد على تعزيز الشراكة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.74)، مع انحراف معياري (1.12)، تلاها الفقرة رقم (4) والتي نصت على (سن المعايير التقنية الملزمة لمكافحة تلوث البيئة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.77)، مع انحراف معياري (1.12)، ويعزو الباحث ذلك في ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب تنظيمها اداريا وقانونيا ولا بد من صنع سياسات منظمة للشراكة من

حيث توفر اطار سياساتي يشتمل على اللوائح والقوانين كذلك صنع السياسات التحفيزية لبناء شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة كذلك سن القوانين والمعايير المنظمة لقطاع الطاقة بما يكفل الحد من التلوث البيئي كذلك فرض الضرائب على الشركات المنتجة للتلوث.

6.1.2.4 الإجابة عن السؤال الفرعي السادس: ما المعيقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (7.4).

جدول 4. 7 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الدراسة السادس المعيقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة؟ مرتبة حسب الأهمية

الترتيب	الرقم	الفقرات	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة %
1	1	ارتفاع التكلفة الرأسمالية (الاستثمارية) في مشاريع الطاقة المتجددة	3.93	1.193	مرتفعة	%78.6
2	3	تركيز القطاع الخاص على الاستثمارات ذات الربحية السريعة	3.88	0.993	مرتفعة	%77.6
3	12	عدم مبادرة القطاع الخاص الي تقديم واعداد مسودات ومقترحات قانونية تعزز العلاقة التشاركية مع الدولة	3.86	1.060	مرتفعة	%77.2
4	7	اعاقة الاحتلال الاسرائيلي للمشاريع التي تهدف إلى الانفكاك الاقتصادي	3.83	1.107	مرتفعة	%76.6
5	11	غياب الثقة بين المستثمر بالقطاع الخاص والمستثمر بالقطاع العام يحول دون إنشاء مشاريع شراكة بين القطاعين	3.80	1.082	مرتفعة	%76.0
5	4	القيود المفروضة من قبل إسرائيل على استيراد مكونات انظمة الطاقة المتجددة.	3.80	1.077	مرتفعة	%76.0
5	8	اعتماد بعض مصادر الطاقة المتجددة على حالة الطقس لهذا تعتبر معرضة لتغير الظروف المناخية وتقلبات الطقس	3.80	0.967	مرتفعة	%76.0
6	15	عدم وجود سياسات داعمة لمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص	3.75	1.144	مرتفعة	%75.0
7	2	طول فترة استرجاع رأس المال المستثمر بمشاريع الطاقة المتجددة	3.69	1.135	مرتفعة	%73.8
8	14	غياب الأطر القانونية التي تنظم اعمال الشراكة بين القطاعين العام والخاص	3.68	1.142	مرتفعة	%73.6

9	9	التعقيدات والإجراءات البيروقراطية الادارية الحكومية لاتفاقيات الشراكة لا تشجع القطاع الخاص على الإقدام على مثل هذه المشاريع	3.66	1.118	مرتفعة	%73.2
10	10	تَعرض الموارد الطبيعية الفلسطينية إلى إجراءات وممارسات تقوم بها سلطات الاحتلال لمنع الاستفادة من هذه المصادر	3.62	1.139	مرتفعة	%72.4
11	6	ضعف الحوافز التي تقدمها الحكومة الفلسطينية للشراكة مع القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية للطاقة المتجددة	3.56	1.095	مرتفعة	%71.2
12	5	محدودية قدرة القطاع الحكومي على التشبيك والترويج لمبدأ الشراكة مع القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية للطاقة المتجددة	3.50	1.161	مرتفعة	%70.0
13	13	قلة الإمكانيات الفنية لتشغيل وادارة مشروعات الطاقة المتجددة	3.31	1.325	متوسطة	%66.2
الدرجة الكلية			**3.71**	**0.571**	**مرتفعة**	**%74.2**

تشير المعطيات الواردة في الجدول (7.4) أن معيقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.71) مع انحراف معياري (0.57)، وبنسبة بلغت (74.2%)، وجاءت أعلى العبارات في هذا المحمور، الفقرة رقم (1) والتي نصت على (ارتفاع التكلفة الرأسمالية(الاستثمارية) في مشاريع الطاقة المتجددة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.93)، مع انحراف معياري (1.19) ويعزو الباحث هذه النتيجة في ان مشاريع الطاقة المتجددة الكبيرة تحتاج اراضي واسعة كذلك وبالرغم من انخفاض اسعار المكونات التشغيلية الخاصة بالطاقة المتجددة الا انها مقارنة مع المشاريع الاخرى غالية الثمن، تلاها الفقرة رقم (3) والتي نصت على (تركيز القطاع الخاص على الاستثمارات ذات الربحية السريعة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.88)، مع انحراف معياري (0.99) ويعزو الباحث هذه النتيجة في ان ضخامة مشاريع الطاقة المتجددة وبطء تحصيل العائد من الاستثمار ينفر القطاع الخاص من الاتجاه لهذه المشاريع حيث ان القطاع الخاص يسعى للمشاريع ذات الربحية السريعة، تلاها الفقرة رقم (12) والتي نصت على (عدم مبادرة القطاع الخاص الي تقديم واعداد مسودات ومقترحات قانونية تعزز العلاقة التشاركية مع الدولة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.86)، مع انحراف معياري (1.06) وكان أقلها أهمية الفقرة رقم (13) والتي نصت على (قلة الإمكانيات الفنية لتشغيل وادارة مشروعات الطاقة المتجددة حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.31)، مع انحراف معياري (1.33) ويعزو الباحث ذلك بان القطاعات تمتلك الإمكانيات الفنية والتشغيلية والبشرية وانها ليست معيق ذو اهمية حيث ومن خلال زيارات الباحث الميدانية لاحظ وجود قسم كامل للطاقة المتجددة في سلطة الطاقة

كذلك وجود اقسام في شركات توزيع الكهرباء مختصة في الطاقة المتجددة، تلاها الفقرة رقم (5) والتي نصت على (محدودية قدرة القطاع الحكومي على التشبيك والترويج لمبدأ الشراكة مع القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية للطاقة المتجددة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.50)، مع انحراف معياري (1.16)، تلاها الفقرة رقم (6) والتي نصت على (ضعف الحوافز التي تقدمها الحكومة الفلسطينية للشراكة مع القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية للطاقة المتجددة) حيث جاءت بمتوسط حسابي (3.56)، مع انحراف معياري (1.10)

وبناء على ما سبق فان هذا التقارب في نسبة المعيقات يدل على ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة تواجه معيقات في كافة الاصعدة بداية من معيقات سياسية احتلالية، فالاحتلال دائما يسعى الى اعاقة اي مشروع يهدف الى الانفكاك الاقتصادي كذلك سيطرة الاحتلال على مناطق المصنفة "ج" والتي يمكن استغلالها لتوليد طاقة من الرياح او الطاقة الشمسية لكبر مساحتها واقل عدد سكان مقارنة بالمناطق الاخرى، كذلك لا يسمح الاحتلال في هذه المناطق بناء شبكات وابراج بين المدن والقرى والذي يوثر بشكل واضح جدا على النهوض بقطاع الطاقة الفلسطينية والتنمية الاقتصادية الفلسطينية، وفي الجانب الاخر يسعى القطاع الخاص الفلسطيني للاستثمار في المشاريع الاقل تكلفة رأسمالية وتعود بالربح السريع وينعكس هذا سلبا على مشاريع الطاقة المتجددة التي يكون فيها العائد من الاستثمار طويل الاجل.

من جهة اخرى عدم وجود سياسات عامة او خطط إستراتيجية بناء قطاع طاقة فلسطيني قوي بالرغم من وجود بعض السياسات التحفيزية التي تطلقها سلطة الطاقة وبالتعاون مع شركات توزيع الكهرباء والشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء والهيئات المحلية غير المنضمة لشركات التوزيع في مجال الطاقة المتجددة وخصوصا في المناطق النائية والتي يكون فيها الهدف تعزيز صمود سكان تلك الاراضي.

اما جانب المعيقات الادارية فجاءت بدرجة اقل من المعيقات الاخرى و ذلك لعدم وجود إطار سياساتي وقانوني ينظم عملية الشراكة وما ان تتاح فان الإداريين في المؤسسات مجتمع البحث على اتم الاستعداد لتطبيقها وتسهيليها.

2.2.4 الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي الثاني:

هل هناك فروق في متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في تخفيف التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الإحتلال الإسرائيلي، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة تعزى للمتغيرات محل البحث (قطاع العمل، طبيعة العمل، المؤهل العلمي)؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي الثاني سيقوم الباحث باختبار فرضيات الدراسة التالية :

3.4 فحص واختبار فرضيات الدراسة:

1.3.4 الفرضية الرئيسية الاولى: لا يوجد دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسية الأولى تم استخدام اختبار (One Sample T- test)، للفرضية، وقد حصل الباحث على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (8.4)

جدول 4. 8 نتائج اختبار (One Sample T– test) لدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

			قيمة الاختبار = 0.05		
المتغير	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**درجة الحرية**	**قيمة ت**	**مستوى الدلالة**
دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي وانعكاسها في التنمية الاقتصادية والتلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة	3.71	0.545	166	86.875	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول (8.4) أنه يوجد دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الاقتصادية ، والحد من التلوث البيئي، وجاء ذلك بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.71) مع انحراف معياري (0.55) . ووفقاً لقيمة ت المحسوبة والتي بلغت (86.875) وهي أكبر من قيمة ت الجدولية البالغ قيمتها (1.66)، كما أن مستوى الدلالة (0.000)، وهي أقل من المستوى (0.05) القيمة المعتمدة من الباحث لقبول الفرضية ما يعني رفض الفرضية الصفرية، والتي تنص على أنه لا يوجد لدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي وانعكاسها في التنمية الاقتصادية والتلوث البيئي.

وقد انبثق عن الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية الآتية:

1.1.3.4 الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام اختبار (One Sample T- test ، وتم التوصل للنتائج كما هي موضحة في جدول رقم (9.4)

جدول 4. 9 نتائج اختبار (One Sample T– test) لدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

			قيمة الاختبار = 0.05		
المتغير	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**درجة الحرية**	**قيمة ت**	**مستوى الدلالة**
دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.	3.59	0.526	166	86.940	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول (9.4) أنه يوجد دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة، وجاء ذلك بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.59) مع انحراف معياري (0.53) . ووفقاً لقيمة (ت) المحسوبة والتي بلغت (86.940) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية البالغ قيمتها (1.66)، كما أن مستوى الدلالة (0.000)، وهي أقل من المستوى (0.05) القيمة المعتمدة من الباحث لقبول الفرضية ما يعني رفض الفرضية الصفرية، والتي تنص على أنه لا يوجد دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

ويعزو الباحث ذلك لقيمة الفاتورة المرتفعة سنويا حيث تقدر نسبة الواردات في قطاع الطاقة 8% من مجمل واردات فلسطين وواردات الطاقة الكهربائية 65% من مجمل واردات الطاقة بشكل عام وتقدر فاتورة الكهرباء سنويا

بما يفوق المليار شقيل في شركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية بالإضافة الى 114 هيئة محلية لم تنضم الى شركات توزيع الكهرباء، في حين كان هناك مشروع لتوليد الطاقة المتجددة في فلسطين حيث بقدرة 5 ميجا واط وهي نسبة قليلة جدا وتقدر ب 15 مليون شيقل سنويا ، لذا في فان الاتجاه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة سيخفف من التبعية الطاقوية.

2.1.3.4 الفرضية الفرعية الثانية :لا يوجد دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثانية تم استخدام اختبار (One Sample T- test ، وقد حصل الباحث على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (10.4)

جدول 4. 10 نتائج اختبار (One Sample T– test) لدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

		قيمة الاختبار = 0.05			
المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.	3.83	0.702	166	69.596	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول (10.4) أنه يوجد دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة، وجاء ذلك بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.83) مع انحراف معياري (0.70) . وفقاً لقيمة (ت) المحسوبة والتي بلغت (69.596) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية البالغ قيمتها (1.66)، كما أن مستوى الدلالة (0.000)، وهي أقل من المستوى (0.05) القيمة المعتمدة من الباحث لقبول الفرضية ما يعني رفض الفرضية الصفرية، والتي تنص على أنه يوجد دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة .

ويعزو الباحث ذلك في ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة تعمل على تخفيف الضغوط على الموازنة العامة في قطاع الطاقة والتي يمكن استغلالها لتحقيق تنمية في قطاعات اخرى، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي كذلك تعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني وتزيد من فرص العمل بالإضافة الى ان مشاريع البنى التحتية التي تحقق استدامة لا يكون قدرة للدولة على القيام بهذه المشاريع وحدها بل لا بد من شركاء معها بهدف تقديم خدمة عمومية.

وبناء على ما سبق فان الاستثمار في البنى التحتية للطاقة المتجددة يؤدي دورًا رئيسًا في تحفيز نموّ الناتج المحلي وتطوير الاقتصاد وتأمين نموه المستدام. فمشروعات البنى التحتية تساهم في إيجاد الأرضية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات، وخلق فرص عمل عديدة في القطاعات جميعًا ولكل الطبقات الاجتماعية على اختلافها. كذلك للبنى التحتية تأثير مباشر على الخدمات العامة من جهة مدى توافرها، واتساع نطاقها وشموليتها، ورفع قدرتها التنافسية، وخفض تكلفتها.

3.1.3.4 الفرضية الفرعية الثالثة : لا يوجد دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثالثة تم استخدام اختبار (One Sample T- test)، وقد حصل الباحث على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (11.4)

جدول 4. 11 نتائج اختبار (One Sample T– test) لدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

			قيمة الاختبار = 0.05		
المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة	3.79	0.725	166	66.592	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول (11.4) أنه يوجد دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة، وجاء ذلك بدرجة مرتفعة

بمتوسط حسابي (3.79) مع انحراف معياري (0.73)، ووفقاً لقيمة (ت) المحسوبة والتي بلغت (66.592) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية البالغ قيمتها (1.66)، كما أن مستوى الدلالة (0.000)، وهي أقل من المستوى (0.05) القيمة المعتمدة من الباحث لقبول الفرضية ما يعني رفض الفرضية الصفرية، والتي تنص على أنه لا يوجد دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة باعتبار الطاقة المتجددة صديقة للبيئة وغير منتجة للتلوث باعتبار ان الطاقة المتجددة التي يمكن استغلالها في فلسطين هي الطاقة الشمسية لعدم وجود سدود لإنتاج الطاقة من المياه ولممانعة الاحتلال اقامة مشاريع لإنتاج طاقة رياح في المناطق المصنفة "ج"، كذلك يمكن استغلال مكبات النفايات وتوليد طاقة من خلالها وهذا كله يمكن ان يحدث من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

4.1.3.4 الفرضية الفرعية الربعة: لا يوجد نموذج ملائم للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الرابعة تم استخدام اختبار (One Sample T- test)، وقد حصل الباحث على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (12.4)

جدول 4. 12 نتائج اختبار (One Sample T– test) لاهم ميزات اشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة

			قيمة الاختبار = 0.05		
المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
ميزات اشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة	3.42	0.545	166	79.882	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول (12.4) أنه يوجد نموذج ملائم للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة، وجاء ذلك بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.42) مع انحراف معياري (0.55) . ووفقاً لقيمة (ت) المحسوبة والتي بلغت (79.882) وهي أكبر من قيمة (ت)

الجدولية البالغ قيمتها (1.66)، كما أن مستوى الدلالة (0.000)، وهي أقل من المستوى (0.05) القيمة المعتمدة من الباحث لقبول الفرضية ما يعني رفض الفرضية الصفرية، والتي تنص على لا يوجد نموذج ملائم للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة .

5.1.3.4 الفرضية الفرعية الخامسة : لا يوجد سياسات تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الخامسة تم استخدام اختبار (One Sample T- test)، ، وقد حصل الباحث على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (13.4)

جدول 4. 13 نتائج اختبار (One Sample T– test) لوجود سياسات تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة

		قيمة الاختبار = 0.05			
المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
السياسات التي تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة	3.85	0.753	166	65.209	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول (13.4) أنه يوجد سياسات تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة، وجاء ذلك بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.85) مع انحراف معياري (0.75 ، ووفقاً لقيمة (ت) المحسوبة والتي بلغت (65.209) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية البالغ قيمتها (1.66)، كما أن مستوى الدلالة (0.000)، وهي أقل من المستوى (0.05) القيمة المعتمدة من الباحث لقبول الفرضية ما يعني رفض الفرضية الصفرية، والتي تنص على أنه لا يوجد سياسات تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة .

ويعزو الباحث ذلك لوجود مجموعة من التشريعات والانظمة والقوانين المنظمة لقطاع الطاقة في فلسطين كان اخرها قرار (14) لسنة (2015) والذي دعا تشجيع واستغلال وتطوير الطاقة المتجددة لزيادة مساهمتها في ميزان الطاقة الكلي وتحقيق الامن الطاقوي ،كذلك تشجيع التصنيع المحلي واستخدام الانظمة والمعدات ذات الكفاءة العالية

كذلك اعفاء جميع قطع غيار ومعدات ومصادر الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة ومدخلات انتاجها من الرسوم الجمركية ،كذلك منح المنشآت المولدة للطاقة المتجددة الامتيازات والاعفاءات الممنوحة في قانون تشيع الاستثمار.

6.1.3.4 الفرضية الفرعية السادسة : لا يوجد معيقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة .

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية السادسة تم استخدام اختبار (One Sample T- test)، وقد حصل الباحث على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (14.4)

جدول 4. 14 نتائج اختبار (One Sample T– test) لمحمور الدراسة السادس حول معيقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة .

			قيمة الاختبار = 0.05		
المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
معيقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة	3.71	0.571	166	82.829	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول (14.4) أنه يوجد معيقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة، وجاء ذلك بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.71) مع انحراف معياري (0.57)، ووفقاً لقيمة ت المحسوبة والتي بلغت (82.829) وهي أكبر من قيمة ت الجدولية البالغ قيمتها (1.66)، كما أن مستوى الدلالة (0.000)، وهي أقل من المستوى (0.05) القيمة المعتمدة من الباحث لقبول الفرضية ما يعني رفض الفرضية الصفرية، والتي تنص على أنه لا يوجد معيقات (سياسية واقتصادية وقانونية وإدارية) للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

يعزو الباحث ذلك ان الوضع الاقتصادي مرهون بعدة عوامل اهمها العوامل السياسية ولا يمكن انتهاج اي سياسة اقتصادية بعيد عن الوضع السياسي فدوما يسعى الاحتلال الى اعاقة التنمية الاقتصادية الفلسطينية من

خلال سيطرته على الارض والموارد كذلك تقيد السلطة الوطنية بأتفاقيات مجحفة ومن منطلق القوة، فاتفاق باريس الاقتصادي وضع فيه مجموعة من الشروط التي تقيد وتحد من التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

2.3.4 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد فروق في متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في تخفيف التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الاقتصادية ، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة تعزى للمتغيرات محل البحث (قطاع العمل، طبيعة العمل، المؤهل العلمي).

سيتم التعبير عن محاور الدراسة في هذا القسم كما يلي:

X1 = دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

X2 = دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

X3 = دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

X4 = نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

X5 = السياسات التي تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة

X6 = المعيقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة.

1.2.3.4الفرضية الفرعية السابعة : لا يوجد فروق في متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في تخفيف التبعية الطاقوية ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة تعزى لمتغير مكان العمل.

للتحقق من صحة الفرضية السابعة، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة للفرضية الفرعية السابعة، وقد توصل الباحث إلى النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (15.4).

جدول 4. 15 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية ، والتنمية الاقتصادية ، والحد من التلوث البيئي تعزى الى متغير مكان العمل

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
X1	بين المجموعات	6.313	3	2.104	8.673	0.000
	داخل المجموعات	39.543	163	0.243		
	المجموع	45.855	166			
X2	بين المجموعات	14.093	3	4.698	11.326	0.000
	داخل المجموعات	67.605	163	0.415		
	المجموع	81.698	166			
X3	بين المجموعات	13.375	3	4.458	9.825	0.000
	داخل المجموعات	73.966	163	0.454		
	المجموع	87.341	166			
X4	بين المجموعات	1.995	3	0.665	2.288	0.081
	داخل المجموعات	47.382	163	0.291		
	المجموع	49.378	166			
X5	بين المجموعات	17.178	3	5.726	12.125	0.000
	داخل المجموعات	76.977	163	0.472		
	المجموع	94.155	166			
X6	بين المجموعات	9.287	3	3.096	11.246	0.000
	داخل المجموعات	44.869	163	0.275		
	المجموع	54.157	166			
الدرجة الكلية	**بين المجموعات**	**10.105**	**3**	**3.368**	**14.005**	**0.000**
	داخل المجموعات	**39.200**	**163**	**0.240**		
	المجموع	**49.305**	**166**			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (15.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في **التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية** لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي تعزى لمتغير قطاع (مكان) العمل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.000) أي أن هذه القيم أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (8.673) وهي أكبر من القيمة (ف) الجدولية والبالغة (2.65)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (15.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في **التنمية الاقتصادية** تعزى لمتغير مكان العمل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.000) أي أن هذه القيم أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (11.326) وهي أكبر من القيمة (ف) الجدولية والبالغة (2.65)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

كما وتشير المعطيات الواردة في الجدول (15.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة **في الحد من التلوث البيئي** تعزى لمتغير مكان العمل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.000) أي أن هذه القيم أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (9.825) وهي أكبر من القيمة (ف) الجدولية والبالغة (2.65)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

كذلك تشير المعطيات الواردة في الجدول (15.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول **أشكال الشراكة** بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة تعزى لمتغير مكان العمل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.081) أي أن هذه القيم أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (2.288) وهي أكبر من القيمة (ف) الجدولية والبالغة (2.65)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (15.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول **السياسات التي تدعم الشراكة** بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة تعزى لمتغير مكان العمل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.000) أي أن هذه

القيم أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (12.125) وهي أكبر من القيمة (ف) الجدولية والبالغة (2.65)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (15.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ،وفي التنمية الاقتصادية ، والحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير مكان العمل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.000) أي أن هذه القيم أقل من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (14.005)وهي أكبر من القيمة (ف) الجدولية والبالغة (2.65)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية. .

ولمعرفة مصدر الفروق تم استخراج نتائج اختبار (LSD) للفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير مكان العمل، وذلك كما هو موضح في الجدول (16.4)

جدول 4. 1616 نتائج اختبار (LSD) للفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير مكان العمل

المحور	مكان العمل	سلطة الطاقة	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء	شركات توزيع الكهرباء	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني
X1	سلطة الطاقة		0.10948	*0.44950	0.10218
	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء			*0.34003	−0.00730
	شركات توزيع الكهرباء				*−0.34732
	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني				
X2	سلطة الطاقة		0.23088	*0.64090	0.01289
	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء			*0.41002	−0.21798
	شركات توزيع الكهرباء				*0.62800

	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني				
X3	سلطة الطاقة		0.11397	*0.63478	0.11651
	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء			*0.52081	0.00254
	شركات توزيع الكهرباء				*0.51827-
	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني				
X5	سلطة الطاقة		0.10031	*0.69087	0.05740
	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء			*0.59056	0.04291-
	شركات توزيع الكهرباء				*0.63347-
	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني				
X6	سلطة الطاقة		0.05005	*0.43184	0.14613-
	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء			0.38179	0.19618-
	شركات توزيع الكهرباء				*0.57796-
	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني				
الدرجة الكلية	**سلطة الطاقة**		**0.15099**	***0.55653**	**0.07576**
	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء			***0.40554**	**0.07523-**
	شركات توزيع الكهرباء				***0.48077-**
	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني				

تشير المعطيات الواردة في الجدول (16.4) أن الفروق كانت بين العاملين في سلطة الطاقة والعاملين في الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء من جهة والعاملين في شركات توزيع الكهرباء من جهة أخرى، وكانت الفروق لصالح العاملين في سلطة الطاقة ثم الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء ، كما وجاءت الفروق بين العاملين في شركات توزيع الكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، وكانت الفروق لصالح العاملين في مجلس تنظيم قطاع

الكهرباء الفلسطيني ، والذين كانت اتجاهاتهم نحو **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية** لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي أعلى من غيرهم.

ويعزو الباحث هذا التوجه لان من أولويات سلطة الطاقة وضع الخطط الاستراتيجية والسياسات العامة التي تهدف لتطوير قطاع الطاقة بشكل عام والطاقة المتجددة بشكل خاص وهذا الاهتمام حذاها لأنشاء دائرة خاصة بالطاقة المتجددة تقوم من خلاله على منح التراخيص اللازمة حسب المقاييس والموصفات الفنية بنظم مصادر الطاقة المتجددة ونظم ترشيد الطاقة بهدف الحصول على مصادر توليد طاقة متجددة تخفف من التبعية الطاقوية، كذلك فان مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني يقوم بمراقبة لجميع الانشطة المتعلقة بالكهرباء والطاقة من حيث الانتاج والنقل والتوزيع والاستهلاك بما يضمن توفرها واستمراريتها بأنسب الاسعار ومنع الاحتكار وتشجيع المنافسة كذلك الحفاظ على بيئة نظيفة مع مراعاة مصالح المستهلكين بالدرجة الاولى دون اغفال مصالح منتجي وموزعي وناقلي الطاقة الكهربائية.

كما وجاءت الفروق بين العاملين في سلطة الطاقة والشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء من جهة، والعاملين في شركات توزيع الكهرباء، وكانت الفروق لصالح العاملين في سلطة الطاقة ثم الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء، كذلك جاءت الفروق بين العاملين في شركات توزيع الكهرباء والعاملين في مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني وكانت الفروق لصالح العاملين في شركات توزيع الكهرباء، والذين كانت اتجاهاتهم **نحو دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية** أعلى من غيرهم.

ويعزو الباحث ذلك في ان سلطة الطاقة اعلى السلطات المنظمة لقطاع الطاقة الفلسطيني ومن يرأسها برتبة وزير وأن احد اهداف انشائها احداث تنمية اقتصادية في قطاع الكهرباء الفلسطيني من خلال رسم وصنع السياسات العامة والوطنية لتطوير قطاع الطاقة الفلسطيني لا سيما الطاقة المتجددة، بالإضافة الى ان الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء وهي عبارة عن شركة حكومية تسعى الى ايجاد مصادر وطنية لتوليد الطاقة،او توليدها من مصادر الطاقة المتجددة ونقلها عبر خطوط ووطنية كذلك فان شركات توزيع الكهرباء هي شركات خاصة المساهمين بها الهيئات المحلية التي تهدف بالعادة الى احداث تنمية على كافة الاصعدة بما فيها قطاع الكهرباء مع الاخذ بعين الاعتبار المردودات المالية والعائد على الاستثمار.

كذلك وجاءت الفروق بين العاملين في سلطة الطاقة والعاملين في الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء من جهة والعاملين في شركات توزيع الكهرباء من جهة أخرى، وكانت الفروق لصالح العاملين في سلطة الطاقة ثم العاملين

في الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء، كما وجاءت الفروق بين العاملين في شركات توزيع الكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني. وكانت الفروق لصالح العاملين في مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني ، وبشكل عام في هذا المحور كانت الفروق لصالح العاملين في سلطة الطاقة والذين كانت اتجاهاتهم نحو **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي** أعلى من غيرهم.

ويعزو الباحث ذلك لاهتمام المؤسسات الحكومية– سلطة الطاقة والموارد الطبيعة، الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء ، ومجلس تنظيم قطاع الطاقة الفلسطيني – بالطاقة المتجددة والحد من التلوث البيئي الناتج من توليد الطاقة بالطرق التقليدية وبحكم وجود سلطة الطاقة في اعلى الهرم المنظم لقطاع الطاقة الفلسطيني من حيث رسم السياسات العامة والعمل على اقرارها كقوانين في مجلس الوزراء والتي هي بالأساس تغذية راجعة من العاملين في سلطة الطاقة والدوائر والمؤسسات التي تتبع لها والتي تهتم وبشكل كبير في الحد من التلوث البيئي .

وجاءت الفروق أيضاً بين العاملين في سلطة الطاقة والعاملين في الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء من جهة والعاملين في شركات توزيع الكهرباء من جهة أخرى، وكانت الفروق لصالح العاملين في سلطة الطاقة ثم العاملين في الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء، كما وجاءت الفروق بين العاملين في شركات توزيع الكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، وكانت الفروق لصالح العاملين في مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني والذين كانت اتجاهاتهم **نحو السياسات التي تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة** أعلى من غيرهم.

كما وجاءت الفروق بين العاملين في سلطة الطاقة والشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء وكانت الفروق لصالح العاملين في سلطة الطاقة، كما وجاءت الفرق بين العاملين في شركات توزيع الكهرباء والعاملين في مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، وكانت الفروق لصالح العاملين مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني والذين كانت اتجاهاتهم **نحو المعيقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة** أعلى من غيرهم.

يعزو الباحث ذلك الى اختصاصات كل من سلطة الطاقة ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني والتي تتقاطع في كثير من الانشطة فسلطة الطاقة من ترسم السياسات وتصدر القوانين والتشريعات ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني هو من ينظم كل ما يتعلق بقطاع الكهرباء في فلسطين حيث يعنى بخدمات التراخيص والطاقة المتجددة كذلك التعرفة والرسوم وخدمات شؤن المستهلكين ومن يطبق القوانين والتشريعات الصادرة من سلطة الطاقة وهو من يواجه المعيقات بالدرجة الاولى

كما وجاءت الفروق بين العاملين في سلطة الطاقة والعاملين في الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء من جهة والعاملين في شركات توزيع الكهرباء من جهة أخرى، وكانت الفروق لصالح العاملين في سلطة الطاقة ثم العاملين في الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء، كما وجاءت الفروق بين العاملين في شركات توزيع الكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، وكانت الفروق لصالح العاملين في مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني والذين كانت اتجاهاتهم **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي** أعلى من غيرهم.

ويعزو الباحث ذلك وكما اسلفنا سابقا بان سلطة الطاقة هي المسؤولة بالدرجة الاولى عن قطاع الكهرباء في فلسطين من خلال المؤسسات الحكومية التابعة لها وشركات التوزيع الخاصة ، وهي من تتولى وضع الخطط والسياسات العامة من حيث منح التراخيص لأنشاء وادارة وتشغيل مشاريع الطاقة المتجددة، كذلك هي من تتولى وضع المقترحات واللواح والاجراءات وتنسبها لمجلس الوزراء لاقرارها،كذلك تقوم بمتابعة وسائل ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها وذلك بهدف تقوية الاقتصاد الوطني في التخفيف من استنزاف والاسراف في استهلاك الطاقة كذلك فان الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء هي من تقوم بتحديد الاماكن ورسم خارطة المشاريع ومحطات التوليد، وتحديد الاحتياجات من الطاقة وتحديد نسبة التحمل في المناطق المقامة فيها مشاريع الطاقة المتجددة.

ويوضح الجدول رقم (17.4) الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير مكان العمل.

جدول 4. 1717 الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير مكان العمل

المحور	مكان العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X1	سلطة الطاقة	29	3.86	0.412
	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء	22	3.76	0.323
	شركات توزيع الكهرباء	93	3.42	0.494

	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني	23	3.76	0.679
X2	سلطة الطاقة	29	4.22	0.560
	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء	22	3.99	0.431
	شركات توزيع الكهرباء	93	3.58	0.682
	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني	23	4.20	0.744
X3	سلطة الطاقة	29	4.17	0.379
	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء	22	4.09	0.431
	شركات توزيع الكهرباء	93	3.54	0.730
	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني	23	4.06	0.880
X4	سلطة الطاقة	29	3.58	0.469
	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء	22	3.41	0.279
	شركات توزيع الكهرباء	93	3.34	0.507
	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني	23	3.58	0.852
X5	سلطة الطاقة	29	4.26	0.625
	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء	22	4.16	0.531
	شركات توزيع الكهرباء	93	3.57	0.721
	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني	23	4.20	0.748
X6	سلطة الطاقة	29	3.94	0.443
	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء	22	3.89	0.357
	شركات توزيع الكهرباء	93	3.51	0.590
	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني	23	4.08	0.463

الدرجة الكلية	سلطة الطاقة	29	4.05	0.418
	الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء	22	3.90	0.333
	شركات توزيع الكهرباء	93	3.50	0.474
	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني	23	3.98	0.715

2.2.3.4 الفرضية الفرعية الثامنة: لا يوجد فروق في متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة تعزى لمتغير طبيعة العمل.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية السابعة تم استخدام اختبار(ت) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة للفرضية السابقة، وقد حصل الباحث على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (18.4).

جدول 4. 18 نتائج اختبار (ت) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير طبيعة العمل

المحور	طبيعة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
X1	إدارة	76	3.54	0.496	166	−0.938	0.350
	هندسة	91	3.62	0.549			
X2	إدارة	76	3.77	0.731	166	0.954	0.341
	هندسة	91	3.88	0.676			
X3	إدارة	76	3.72	0.739	166	-1.107	0.270
	هندسة	91	3.84	0.713			
X4	إدارة	76	3.43	0.552	166	0.278	0.781
	هندسة	91	3.41	0.543			
X5	إدارة	76	3.80	0.765	166	-0.865	0.388
	هندسة	91	3.90	0.744			
X6	إدارة	76	3.72	0.510	166	0.138	0.891
	هندسة	91	3.71	0.620			
الدرجة الكلية	**إدارة**	**76**	**3.66**	**0.538**	**166**	**-1.145**	**0.254**
	هندسة	**91**	**3.76**	**0.550**			

حسب المعطيات الواردة في الجدول (18.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة تعزى لمتغير طبيعة العمل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.350) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.938−) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذين طبيعة عملهم إداري(3.54) وعند الذين طبيعة عملهم هندسي (3.62)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (18.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير طبيعة العمل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.341) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.954−) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذين طبيعة عملهم إداري(3.77) وعند الذين طبيعة عملهم هندسي (3.88)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

كما تشير المعطيات الواردة في الجدول (18.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير طبيعة العمل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.270) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (1.107−) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذين طبيعة عملهم إداري(3.72) وعند الذين طبيعة عملهم هندسي (3.84)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (18.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة تعزى لمتغير طبيعة العمل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.781) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.278−) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة

(1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذين طبيعة عملهم إداري(3.43) وعند الذين طبيعة عملهم هندسي (3.41)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

كذلك تشير المعطيات الواردة في الجدول (18.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول السياسات التي تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة تعزى لمتغير طبيعة العمل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.388) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.865−) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذين طبيعة عملهم إداري(3.80) وعند الذين طبيعة عملهم هندسي (3.90)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (18.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول المعيقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة تعزى لمتغير طبيعة العمل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.891) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.138) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذين طبيعة عملهم إداري(3.72) وعند الذين طبيعة عملهم هندسي (3.71)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (18.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير طبيعة العمل، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.254) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (1.145−) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذين طبيعة عملهم إداري(3.66) وعند الذين طبيعة عملهم هندسي (3.56)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية.

ويرى الباحث السبب في عدم وجود فروق في متوسط استجابات افراد عينة الدراسة في المحاور الست أعلاه بالإضافة الى الدرجة الكلية تعزى لمتغير طبيعة العمل الى تكامل واعتمادية الاعمال والانشطة بعضها على بعض وان المدراء والمهندسين مكملين لبعضهم البعض في انجاز تلك الانشطة والاعمال.

3.2.3.4: الفرضية الفرعية التاسعة: لا يوجد فروق في متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار(ت) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ، وفي التنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير المؤهل العملي، وقد حصل الباحث على النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (19.4).

جدول 4. 19 نتائج اختبار ت في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الاقتصادية والحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير المؤهل العملي

المحور	المؤهل العملي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
X1	بكالوريوس	102	3.57	0.517	155	−0.700	0.485
	ماجستير	55	3.63	0.542			
X2	بكالوريوس	102	3.82	0.722	155	−0.143	0.886
	ماجستير	55	3.83	0.691			
X3	بكالوريوس	102	3.75	0.736	155	-0.390	0.697
	ماجستير	55	3.80	0.729			
X4	بكالوريوس	102	3.40	0.544	155	-0.340	0.734
	ماجستير	55	3.43	0.547			

X5	بكالوريوس	102	3.81	0.726	155	-0.695	0.488
	ماجستير	55	3.90	0.770			
X6	بكالوريوس	102	3.70	0.563	155	0.148	0.883
	ماجستير	55	3.69	0.590			
الدرجة الكلية	**بكالوريوس**	**102**	**3.69**	**0.542**	**155**	**-0.475**	**0.636**
	ماجستير	**55**	**3.74**	**0.561**			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (19.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة **في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية** لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي تعزى لمتغير المؤهل العملي، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.485) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.700−) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس (3.57) وعند الذين مؤهلهم العلمي ماجستير (3.63)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (19.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في **التنمية الاقتصادية** تعزى لمتغير المؤهل العملي، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.886) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.143−) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس (3.82) وعند الذين مؤهلهم العلمي ماجستير (3.83)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

كما تشير المعطيات الواردة في الجدول (19.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة

المتجددة **في الحد من التلوث البيئي** تعزى لمتغير المؤهل العملي، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.697) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.390−) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس (3.75) وعند الذين مؤهلهم العلمي ماجستير (3.80)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (19.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول **النموذج الملائكم لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص** في مجال الطاقة المتجددة في فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العملي، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.734) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.340−) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس (3.40) وعند الذين مؤهلهم العلمي ماجستير (3.43)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

كذلك تشير المعطيات الواردة في الجدول (19.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول **السياسات التي تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص** في مجال الطاقة المتجددة تعزى لمتغير المؤهل العملي، وذلك لأن قيمة الداله الإحصائية بلغت (0.488) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.695−) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس (3.81) وعند الذين مؤهلهم العلمي ماجستير (3.90)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (19.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة **حول المعيقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص** في مجال البنية التحتية للطاقة تعزى لمتغير المؤهل العملي، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.885) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.146) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس (3.70) وعند الذين مؤهلهم العلمي ماجستير (3.69)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية عند هذا المحور.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول (19.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة **في التخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الاقتصادية، والحد من التلوث البيئي** تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.636) أي أن هذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.475−) وهي أقل من القيمة (ت) الجدولية والبالغة (1.98)، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس (3.69) وعند الذين مؤهلهم العلمي ماجستير (3.74)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية.

ويعزو الباحث عدم وجود فروقات الى تكاملية الادوار بغض النظر عن المؤهل العلمي بالإضافة الى اقتناع العاملين في المؤسسات مجتمع البحث بضرورة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تخفيف التبعية الطاقوية كذلك دورها في احداث تنمية اقتصادية ، والحد من التلوث البيئي.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج:

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى دراسة اتجاهات العاملين نحو دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ، والتنمية الاقتصادية والحد من التلوث البيئي، فإن الباحث قد توصل إلى النتائج التالية:

1. هناك دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ، وذلك من وجهة نظر العاملين في مجال الطاقة ، فالشراكة في مجال الطاقة المتجددة تقلل من الاعتمادية على الاحتلال كمصدر رئيس للطاقة ما يقلل من فاتورة الكهرباء ، ويسهم في تخفيف التبعية الطاقوية.
2. إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة تقلل من انقطاعات التيار الكهربائي بحجة الاحمال الزائدة، ويحد من أدوات الضغط التي تمارس على الشعب الفلسطيني من قبل الاحتلال ما يسهم في تعزيز مقومات الاقتصاد الفلسطيني.
3. هناك دور للشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية فهي تزيد من الناتج المحلى الاجمالي وتزيد فرص العمل وتخفف من الضغوط على الموازنة العامة وتساعد في زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني وتعزز فرص الانفكاك التدريجي للاقتصاد الفلسطيني عن اقتصاد المحتل الإسرائيلي.
4. للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة دور في الحد من التلوث البيئي من انبعاث الغازات السامة والضجيج والضوضاء الناتجة عن استخدام الطرق التقليدية لتوليد الطاقة، كذلك يمكن اعادة تدوير النفايات وانتاج الطاقة من خلالها وهذا كله يحد من الاصابة بالأمراض التي يسببها توليد الطاقة بالطرق التقليدية ويحافظ على بيئة نظيفة ونقية.
5. توصلت الدراسة الى ان العقود الأنسب للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة هو نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، وهذا النوع من العقود طويلة تزيد على 25 عام يقوم من خلالها

القطاع الخاص بتحمل تكاليف البناء والتشغيل طيلة فترة الامتياز وان يدار المشروع من قبل القطاع الخاص على ان تعود ملكية مشروع الطاقة المتجددة للدولة مع نهاية فترة الامتياز.

6. توصلت الدراسة إلى أنه لا بد من سياسات داعمة لإنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة من حيث توفير إطار سياساتي عام يشمل القوانين واللوائح والانظمة المنظمة للطاقة المتجددة في فلسطين وتعزيز اطر التنافس بهدف توفير الطاقة وحماية البيئة كذلك سن المعايير التقنية الملزمة لمكافحة التلوث وفرض الضرائب على الشركات الصناعية المنتجة للتلوث، وتشجيع الإستثمار ، وتحفيز التمويل لمشروعات الطاقة المتجددة.

7. توصلت الدراسة ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص مجال الطاقة المتجددة تواجه العديد من المشاكل والمعيقات تتمثل في:

- معيقات سياسية فالاحتلال يقوم بممارسات واجراءات يمنع الاستفادة من الموارد الطبيعية ويسعى الى اعاقة مشاريع الطاقة المتجددة من خلال فرض القيود على استيراد مكونات انظمة الطاقة المتجددة، كذلك سيطرته على خطوط نقل الضغط العالي بين المدن.
- معيقات اقتصادية من حيث ارتفاع التكلفة الرأسمالية (الاستثمارية) في مشاريع الطاقة المتجددة وطول فترة استرجاع راس المال المستثمر ما يجعل القطاع الخاص يركز على المشاريع ذات الربحية السريعة.
- معيقات ادارية ويشترك فيها القطاعين العام والخاص ففي القطاع العام تكون التعقيدات والإجراءات البيروقراطية الادارية الحكومية لاتفاقيات الشراكة لا تشجع القطاع الخاص على الإقدام على مثل هذه المشاريع كذلك محدودية قدرة القطاع الحكومي على التشبيك والترويج لمبدأ الشراكة مع القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية للطاقة المتجددة . أما من ناحية القطاع الخاص فلا يقدم مبادرات او مقترحات تعزز العلاقة التشاركية مع الدولة وهذا كله يقود الى غياب الثقة بين المستثمر من القطاع الخاص والقطاع العام ويمكن ان يفشل الشراكة قبل ان تبدأ.
- معيقات قانونية وتتمثل في غياب الاطر القانونية التي تنظم أعمال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

2.5 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إلها الباحث فإنه يوصي بمجموعة من التوصيات التي يرى أنها من الممكن أن تعزز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة ، وبالاستناد إلى نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

1.وضع الخطط الإستراتيجية –قصيرة وطويلة الاجل – من قبل المؤسسات العامة المسؤولة والمنظمة لقطاع الطاقة والكهرباء لتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لما لها دور في زيادة النمو الاقتصادي والتخفيف من التبعية الطاقوية.

2.يفضل استخدام نموذج عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) لملائمته لمشاريع البنى التحتية لا سيما قطاع الطاقة المتجددة.

3.العمل من قبل المؤسسات العامة المختصة على اتاحة أراضي على أطراف المدن والقرى وضمن السيادة الفلسطينية لبناء مشاريع الطاقة المتجددة مع القطاع الخاص وذلك للتغلب على سيطرة الاحتلال على خطوط النقل بين المدن والقرى.

4.الضغط على الاحتلال من خلال الحكومة والمسؤولين والمجتمع الدولي لاستخدام خطوط النقل بين المحافظات والمدن والقرى الفلسطينية، او بناء خطوط نقل تابعة لسلطة الطاقة من خلال الدول المانحة.

5.استغلال مكبات النفايات من قبل الجهات المختصة والعمل على تحوليها مصدر للطاقة المتجددة وذلك للحد من التلوث البيئي والحصول على طاقة صديقة للبيئة.

6.تحديث وتنظيم الأنظمة الخاصة بالشراكة إداريا وقانونيا بما يتلاءم مع الحالة الفلسطينية ورسم السياسات للدخول في شراكات فعالة تساعد في بناء اقتصاد قوي، وتخفف من التبعية الطاقوية الفلسطينية لإقتصاد الاحتلال الإسرائيلي.

7.تعزيز دور القطاع الخاص بالشراكة من خلال تفعيل دوره في اعداد مسودات ومقترحات وابحاث خاصة بالبنية التحتية للطاقة المتجددة والعمل على ايجاد مناخ تشاركي وبناء جسور الثقة مع الجهات المنظمة لقطاع الطاقة في فلسطين.

8.العمل من قبل الجهات المختصة على رسم وصنع السياسات التشجيعية والتحفيزية للشركات والمصانع الوطنية الخاصة بأنظمة الطاقة المتجددة ، وتشجيع المستثمرين من القطاع الخاص–الطرف في الشراكة– على انتاج أو شراء الانظمة المحلية ، وذلك للتغلب على إعاقة الاحتلال لاستيراد أنظمة الطاقة المتجددة وأعاقته للمشاريع التي تساعد في الانفكاك الاقتصادي .

توصيات في مجال الدراسات المستقبلية

من خلال هذه الدراسة والدرسات السابقة والوقوف على أهمية الطاقة المتجددة ودورها في تخفيف التبعية الطاقوية والحد من التلوث البيئي من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإمكان احداث تنمية اقتصادية يقترح الباحث بدراسة الموضيع التالية مستقبلا :

- نحو سياسات فعالة لبناء شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة.
- التخطط الاستراتجي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة.
- التنمية الاقتصادية من أجل تخفيف التبعية الطاقوية.
- معيقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة وسبل التغلب عليها.

المراجع

أولا: القران الكريم

ثانيا: المراجع باللغة العربية

الأسدي، محمد و عمران، حسان (2020)، **الأنفكاك الاقتصادي الفلسطيني عن اسرائيل: نظرة معمقة في الإمكان الاقتصادي والقانوي**، المشهد الفلسطيني،مركز رؤية للتنمية السياسية، فلسطين.

الاقرع، عبيدة (2018)، **المعوقات الأساسية التي تواجه تطبيق نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) في البنية التحتية الفلسطينية –قطاع المياه والكهرباء–**،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

أبو جودة ، الياس (2011) ، **التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية** ، مجلة الدفاع الوطني ، ع78 ، لبنان

اشتية، محمد (2017)، **الاقتصاد الفلسطيني– حصار عوامل الإنتاج**، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، بكدار، فلسطين

الأمين، لكحل (2014)، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران**. رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر.

آيت يحي، سمير و منيجل، جميلة (2018)، **التوجه الحديث نحو الطاقة المتجددة في الجزائر واقع واستشراف لآفاق 2030**، جامعة محمد خيضر بسكرة،ابحاث ادارية واقتصادية،ص167–186.

باشا كريمة، شايب و سهام، مسكر (2020)، **أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار إنجاز المشاريع العمومية**. بحث منشور، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ،ص1649–1637، جامعة لونيسي علي،البليدة.

براق، محمد و فجيل، عبد الحميد (2018)، **عقد البوت(BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ع(5) ص

البسام، بسام بن عبدالله (2016)، **الحوكمة في القطاع العام** ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، السعودية

بن الشارف، يسري (2020)، **دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2008-2018**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر

بن بوريش، رضا و يحى،جعفري (2020)، **برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية كآلية لترشيد نفقات الطاقة الكهربائية للجماعات المحلية في الجزائر2015 -2030** ، مجلة الاستراتيجية والتنمية م 10، ع 6، ص 155-175

بن مسعود، عطالله و أعمر، عبد الحميد و تواتي، عامر (2020)، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية-التجربة التركية نموذجا-**، بحث منشور، مجلة دراسات إقتصادية ص205-229،الجزائر.

بوشيرب، عبدالله (2018)، **إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-تجارب بعض الدول-**، الجزائر: جامعة لونيسي علي – البليدة.

بوعلاق، نوال (2016)، **واقع الطاقة المتجددة وأفاقها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2015 - 2030)**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، ص 48-66.

تلالوه، محمد احمد (2017)، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر متخذي القرار في القطاع الخاص**، بحث منشور ص 179-206.مجلة جامعة الازهر، غزة،فلسطين.

تويزة ، بلقاسم و نجيمي، عيسى (2017)، **أهمية اعتماد الشراكة بين القطاع العام والخاص في الفكر التنموي الجديد مع التركيز على التجربة التونسية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، م1 ،ع2 ص 33-48

الجمل، هشام مصطفى (2016)، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير ، جامعة الازهر، مصر.

جميل، مسيف و قزمار،عصمت و ربيع ،اسلام (2020)، **الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي :المفاهيم النظرية والإمكانات العملية** ،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) – رام الله ، فلسطين

الجوجري، محمد ايمن (2021). **الدور الاقتصادي للطاقة المتجددة في ضوء المستفاد من الخبرات الدولية** ،مجلة النيل للعلوم التجرية والقانوية ونظم المعلومات ع1 ،ص 39-65

حمدونة، محمد اشرف (2017)، **العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

خليل، هاني احمد. (2017)، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر " تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية**، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، مصر.

خوجة، هشام طراد (2017)، **الطاقة المتجددة: الفعالية الاقتصادية والايجابية** البيئية، مجلة رماح للبحوث والدراسات العدد 23

دراجي، السعيد (2014)، **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص الية فعالة لتمويل التنمية المحلية**، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر.

راتول، محمد و مداحي، محمد (2013) **صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك"**، المنشورات العلمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

الرشيد،عادل محمود (2006)، **ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص(المفاهيم، النماذج،التطبيقات)**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر.

رشيد، فراح و كريمة ،فرحي (2018)، **الشراكة بين القطاعيت العام والخاص (PPP)**،دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن

زحلوق، أميرة و محمد، عبدالسلام (2021)، **التلوث البيئي وآثاره على صحة المجتمع**، مجلة القرطاس للعلوم الانسانية والتطبيقية، ع15

سنوسي، سعيدة و جابة، أحمد (2016)، **برامج الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية: آلية لتجسيد الاستدامة (دراسة حالة الجزائر)**، التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون،ص259-278 ،جامعة باجي مختار-عنابة.

الشيمي، محمد نبيل **(2009)** ، **التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها** ، الحوار المتمدن، العدد 2538.

صباغ، رفيقة مصطفى (2021)، **الطاقات المتجدّدة كبديل للتبعية البترولية دراسة حالة للتجربة الإماراتية والنرويجية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية، م 6 ،ع 15،ص 138-153، فلسطين

صبري، صلاح يحيى (2014)، **المتطلبات القانونية للشراكة بين القطاع العام وكل من القطاع الخاص والمنظمات الاهلية من واقع تجارب بعض الدول العربية**، بحث منشور، مجلة القراءة والمعرفة (152) ، ص69-87.

صواليلي،صدر الدين و بلغيث، بشير (2019)، **استهلاك الطاقات المتجددة وغير المتجددة والناتج الداخلي الخام في الجزائر دراسة باستعمال الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة Ardle واختبار السببية ل TODA YAMAMOTO**،بحث منشور،مجلة العلوم التجارية القطب الجامعي بالقليعة ص115-131 ،الجزائر

صديق، حيدر صديق (2014)، **أثر تجربة شركات القطاع الخاص في مشروعات القطاع العام بالسودان**، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا السودان.

صلاح، محمد(2015)، **أسلوب البوت كآلية لتشيد مشروعات البنية التحتية -تجارب دولية وعربية مختارة-**، بحث منشور، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

طابي، أحلام و ناجي، مليكة (2021)، **استعمال الطاقة المتجددة في حماية البيئة**، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.

طالم، علي و كافي، فريدة (2019)، **الطاقات المتجددة، السبيل لتجسيد ابعاد الاستدامة وتحقيق مستقبل طاقوي مستدام**، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، م 6 ،ع 1، ص172-199 .

طهراوي، دومة علي (2018)، **تجربة المغرب في تخفيف التبعية الطاقوية بالاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية للطاقات المتجدة**، بحث منشور، المركز الجامعي غليزان.

عبدالحميد، أحمد السيد على (2019)، **دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في اليابان،جامعة قناة السويس**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ،م 10، ع4 ، ص 491-512

عزت، شهاب فاروق عبد الحي (2014)، **التحكيم في منازعات المشروعات المقامة بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، دار النهضة العربية، مصر.

عطية، سليمة وبله باسي، حسنية (2017)، **تلوث البيئة وآثاره على حق الإنسان في بيئة نظيفة**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر

العناني، اشرف جميل (2020)، **أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص على كفاءة تنفيذ المشاريع العامة الفلسطينية "دراسة حالة مشروع مدينة حمد بخانيونس"**، رسالة ماجستير ،جامعة الاقصى. غزة، فلسطين.

عوامري، فايزة ، هرامزة، مروة (2019)، **مساهمة الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل وإدارة المشاريع والمرافق العامة –تجارب دولية مختارة بالتركيز على التجربة الجزائرية –**، رسالة ماجستير. جامعة 8 ماي 1945قالمة، الجزائر.

عويضة، حاتم جهاد (2015)، **واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين العام والخاص في المجال الاقتصادي في محافظة غزة وسبل تحقيقها في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية**، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى ، غزة، فلسطين.

فروحات،حدة (2012)، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، ع 11 ،ص149-156 ،الجزائر

القهيوي، ليث و الوادي، بلال (2012)، **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص**،دار حامد للنشر، الاردن.

لحاق، عيسى و طباعة، حدة (2019)، **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، مجلة المستقبل للدراسات السياسية والقانونية ، جامعة الاغواط.

لويفي، إلياس و ناني، منال (2021)، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

ماس (2017)، **الفرص الاستثمارية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، جسلة طاولة مستديرة (3)، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

ماس (2019)، **أبعاد معضلة قطاع الكهرباء في فلسطين بين القطاع العام والقطاع الخاص–دراسة حالة شركة كهرباء القدس–**، جلسة طاولة مستديرة ،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

مرابطي، أميرة و شعيبي، لينا (2018)، **الشراكة بين القطاع العام والخاص كبديل تمويلي و تنموي للاقتصاد الوطني في ضوء التجارب الدولية** ، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 بقالمة.

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (2019)، **الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: الإنتاج المحلي كخطوة أولى**، ورقة رقم 1. فلسطين: http://www.almarsad.ps/.

مرعي، بلال محمد (2017)، **الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين**،رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية،فلسطين.

مزياني، صبرينة (2017)، **مكانة الموارد الطاقوية المتجددة في الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، الصفحات 294–308.

يحياوي،نعيمة و يوسف، مريم (2018) **الطاقة المتجددة بين الواقع والتطبيق** ،مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية،ع 2 ،ص 289–308

ثالثا : المراجع الأجنبية

D. C. Momete. (2018). "**Analysis of the potential of clean energy deployment in the European Union**" IEEE Access, vol. 6, p.54811–54822.

G. Tévar, A. Gómez-Expósito, A. Arcos-Vargas, and M. Rodríguez-Montañés.(2019). "**Influence of rooftop PV generation on net demand, losses and network congestions: A case study"** Int. J. Elect. Power Energy Syst., vol. 106, p. 68–86.

Ivan Sokolov.(2012). **"Potential and Guidelines for the Development of pulic-private partnerships at the local level"**: series: law and politics Vol.10, No.1.

Kolesnikov Yu.A, Pavlyuk A.V, Radachinsky Yu.N, Rodionova N.D, " Problems of Implementation of Public-Private Partnership in Russia.(2018). " ***European Research Studies Journal***, Vol 25 , No 1, p 187-197.

M. Vakili, S. M. Hosseinalipour, S. Delfani, S. Khosrojerdi, and M. Karami.(2016). " **Experimental investigation of graphene nanoplatelets nanofluid-based volumetric solar collector for domestic hot water systems**," Sol. Energy, vol. 131, p. 119–130.

Nabil I. ELsawalhi , Mohammed A. Mansour.(2014). "**preparation critical success factors for public private partnership (PPP) projects in Palestine**": Journal of Engineering Research and Methodology, Vol.1, Isuue 2.

Osei-Kyei, R., Chan, A.P.C. and Ameyaw, E.E.(2017). "**A fuzzy synthetic evaluation analysis of operational management critical success factors for public-private partnership infrastructure projects**", Benchmarking: An International Journal, Vol. 24 No. 7, p 2092-2112.

Rosnick, David. (2017)." **The Development Scorecard, 1960-2016: China and the World Economic Recovery** ". Washington, DC: Center for Economic and Policy Research

Romanova N.V, Egorov E.V.(2014). "**The Develoment of public – private partnership in social sector of Russia**", Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy Vol. 5 No. 18, p 171-176.

Sohaiza Ismael and Shchrul Rohmatul Ajija.(2013). "**Critical Success Facrors of Public Private Partnership (PPP) Implementation In Malysia** " Asia –Pacific Journal of Business administration, Volume.5, Issue.1, pp.6-19.

W. Al-Marri, A. Al-Habaibeh, and M. Watkins.(2018). "**An investigation into domestic energy consumption behaviour and public awareness of renewable energy in Qatar**" Sustain. Cities Soc, vol. 41, p. 639–646.

Warsen Rianne, Nederhand José, Hans Klijn Erik, Grotenbreg Sanne, Koppenjan Joop.(2018). " **What makes puplic-private partnerships work? Survey research into the outcomes the quality of cooperation in PPP** " Puplic Management Revlew, Vol 20, No. 8, p1165–1185.

Zeeshan Khan,Muhsin Ali,Dervis Kirikkaleli,Salman Wahab,Zhilun Jiao.(2020) " **The impact of technological innovation and public-private partnership investment on sustainable environment in China: Consumption-based carbon emissions analysis**" Vol 28, I 5 ,https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1002/sd.2086.

رابعا : المواقع الالكترونية

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني: اخر أطلاع 2021/9/13 https://www.pcbs.gov.ps/

سلطة الطاقة والموارد الطبيعية: أخر اطلاع 2021/10/10 http://www.penra.pna.ps/ar

الشركة الفلسطينة لنقل الكهرباء اخر اطلاع 2021/10/8 https://perc.ps/perc/

شركة كهرباء الجنوب اخر اطلاع 2021/7/25 https://www.selco.ps/

شركة كهرباء الخليل اخر اطلاع 2021/7/25 https://www.hepco-pal.com/main

شركة كهرباء الشمال اخر اطلاع 2021/7/25 http://www.nedco.ps/

شركة كهرباء القدس اخر اطلاع 2021/7/25 https://www.facebook.com/jdeconet/

شركة كهرباء طوباس اخر اطلاع 2021/7/25 https://tdeco.ps/

شركة كهرباء غزة اخر اطلاع 2021/7/29 https://www.gedco.ps/

مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني اخر اطلاع 2021/10/2 https://perc.ps/perc/

معهد الساسيات والأبحاث الاقتصادية – ماس اخر اطلاع 2021/9/19
https://www.mas.ps/arabic.php

وزارة الاقتصاد الوطني اخر اطلاع 2021/9/26 http://www.mne.gov.ps/

وزارة المالية اخر اطلاع 2021/9/29 http://www.pmof.ps/pmof/index.php

الملاحق

ملحق رقم (1):الاستبانة

جامعة القدس المفتوحة

كلية الدراسات العليا

إدارة وسياسات عامة

السادة الأفاضل

أهديكم أطيب التحيات وأجملها وبعد،،،

تهدف هذه الاستبانة للتعرف إلى دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاحتلال الإسرائيلي وانعكاساتها في التنمية الاقتصادية والتلوث البيئي،يُرجى تعاونكم بالإجابة عن عبارات الاستبانة ، واختيار الإجابات التي ترونها واقعية بناء على تجاربكم وخبراتكم وذلك للإسهام في الوصول إلى نتائج صحيحة ودقيقة من أجل افادة المعنيين في البحث العلمي والاسهام بالفائدة للجهات المعنية والمجتمع ، مع العلم أنّ كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم جزيل الشكر

الطالب: محمد مطيع حريزات

اشراف: أ.د ماجد صبيح

القسم الاول: البيانات الشخصية

طبيعة العمل (التخصص)		**إدارة**		**هندسة**	

مكان العمل		**سلطة الطاقة**		**الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء**	
		شركات توزيع الكهرباء		**مجلس تنظيم قطاع الكهرباء**	

المؤهل العلمي		**أقل من بكالوريوس**		**بكالوريوس**	
		ماجستير		**دكتوراه**	

القسم الثاني: فقرات الاستبانة

المحور الاول: دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة في التخفيف من التبعية الطاقوية للاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي						
الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.1	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية للطاقة المتجددة تقلل من الاعتماد بشكل أساس على الاحتلال كمصدر رئيس للطاقة					
.2	الشراكة بين القطاعين العام والخاص تسهم في تحقيق الانفكاك من التبعية الاقتصادية للاحتلال					
.3	تزايد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على اقتصاد المحتل الإسرائيلي أداة ضغط سياسية في يد الاحتلال.					
.4	يسهم تنويع مصادر الطاقة المتجددة من خلال الشراكة في تقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.					
.5	يسهم تطوير قطاع الكهرباء الفلسطيني من خلال الشراكة في تعزيز المقومات الاقتصادية نحو الدولة المستقلة.					
.6	ضعف السيادة الوطنية على الأرض والموارد سبب جوهري في ضعف التنمية الاقتصادية الفلسطينية.					
.7	تسهم الشراكة في مجال الطاقة البديلة في التخفيف من فاتورة شراء الكهرباء من إسرائيل.					
.8	تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة البديلة في التخفيف من عبء صافي الإقراض في الموازنة العامة.					
.9	الربط مع الدول العربية المجاورة لفلسطين يقلل من الاعتماد على إسرائيل في مجال الطاقة الكهربائية.					
10	تسهم الشراكة في مجال الطاقة المتجددة في الحد من تتضرر القطاعات المختلفة بسبب انقطاعات الكهرباء من قبل الاحتلال					
11	مشاريع الطاقة المتجددة استثمار وطني تسهم الشراكة في هذه المشاريع في حل مشكلة انقطاع الكهرباء جزئيا					
12	تسهم الشراكة في مجال الطاقة المتجددة في الحد من تحكم إسرائيل بالأحمال الكهربائية المخصصة لكل منطقة					
13	وجود فلسطين ضمن الحزام الشمسي (300 يوم بالسنة بمعدل 8 ساعات يوميا) يسهم في شراكات للاستثمار في الطاقة الشمسية					

الرجاء وضع إشارة (×) في المربع المناسب :

المحور الثاني: دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية						
الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1.	تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الطاقة المتجددة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.					
2.	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة تعمل على زيادة فرص العمل.					
3.	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة تزيد مجالات الإبداع للموارد البشرية.					
4.	التنمية في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني.					
5.	تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في التخفيف من الضغوط على الموازنة للدولة الناتجة عن بند النفقات الجارية					
6.	تخفف الشراكة بين القطاعين العام والخاص الضغط على الموارد المالية المحدودة أصلا لدى القطاع العام.					
7.	الشراكة بين القطاعين العام والخاص تُسرع في تحقيق التنمية المستدامة					
8.	الانفكاك التدريجي عنالاقتصاد الإسرائيلي في مجال الطاقة يتطلب بناء محطات طاقة شمسية					
9.	تمكن الشراكة بين القطاعين العام والخاص من تنفيذ مشاريع تحتاج لتمويل كبير لتنفيذها.					
10	تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في تقليل تعرفة الكهرباء .					
11	تسهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني.					

المحور الثالث: دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في الحد من التلوث البيئي في فلسطين						
الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.1	الشراكة في مجال الطاقة المتجددة تحد من التلوث الأرضي					
.2	الشراكة في مجال الطاقة المتجددة تقلل من مخاطر الوقود الإحفوري(مثل البترول والفحم)					
.3	يمكن ان تسهم الشراكة في اعادة تدوير النفايات وإنتاج طاقة بديلة					
.4	تخفض الطاقة المتجددة تشكّل الأمطار الحمضية التي تلحق الضرر بكافة المحاصيل الزراعية وأشكال الحياة الاخرى.					
.5	يسهم إنتاج الطاقة المتجددة في التقليل من الضجيج والإزعاج					
.6	الطاقة البديلة تقلل من تلوث المياه					
.7	تسهم الطاقة المتجددة تسهم في الحفاظ على نظافة الهواء النقي.					
.8	الشراكة في مجال الطاقة المتجددة تحد من معدل الإصابة بالأمراض الناتجة عن الطاقة التقليدية.					

المحور الرابع : أهم أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في فلسطين						
الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.1	يفضل أن تكون مدّة عقود الشراكة في مجال الطاقة المتجددة من 25-35 سنة					
.2	يفضل أن تكون مدة عقود الشراكة في مجال الطاقة المتجددة من 10-25 سنة					
.3	من الافضل أن يقوم القطاع الخاص بتحمل كافة تكاليف بناء مشاريع الطاقة المتجددة					
.4	من الافضل في عقود الشراكة أن تكون إدارة مشاريع الطاقة المتجددة في يد القطاع الخاص					
.5	يفضل أن يتم تأجير مشروع الطاقة المتجددة(المِرفق) بعد فترة انتهاء فترة الامتياز لنفس المستثمر من القطاع الخاص					
.6	يفضل أن يكون تشغيل مشروع الطاقة المتجددة في يد القطاع الخاص طيلة فترة الامتياز					

.7	يفضل أن تنقل ملكية مشروع الطاقة المتجدة الى القطاع العام بنهاية فترة الامتياز					
.8	يفضل أن تكون صيانة مشروع الطاقة المتجددة طيلة فترة الامتياز بيد القطاع الخاص					
.9	يفضل تصميم مشاريع الطاقة المتجددة من قبل القطاع الخاص					
.10	يفضل بنهاية فترة امتياز مشروع الطاقة المتجددة ان يتم خصخصته ونقلة ملكيته الى القطاع الخاص					
.11	يفضل قيام القطاع الخاص ببناء المشروع واستئجاره من الدولة فترة التزام معينة يقوم فيها بسداد القيمة الإيجارية المتفق عليها بعدها يعيده للدولة					

المحور الخامس: السياسات التي تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في فلسطين						
الرقم	**العبارات**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
.1	توفر إطار سياساتي وقانوني يشتمل على اللوائح والقوانين الوطنية التي تنظم الطاقة المتجددة					
.2	وجود السياسات التحفيزية لدعم نمو قطاع الطاقات المتجددة					
.3	فرض الضرائب البيئية على الشركات الصناعية المنتجة للتلوث					
.4	سن المعايير التقنية الملزمة لمكافحة تلوث البيئة					
.5	تشجيع مؤسسات التمويل والإقراض تقييم التسهيلات والحوافز لمشروعات الطاقة المتجددة.					
.6	تعزيز اطر التنافس في الأسواق، بهدف تأمين الطاقة وحماية البيئة					
.7	قوانين تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة تساعد على تعزيز الشراكة.					
.8	تشجع السكان والمؤسسات على استخدام الطاقة الشمسية المتاحة.					
.9	توفر إطار سياساتي وقانوني يشتمل على اللوائح والقوانين الوطنية التي تنظم الطاقة المتجددة					

المحور السادس: المعيقات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة في فلسطين						
الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.1	ارتفاع التكلفة الرأسمالية(الاستثمارية) في مشاريع الطاقة المتجددة					
.2	ان الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة قد لا تكون جذابة من ناحية الربحية التجارية للقطاع الخاص					
.3	يحتاج انتاج واستخدام التكنولوجيا في الطاقة المتجددة الى تضافر جهود عدد من الاطراف ذوي العلاقة مثل: (وزارات الطاقة والبيئة والمالية وشركات توزيع الكهرباء والهيئات المحلية).					
.4	ضعف إدراك القطاع الخاص للفرص الاستثمارية التي من الممكن أن توفرها مثل هذه المشاريع.					
.5	يتطلب الاستثمار في الطاقة الشمسية إزالة القيود المفروضة من قبل إسرائيل على استيراد مكونات انظمة الطقة المتجددة.					
.6	محدودية القدرة على التشبيك والترويج لمبدأ الشراكة مع القطاع الخاص في مشرروعات البنية التحتية للطاقة المتجددة					
.7	ضعف الإمكانيات التخطيطية لمبدأ الشراكة مع القطاع الخاص في مشرروعات البنية التحتية للطاقة المتجددة					
.8	اجراءات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في تدمير البنى التحتية، واعاقة المشاريع التي تسعى للانفكاك الاقتصادي.					
.9	تعتمد بعض مصادر الطاقة المتجددة على حالة الطقس لهذا تعتبر معرضة لتغير الظروف المناخية وتقلبات الطقس					
.10	تَعرض الموارد الطبيعية الفلسطينية إلى إجراءات وممارسات تقوم بها سلطات الاحتلال لمنع الاستفادة من هذه المصادر					
.11	التعقيدات والإجراءات البيروقراطية الادارية والقانونية الحكومية لاتفاقايات الشراكة لا تشجع القطاع الخاص على الإقدام على مثل هذه المشاريع.					
.12	غياب الثقة بين المستثمر بالقطاع الخاص والمستثمر بالقطاع العام يحول دون إنشاء مشاريع شراكة بين القطاعين					
.13	عدم مبادرة القطاع الخاص الي تقديم واعداد مسودات ومقترحات قانونية تعزز العلاقة التشاركية مع الدولة					
.14	قلة الإمكانيات الفنية لتشغيل وادارة مشروعات الطاقة المتجددة في فلسطين.					

.15	غياب إطار سياساتي وقانوني وعدم وجود اجراءات واضحة وموحدة					
.16	غياب قانون خاص ينظم أعمال الشراكة ويوضح حل النزاعات					

مع الشكر والتقدير

محلق رقم (2) : جدول المحكمين

رقم تسلسلي	المحكم	مكان العمل وطبيعته
1	الأستاذ الدكتور ماجد صبيح	جامعة القدس المفتوحة/ محاضر/ مشرف الرسالة
2	الدكتور نور الاقرع	جامعة القدس المفتوحة/ محاضر/مدير فرع قلقيلية
3	الدكتور رائد أبو عيد	جامعة القدس المفتوحة/محاضر/فرع الخليل
4	الدكتور فارس مجاهد	مدير عام شركة كهرباء الجنوب /محاضر في جامعة الخليل
5	الدكتور عيسى سميرات	رئيس بلدية يطا/ محاضر جامعة فلسطين الاهلية–بيت لحم
6	الدكتور صلاح صبري	جامعة القدس المفتوحة/نائب عميد الدارسات العليا للشؤون الأكاديمية/منسق برنامج الإدارة والسياسات العامة / محاضر
7	الدكتور سلامة سالم	جامعة القدس المفتوحة/محاضر/مدير فرع طولكرم
8	الدكتور محمود ملحم	جامعة القدس المفتوحة/محاضر/فرع قلقيلية
9	المهندس أشرف الجبارين	شركة كهرباء الجنوب
10	المهندس باسل ياسين	سلطة الطاقة / مدير عام وحدة الطاقة المتجددة
11	الاستاذ مسيف مسيف	باحث اقتصادي /معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني